

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



إشكالية التنمية الإقتصادية في الدول الريفية النفطية بإفريقيا دراسة حالة نيجيريا (2001م-2016م)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إشراف الأستاذ:

أ. سعيدة بوعزة

إعداد الطالبين:

— أمين أيت زقاغ

— نور الدين تواتي

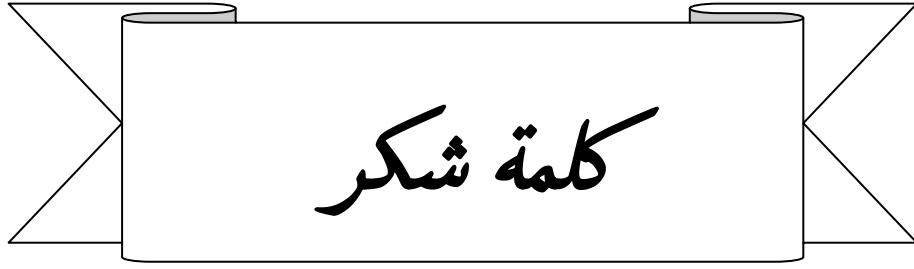
لجنة المناقشة:

د : فضيلة عكاش..... رئيسا

د : كريمة بلهوارى..... مناقشا وممتحنا

أ : سعيدة بوعزة..... مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016م/2017م



نشكر الله سبحانه وتعالى الذي أحاطنا بنوره ومنحنا الصبر والقوة والعزيمة

لإتمام هذا العمل

ونتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة "سعيدة بوعزة" التي لم تبخل علينا

بنصائحها وتوجيهاتها من بداية بحثنا إلى نهايته، ونتمنى لها كل التوفيق

والنجاح في كل مشاريعها المستقبلية.

كما لا ننسى شكر أساتذة قسم العلوم السياسية والأساتذة المناقشين

فنقول لكل واحد منهم شكرا جزيلا

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث سواء داخل الحرم الجامعي أو

خارجه، وإلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيب ألف شكر وإمتنان.

نورالدين وأمين

الإهداء

قال عز وجل

﴿ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما﴾ الإسراء - 23

أقدم ثمرة جهدي

إلى من فرحت لفرحتي وحزنت لحزني والتي ربت وسهرت

عرفانا بمجهودها أُمي

إلى نوري في ظلامي وعوني وقت ضعفي إلى الذي لم يبخل

علي بالعطايا أبي الغالي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من الأصدقاء وزملاء الدراسة

أهدي عملي هذا

ت. نور الدين

الإهداء

إلى من قال فيهما المولى عز وجل

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ريّ إرحمهما كما ربياني صغيرا﴾ الإسراء - 24

أهدي ثمرة جهدي

إلى من تكد لأرتاح ومن نورت عقلي بدروب النجاح

والدتي العزيزة

إلى من علمني بأن الحياة علم وأخلاق وأن الصبر مفتاح النجاح

والدي الكريم

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من الأصدقاء وزملاء الدراسة

أهدي عملي هذا

أ. أمين

مقدمة

منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين، زاد الإهتمام العام بقضايا التنمية، وذلك على المستويين الدولي والوطني، لاسيما ما تعلق بقطاعات الإقتصاد الكلي ومؤسسات السياسية العامة للدولة، فكانت البداية بإعادة التشييد وإرساء أسس الدولة والسيادة الوطنية. ومن ثم بدأت القضية تتعقد، وبدأت الحاجة ملحة إلى ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى ما هو أصغر من ذلك فنظرية التنمية بدأت مع دخول الألفية الراهنة في إعادة التشكل وفق المعطيات الجديدة التي تفرض التخطيط بأكثر قرب من أساسها، وهو المواطن بتعبير سياسي .

و تتأكد أكثر فكرة الربط بين الحقوق الفردية في التنمية وبين الحقوق الجماعية للمجتمع أو الدولة، فحق التنمية هو حق للفرد مثلما هو حق للجماعة، وإذا كان الأمر يتطلب جماعة متحررة غير خاضعة لهيمنة أجنبية، وحق على المستوى الدولي في مساعدتها على التنمية فإنه يتطلب أيضا ديمقراطية داخلية واحترام حقوق الفرد حتى لا تصبح الجماعة قمعية.

و بالوقوف على واقع التنمية في الدول الإفريقية لا يمكن أن يُحجَبَ عن كل متتبع أن الهوة ازدادت اتساعا بين هته الدول وداخلها، ولاسيما في حقل ما يصف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية.

كما أن الأمر لا يختلف كثيرا عن الدول الإفريقية التي تتمتع بالثروة النفطية حيث أنه وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبه هذا المورد في اقتصاديات هذه الدول ومساهمته في جلب الأموال الهائلة إلا أنها مازالت لم تتوصل إلى تحقيق التنمية.

وتعتبر نيجيريا واحدة من الدول الريعية النفطية بإفريقيا، لكن الأمر الذي يميزها عن غيرها من الدول الريعية النفطية بالقارة السمراء هو احتلالها للمرتبة الأول قاريا من حيث إنتاج النفط وتصديره، وفي المقابل تصدرها للمراتب الأولى من حيث الفقر وهو ما يجعلنا نتساءل عن أسباب هذا التناقض التي أدت في النهاية إلى عدم تحقيق التنمية في نيجيريا.

- أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوع التنمية الذي يعتبر من المواضيع التي تمس مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للدولة ما أدى إلى إحتلالها مكانة مميزة لدى الباحثين، واهتماما ورغبة كبيرين لمعظم الدول لتحقيقها.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها ستحلل المشاكل التي تعرقل إحداث التنمية في الدول الريفية النفطية بإفريقيا، و من ثم إعطاء الحلول لتجاوزها أو على الأقل التقليل منها.

- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- 1- التعريف بموضوع التنمية
- 2- محاولة الكشف عن مزايا وعيوب الدولة الريفية النفطية.
- 3- إكتشاف مواطن الخلل في السياسة الإقتصادية لنيجيريا.
- 4- كشف مدى تأثير النفط على الإقتصاد والمجتمع بنيجيريا.
- 5- كشف أسباب الفقر والأوضاع الإجتماعية المزرية التي تعيشها أغلب شعوب الدول الريفية النفطية الإفريقية وفي مقدمتها نيجيريا.
- 6- إعطاء بعض الحلول التي تمكن الدول الريفية النفطية بإفريقيا من تجاوز المشاكل التي تعرقل تحقيق التنمية فيها.

- مبررات إختيار الموضوع:

لقد تعددت الأدبيات التي دفعتنا لدراسة إشكالية التنمية في الدول الريفية النفطية بإفريقيا، حيث تراوحت بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية على النحو التالي:

أ- المبررات الذاتية:

تتمثل المبررات الذاتية التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع فيما يلي:

- 1- الميول الشخصي لدراسة المواضيع التي لها صلة بالقارة الإفريقية كوننا جزءا منها.
- 2- رغبتنا في التعرف على واقع التنمية في الدول الربيعة النفطية الإفريقية باعتبار أن الجزائر هي واحدة من هذه الدول.

ب- المبررات الموضوعية:

من أهم الأسباب الموضوعية التي كانت حافزا لنا للخوض في الموضوع المذكور أعلاه نذكر:

- 1- التعرف على الإستراتيجيات التنموية التي تبنتها أهم الدول الربيعة النفطية الإفريقية والتي غالبا ما تبوء بالفشل نظرا لجملة من الأسباب سنحاول الكشف عنها.
- 2- تحليل الأسباب الظاهرة والخفية للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط في إفريقيا ألا وهي نيجيريا.

- أدبيات الدراسة :

سنعرض إلى بعض الدراسات التي وردت حول هذا الموضوع :

أ- الدراسات المحلية:

- دراسة خيدر محمد كريم بعنوان " الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي"، أين تناولت هذه الدراسة صراع القوى الكبرى حول موارد الطاقة في العالم، و قد ركزت على الصراع الصيني الأمريكي على موارد النفط في إفريقيا بحكم بروز إفريقيا خاصة جنوب الصحراء كمصدر مضمون لتنويع مصادر إمتداد النفط بالنسبة لهاتين القوتين، و في ظل

تعرض منطقة الشرق الأوسط لعدم الاستقرار والإضطرابات المستمرة على مر الزمن ما يهدد الأمن الطاقوي لأكبر القوى في العالم.⁽¹⁾ لكن هذه الدراسة ركزت على الأثر السلبي والتهديدات الخارجية للنفط في الدول النفطية الإفريقية وهذا من طرف القوى الكبرى، بالإضافة التي ستقدمها دراستنا هي معالجة الأثر السلبي الداخلي للنفط على هذه الدول من خلال دراسة حالة نيجيريا.

- دراسة شعيب العابد بعنوان " إشكالية بناء الدولة في نيجيريا (1960-2013)" تناول في هذه الدراسة موضوعا رئيسيا يدور حول مسألة أثارت إنتباه الباحثين والمنظرين لاسيما وأنها تعنى بدراسة إحدى الظواهر ضمن السياق الإفريقي الذي يتميز بتركيبة إجتماعية منقسمة ما ساهم في تعقيد الظواهر والعمليات السياسية في إفريقيا،و تحاول هذه الدراسة معالجة إشكالية بناء الدولة في نيجيريا من سنة 1960م إلى سنة 2013م.⁽²⁾ لكن هذه الدراسة لم تقم بمعالجة تأثير النفط على الدولة، لذا سنحاول من خلال دراستنا أن نعالج هذا التأثير بذكر دور النفط في الإقتصاد النيجيري وآلية توزيعه على المجتمع.

ب- الدراسات العربية:

- دراسة الباحث هاشم نعمة فياض بعنوان " دراسة في المكونات الإجتماعية والإقتصادية " حيث تناول الباحث من خلال هذه الدراسة تاريخ نيجيريا وبنيتها الإثنية والقبائل المتنازعة والديانات والهجرات وإرث الإستعمار البريطاني الذي كان له شأن كبير في تعميق مشكلات الدولة والمجتمع،ثم تعرض لتاريخ الإستعمار وبناء الدولة الحديثة،و تناول الحرب الأهلية في سياق دراسته ومسارات التحضر وتوسع المدن والفساد الذي إنتشر بقوة في الدولة

1- خيدر محمد كريم، " الصراع على موارد الطاقة في العالم :حالة النفط الإفريقي "، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2014 م.

2- شعيب العابد، " إشكالية بناء الدولة في نيجيريا (1960-2013)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، 2014.

والمؤسسات، كما تطرق الكتاب إلى الحركات الإسلامية المتطرفة مثل "بوكو حرام" (1) كانت هذه الدراسة وصفية حيث تناولت المشاكل التي تعاني منها دولة نيجيريا، في حين أن دراستنا لم تكتفي فقط بدراسة المشاكل التي تعترض التنمية في نيجيريا، وإنما حاولت إعطاء حلول لتجاوز هذه الأجرة.

- دراسة محمد عز العرب بعنوان " الدولة الريعية " ويتضمن هذا الإصدار محاولة لتحليل مفهوم " الدولة الريعية " والاتجاهات المختلفة في تعريفها وكذلك التأثيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية المرتبطة بها. (2) ركزت هذه الدراسة على المفاهيم فقط ولم تتطرق إلى النظريات، والإضافة التي سنحاول أن نقدمها هي ذكر النظريات والخصائص التي من خلالها تم تفسير الدول الريعية.

ج- الدراسات الإفريقية:

1- دراسة الباحث غونو عمر ghono omar، بعنوان " الفساد والتنمية الاقتصادية الأدلة من نيجيريا " **corruption and economic development evidence from Nigeria** "، و من خلال هذه الدراسة تناول الباحث أثر الفساد وتأثيره على الاقتصاد النيجيري وذلك من خلال تحليل البيانات من تقارير البنك الدولي عن نيجيريا وتقارير الفساد من هيئة الشفافية الدولية في نيجيريا. (3) عالج الباحث الفساد من خلال مؤشرات، ولكنه لم يتطرق إلى أسباب الفساد، والإضافة التي سنقدمها من خلال هذه الدراسة تبيان الدور الذي يلعبه الفساد في مشاكل التنمية.

- دراسة الباحثين تولو لوال وأبي أولواتويين Tolo Loweli and Abi Olawatoyen بعنوان " التنمية الوطنية في نيجيريا: القضايا والتحديات والآفاق " national

1- هاشم نعمة فياض، نيجيريا: المكونات الاجتماعية والإقتصادية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م.

2- محمد عز العرب، " الدولة الريعية "، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد (15)، ماي 2010م.

3- Omar Ghono, corruption and economic development evidence from Nigeria, **journal arab of business -administration and administrative review**, vol 3, N°2, October 2013, p.02.

development in Nigeria issues and challenges and prospects " في

هذه الدراسة تم معالجة المشاكل التي تؤثر على التنمية الوطنية، وأيضاً وصف إستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في نيجيريا، كما إعتمدت على بيانات ثانوية للحصول على المعلومات، وخلصت الدراسة إلى أن تنفيذ خطط التنمية يتطلب التزام من جانب القادة وغياب الفساد لتحقيق التنمية المستدامة في نيجيريا.⁽¹⁾ تم في هذه الدراسة معالجة المشاكل التي تعاني منها نيجيريا وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لكن نيجيريا لم تصل حتى إلى تحقيق التنمية. و بالإضافة التي ستقدمها دراستنا هي ذكر الأسباب المختلفة والمؤدية إلى عدم تحقيق التنمية وهذا في ظل الطفرة النفطية التي تعرفها الدولة .

- إشكالية الدراسة:

تعاني الكثير من الدول الريعانية النفطية بإفريقيا من مشكل عدم تحقيق التنمية فيها، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد المطالب الملحة في هذه الدول بهدف ترقية ظروف العيش فيها، وذلك بالرغم من الإستراتيجيات والسياسات التي تبنيها في سبيل تحقيق ذلك.

من هذا المنطلق طرح الإشكالية التالية : لماذا تعاني الدول الريعانية النفطية بإفريقيا من عدم تأخر عملية التنمية فيها؟

و ندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في :

- 1- ما المقصود بكل من التنمية والدول الريعانية النفطية ؟
- 2- ما هي الأسباب الكامنة وراء تصدر نيجيريا للمرتبة الأولى إفريقيا في الفقر بالرغم من كونها الدولة الأولى من حيث إنتاج وتصدير النفط ؟
- 3- متى يتحول النفط إلى نقمة بالنسبة للدولة الريعانية النفطية ؟ وما هي الحلول الواجب تبنيها من طرف هذه الأخيرة لتحقيق التنمية فيها ؟

¹-Tolo Loweli and Abi Olawatoyen, national development in Nigeria : issues and challenges and prospects, **journal of public administration and politicuy research**, vol. 3, November, 2011- .

- فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية سنطرح مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

أثرت الطبيعة الريعية النفطية سلبا على التنمية بالدول الإفريقية.

الفرضيات الفرعية :

- 1- لم تتبنى الدول الريعية النفطية بإفريقيا أية مشاريع أو برامج تنموية.
- 2- أثر النفط سلبا على الإقتصاد في نيجيريا .
- 3- كلما إرتفع المردود النفطي في نيجيريا، كلما زادت حدة التوتر والصراعات.

- حدود المشكلة:

تتكون حدود الدراسة من:

أ- الإطار الزمني : لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى خمسة عشرة عاما (2001م-2016م) نظرا لإرتفاع الإيرادات النفطية لدولة نيجيريا في هذه الفترة، وكذا المشاكل التي عرفتتها هذه الأخيرة في مجال التنمية خلال نفس الفترة وذلك في ضل عودة الحكم الديمقراطي إلى الدولة وتنحي السلطة العسكرية.

ب- الإطار المكاني : ستم دراسة إشكالية التنمية في الدول الريعية النفطية بإفريقيا وعلى وجه التحديد في نيجيريا، وذلك كدراسة حالة.

- منهجية الدراسة :

أ- المناهج: تم الإعتماد فهذه الدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي : الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات المقدمة عن المشكلة وتصنيفاتها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة وذلك في إطار التعريف بالتنمية والدول الريفية وتحديد الإطار النظري للموضوع وكذا من خلال وصف وتحديد مختلف العناصر والمحاور المرتبطة به .⁽¹⁾

2- منهج دراسة الحالة : هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة بها⁽²⁾ ، ويستخدم من أجل دراسة دولة نيجيريا وهذا بهدف بنيانها السياسي والاجتماعي والإقتصادي.

ب- الإقتربات: إن الإقتربات التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

1- إقترب الإقتصاد السياسي: الذي يسهم في فهم مصدر الثروة في الدول الريفية ، و كيفية توزيعها ، كما يسهم في فهم طبيعة العلاقة بين الإقتصاد والسياسة في الدول الريفية.⁽³⁾

و قد إستخدمنا هذا الإقترب في دراستنا لموضوع إقتصاد من زاوية سياسية، و أيضا لفهم طبيعة العلاقة السياسية والإقتصادية في الدول الريفية على وجه الخصوص في نيجيريا.

2- إقترب صنع القرار: هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضامه. و لا يملك

1- محمد محمود الذنبيات، عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 138.

2- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، المفاهيم والمناهج والإقتربات والأدوات، الجزائر: 1997، ص 56-78.
3- أم الخير نعيمي، "سلم الاجتماعي وأزمة الدولة الريفية: دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة ماستر غير منشورة**، جامعة قصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسي وإداري، سنة 2016، ص 5.

هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث النتائج بناء على توفر بعض المتغيرات و من ثم لا يمكن القول: بأن السلوك كذا يستدعي كذا.⁽¹⁾

وقد استخدمنا هذا الإقتراب عند دراستنا لإستراتيجيات التنمية في نيجيريا، باعتبارها قرارات وبرامج وخطط صادرة عن الجهات الرسمية للدولة النيجيرية، و كذا التعرف على الضروف التي صيغة فيها هذه الإستراتيجيات.

3- إقتراب علاقات الدولة والمجتمع: هو إقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويهتم بعملية التفاعل بينهما، صاغه **جويل ميجدال** بعدما إنتقد الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغيير فيه، فقد إنتقد نظريات التحديث والتنمية ونظرية الماركسية، و نظرية المركز المحيط، وأسس هذا الإقتراب الذي أولى إهتماما كبير للتغيير والنظام في الدولة. و في دول العلم الثالث خصوصا، و كفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغييرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الإجتماعي والتي تخضع لميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك المنظمات، وتتعكس تنمية مستويات الضبط الإجتماعي في مقياس له ثلاث مؤشرات (الإلهام، المشاركة، والحصول على الشرعية).

وقد إستخدمنا هذا الإقتراب لإستيعاب العلاقة بين دولة نيجيريا والمجتمع النيجيري التي تتميز بوجود صراع ومنافاة بين تنظيم الدولة النيجيري الذي يسعى إلى بسط نفوذه وقواعده على التراب الوطني، و بين بعض الجماعات التي تتمرد على ذلك، كما أنها تتمرد على الوحدة القومية.⁽²⁾

¹ - شلبي، مرجع سابق ذكر، ص157.

² - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص217، 219.

- تقسيم الدراسة:

لإلمام بهذا الموضوع قمنا بتقسيم عملنا هذا إلى:

عالجنا من خلال الفصل الأول مقارنة مفاهيمية ونظرية للتنمية، وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث، ويتعلق المبحث الأول بتعريف التنمية والمفاهيم التي لها علاقة والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى نظريات التنمية، أما المبحث الثالث فتناولنا أنواع وأبعاد وإستراتيجيات التنمية وفيما يخص المبحث الرابع فتطرقنا إلى مؤشرات وأهداف التنمية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه واقع التنمية في الدول الريعية النفطية، درسنا في المبحث الأول التعريف بالنفط والمبحث الثاني التعريف بالنفط الإفريقي وفي المبحث الثالث تناولنا التعريف بالدول الريعية النفطية بإفريقيا، وفيما يخص المبحث الرابع فهو عبارة عن مسار التنمية في أهم الدول الريعية النفطية الإفريقية.

وأخيرا الفصل الثالث فتعرضنا إلى إشكالية التنمية في نيجيريا كدراسة حالة، فقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول السياق السياسي والإجتماعي والإقتصادي لنيجيريا، أما المبحث الثاني إستراتيجيات التنمية في نيجيريا وأسباب فشلها، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى تقديم إقتراحات لتفعيل التنمية في دولة نيجيريا خاصة والدول الريعية النفطية بإفريقيا عامة.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية ونظرية للتنمية

يعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم التي تناولتها الدراسات والبحوث والإستراتيجيات المعاصرة في الدول التي تتشد التطوير، وهذا ما أدى إلى كثرة التعريفات المعطاة لها، مع وجود العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة أو عملية التنمية بشكل عام.

على إعتبار التنمية ظاهرة وعملية شاملة لجميع الميادين فإن هناك مجموعة من الأنواع والأبعاد التي يمكن بها التمييز والتقرب إلى هذه الظاهرة كما عرفت التنمية وجود مجموعة من الخطط الإستراتيجية التي كانت تتبعها مجموعة من الدول خاصة منها الدول النامية وهذا بهدف الوصول إلى تحقيق التنمية، ولكن بلوغ هذه الحالة يستلزم الوصول إلى بعض المعالم والمؤشرات والأهداف التي قد تم تحديدها مسبقا من طرف مجموعة من العلماء.

في هذا المقام وبناء على ما تقدم سنحاول في الفصل الأول من بحثنا الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بعملية التنمية من خلال:

- تعريف التنمية والمفاهيم التي لها علاقة.

- نظريات التنمية.

- أنواع وأبعاد وإستراتيجيات التنمية.

- مؤشرات وأهداف التنمية.

المبحث الأول: تعريف التنمية والمفاهيم التي لها علاقة

نظرا للأهمية التي يكتسبها مصطلح التنمية لدى دول العالم عامة، ودول العالم الثالث خاصة باعتبار هذا المفهوم غاية تسعى إلى تحقيقها جميع الدول، سنقوم بمحاولة التقرب إلى هذا المصطلح من جانبه المفاهيمي من خلال التطرق إلى مختلف عناصره.

المطلب الأول: تعريف التنمية

سنحاول أن توضيح مفهوم التنمية من خلال التطرق إلى بعض التعاريف التي أعطيت لها من قبل العديد من الباحثين والعلماء باختلاف توجهاتهم لهذا المفهوم، إلا أننا سوف نتطرق أولا إلى التعريف اللغوي لها.

أ- التعريف اللغوي :

التنمية: يقال نما المال وغيره، ينمي نميا ونماء أي زاد وكثر، فالنماء هو الزيادة وأنميت بالهمزة، أما الله إنماء، ويقال كذلك نماء الله ويقال : ونماء في اللغة أيضا نما ينمي وينمو وأنميت الشيء أي جعلته ناميا.⁽¹⁾

والتنمية أيضا هي: أي إرتفاع الشيء من موضعه إلى موضوع آخر وفي المال بمعنى زاد وكثر.⁽²⁾

كما تفيد معاجم اللغة العربية أن لفظ " التنمية" يعني في اللغة الزيادة في كم الأشياء أو كيفها ونوعيتها" إذ تقول العرب: نما الزرع، نما المال أي زاد، يقول أيضا: نما الخطاب في الجد والشعر ازداد حمرة وسوادا.⁽³⁾

ب- التعاريف الإصطلاحية:

عرّفت هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها: "عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى

¹ - أحمد راشد، إدارة التنمية للدول النامية، القاهرة : مكتبة مجبولى، 1985، ص 15.

² - محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط2، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000م، ص 33.

³ - عبد الرزاق عبد الله حاش، "مقومات التنمية الاقتصادية والمحافظة عليها في الهدى الرباني"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد (62)، 2010، ص 47.

أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، وتعد حلا لا بد منه لمواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات".⁽¹⁾ ويشير هذا التعريف إلى الحالة الحسية التي تصل إليها المجتمعات وهذا بفضل تبنيها لعملية التنمية التي تعتبر حلا للإستجابة لكل المتطلبات الوطنية، إلا أن هذا التعريف لم يوضح السبل التي تمكن المجتمعات المتخلفة على تحقيق التنمية .

ويعرفها عالم الاجتماع الفرنسي غابرييل ليبرا Gabriel Lebras: " أن التنمية ليست ظاهرة إقتصادية صرفة، بل هي مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وبسيكولوجية"⁽²⁾، ويشير هذا التعريف إلى أن التنمية ليست ظاهرة إقتصادية فقط بل ظاهرة تمس مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى البسيكولوجية وهذا ما يخلق الفرق بين مفهوم النمو كظاهرة إقتصادية بحتة وبين التنمية كظاهرة شاملة .

أما الباحثان هوسيلتز Hoseltz ووالتاروستو W.Rrtostow يؤكدان على أن: " التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة ".⁽³⁾ هذا التعريف يعتبر أن التنمية تكون بتبني السمات السائدة في الدول المتقدمة إلا أنه لم يوضح هاته السمات، كما أن ليس كل ما هو موجود في الدول المتقدمة من خصائص إجتماعية أو ثقافية أو إقتصادية قابلة للتبني من قبل الدول الأخرى نظرا لإختلاف البيئات بين هاته الدول، يضاف إلى ذلك أنه ليس كل جديد يعتبر إيجابيا، فما تتبناه الدول المتقدمة من سمات إجتماعية وثقافية لا يصلح للتبني من قبل الدول النامية خاصة الإسلامية منها لأنها غالبا ما تتنافى ومبادئ الإسلام.

¹ عبد اللطيف بن نعوم، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية:دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراة غير منشورة، " جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية الجهوية، 2016، ص ص 55-56.

² عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1985، ص 32.

³ رفيق بن مرسل، " الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2011، ص 18.

يعرف الباحثان جمال حلاوة وعلي صالح التنمية على أنها : " أفضل إستغلال للموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية، من أجل تطوير كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال تظافر الجهود الرسمية والشعبية معا دون تبعية لأي جهة كانت ".⁽¹⁾ من خلال هذا التعريف نستنتج أن التنمية تتركز على الإستغلال الأمثل لكافة الموارد بهدف التطوير في كافة الجوانب وبمشاركة جميع الفواعل، وهو يعتبر تعريفا شاملا مقارنة بالتعاريف السابقة.

وكما يعرفها الباحث رشاد أحمد عبد اللطيف بأنها: " هي عملية توفير الإحتياجات الأساسية للإنسان كالغذاء، السكن، الصحة، التعليم، العمل، والجوانب المعنوية التي تتلخص في الحاجة إلى تحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة والإعتزاز بروح المواطنة ".⁽²⁾ وهذا التعريف يركز على إشباع الحاجات الأساسية والمعنوية من أجل تحقيق الذات للمواطن، حيث أنه يحاول (التعريف) تحديد السبل لتحقيق التنمية.

ويرى شعبان الطاهر الأسود أن التنمية: " هي التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائدة في المجتمع ".⁽³⁾ يفهم من هذا التعريف أن التنمية هي العملية التي تأتي نتيجة العمل المستمر في إطار تحسين ظروف الحياة وذلك وفق الإمكانيات المتوفرة، ولكن ما يعاب على هذا التعريف أنه ألغى دور الجهات الرسمية في تحقيق التنمية، واعتبرها عملية يقوم بها أي إنسان وهذا خطأ لأن التنمية تتطلب التخطيط وهي ليست عملية عشوائية بإمكان أي جماعة أن تحققها، لذلك لابد من تكاتف جهود السلطات مع الشعب، الأولى

¹ جمال حلاوة ، وعلي صالح، مدخل الى علم التنمية، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 22.

² شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 189.

³ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الإجتماعية في إطار مهنة الخدمة الإجتماعية، ط2، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص 8.

تمتلك الإمكانيات للقيام بالتنمية والشعب يساعد السلطات من خلال العمل، وكذا تقبل هذه العملية وعدم مقاومتها.

بناء على ما سبق ذكره من تعاريف نستنتج أنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، وإنما هناك نقاط مشتركة بين مختلف التعاريف التي ذكرناها والتي تتمحور في مجملها على أن التنمية هي عملية معقدة وشاملة ومقصودة وفق خطط تقوم على إستغلال الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية من أجل تطوير كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية، وهذا يكون بطريقة مستمرة ومتواصلة وتتركز على تحقيق الرقي وتوفير الحاجيات الأساسية المعيشية للإنسان في مختلف الجوانب وإزالة المعوقات التي تواجه المجتمع ما يؤدي به إلى حالة أفضل ونمط متقدم.

المطلب الثاني : المفاهيم التي لها علاقة بالتنمية.

هناك العديد من المفاهيم التي تتشابه وتتداخل مع مفهوم التنمية، ولذلك قد يكون من المفيد في هذا السياق أن نتطرق إلى هاته المفاهيم لإزالة اللبس بينها، وإيضاح العلاقة التي تربطها مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم نذكر:

أولاً: التنمية والنمو الإقتصادي: يمكن التأكيد على وجود فرق بين التنمية والنمو الإقتصادي الذي يشير إلى زيادة أو نمو لمقياس محدد كالدخل القومي، الناتج الإجمالي المحلي أو الدخل الفردي. وقد قدم الباحث **فيليب بيرو "Philippe Perou"** تعريفا للنمو الإقتصادي من حيث إعتباره بأنه الإرتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة للمتغير الإقتصادي، ويسمى الناتج الصافي الحقيقي " كما يؤكد الباحث **بونيه Jean –Clande-Bonnet** " أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن عملية توسع

اقتصادية تلقائية، تقاس بمتغيرات كمية حديثة، أما بالنسبة للتنمية فهي تخص عدة مجالات إجتماعية، إقتصادية وسياسية " (1).

لذا فإن النمو الإقتصادي ليس بالمعيار الكافي لتحديد مفهوم التنمية لأن مؤشر النمو الاقتصادي يكون في الناتج الإجمالي المحلي، فهو مقياس للرفاهية الإقتصادية التي لا تأخذ في الحسبان عوامل مهمة مثل: العدالة الإجتماعية، الحرية، عوامل الراحة، نوعية البيئة... إلخ" وهذا ما يؤكد الباحث **حمدي الصياحي** في تفريقه بين التنمية والنمو بقوله "إن النمو يعنى إستمرار عملية النمو المشوه إستمرار علاقات الإندماج في الإقتصاد الرأسمالي العالمي فهذا كله يتم تلقائيا، وعلى العكس فلا توجد تنمية تتم تلقائيا بل لا بد من التدخل الواعي لإحداثها ولهذا يصبح دور الدولة أساسيا " (2).

ثانيا: التنمية والتحديث : لقد تم إستخدام مفهوم التحديث (Modernisation) على نطاق واسع في العلوم العتتماعية بعد الحرب العالمية الثانية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، ويشير التحديث إلى مجموعة متكاملة من العمليات الإجتماعية التي تتمثل في التنمية الإقتصادية، تحسين وسائل الإتصال والنقل، تهيئة أفراد المجتمع فكريا لتولي مهام التجديد والعمل على تقدم المجتمع وتحوله إلى مجتمع صناعي يتمتع بقدر من الرفاهية ويعتبر مصطلح **التحديث Modernisation** من أكثر المصطلحات دقة من حيث الزمان، فهو عملية منظمة تشمل تغيرات متكاملة في قطاعات السكن، الإتصالات، التغيرات الثقافية... إلخ، فهو لا يمس الجانب التكنولوجي فقط (3)، وكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث فالأولى يعني زيادة القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا، ثقافيا مصحوبا بقدرة ذاتية

¹ - محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.

² - مليكة فريش، " دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قسنطينة 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2012، ص 59.

³ - نفس المرجع الذكر، ص ص 56-57.

متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فيعني جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل : التجهيزات التكنولوجية والمعدات الحديثة وسلع الإستهلاك والرفاهية ⁽¹⁾.

ثالثا: التنمية والتقدم : التقدم (Progrès) عملية معقدة ومركبة ومتعددة الجوانب، حيث يقول عنها الإقتصادي الأمريكي "سيمون كوزنتس Simon Kuznets" "سيواصل التقدم أو الإنتاج الإقتصادي نموه بدون إنقطاع وبشكل إيجابي كل عام، وأن أبناءنا وأطفالنا الصغار سيكونون أكثر منا غنا وإن كانوا أكبر عددا، إلى الحد الذي ستكون فيه المشكلات المادية أكبر منهم وسيؤثرون على أدوات أقوى لإعادة تنظيم محيطهم"⁽²⁾، كما أن مفهوم التقدم يتضمن في معناه توجيه كل القوى والإمكانات المتاحة في المجتمع لخدمة أفراده والعمل على تقدمه وتحقيق أكبر قدر من التكامل الشامل، وهذا المعنى قريب من بعض مفاهيم التنمية الشاملة، والتي تتطلب تضامن كل الإمكانيات المتاحة في المجتمع من أجل تنميته، فكل من المفهومين **التنمية والتقدم** يرتبط بالمستوى العلمي، والتكنولوجي للمجتمع، وكلا منهما يحدث في المجتمع خلال مراحل معينة، ويعتبر مفهوم **التقدم** مفهوم نسبي حسب آراء الباحثين بالرغم من إرتباطه بواقع وإمكانات المجتمع مقارنة بمفهوم **التنمية** التي تشير في كل مراحلها إلى التقدم والتطور. ⁽³⁾

¹ - بن نعم، مرجع سابق الذكر، ص70.

² - قاسم جناح، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، الجزائر : المطبعة العربية، 2003، ص 114.

³ - بن نعم، مرجع سابق الذكر، ص 69.

المبحث الثاني: نظريات التنمية

هناك العديد من النظريات التي حاولت معالجة تطور المجتمعات الإنسانية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم، ولهذا سوف نتطرق إلى بعض منها بشيء من الإيجاز، كما نقوم بتصنيف هذه النظريات حسب طبيعتها، وحسب الزاوية التي تناولها العلماء من خلالها .

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التنمية من خلال وجهة نظر علماء الاقتصاد، والتي نذكر منها ما يلي :

أولا : النظريات الكلاسيكية :

أ - النظرية الكلاسيكية (La théorie classique) : يمثل هذه النظرية أرثر لويس Arthur Luis حيث يرى أن إهتمامه منصب على تحليل الإنتاج لا على التوزيع، ويتضح من ذلك أن لويس يتكلم عن التنمية على أساس أنها مرادفة للنمو أو التقدم وتعتمد اعتمادا كليا على الإنتاج من خلال ميكانيزم أو آلية الأسعار والتوزيع، عند لويس لا يتدخل فيه (الدولة) إلا إذا حجب الناتج من الإنتاج عن الإستثمار فيكون هناك تدخل في التوزيع، أما إذا كان الناتج من عملية الإستثمار موزعا بطريقة غير عادلة فلا تهمه في شيء، بل يرى أن عدم المساواة في التوزيع قد تدفع إلى الإختراع والذي بدوره يؤدي إلى نمو آخر، أما عن التركيب الإجتماعي فيجب أن يكون مناسبا مع الإنتاج وليس العكس، فالتركيب الإجتماعي يجب أن يسمح بالإستثمار. وتعتبر نظرية لويس إمتدادا للقواعد الاقتصادية الكلاسيكية وتطبيقها في العالم الثالث يؤدي إلى تحويل إقتصاديات الدول الفقيرة من الإعتقاد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح إقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات

وتغيرات الطلب، ويكون هذا الإعتماد على الافتراض بأن السوق " رأس مال + عمل" يتفاعل مع الأسعار وأن الربح يعاد إستثماره والذي بالتالي يزيد نسبة العمل.⁽¹⁾

ب- النظرية الرأسمالية الكلاسيكية (La théorie classique de la capitalisation):

إعتبرت الرأسمالية النموذج التنموي الوحيد والممكن قبل الحرب العالمية الأولى، إذ يعتقد أصحاب هذه النظرية أنه بإمكان الأمم المتحدة الحصول على الثروة عن طريق : ⁽²⁾

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مثل العمل، المصادر الطبيعية، التكنولوجيا ورأس المال كالمباني، الآلات، والنقد، كما أن بيع البضائع والخدمات وحتى وسائل الإنتاج بكل حرية وهذا وفق لمبدأ الحرية الإقتصادية لكل فرد حيث أن له الحق في ممارسة وإختيار العمل الذي يلائمه، وقد عبروا عن ذلك بالمبدأ المشهور " دعه يعمل دعه يمر" .

- الأسواق أين يمكن أن تباع وسائل الإنتاج والبضائع والخدمات بدون قيود ولا وجود لتدخل من سلطة الدولة، حيث أن دور الدولة في الحياة الإقتصادية يكون في حماية الأفراد، الأموال، والمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد.

- شركات صناعة تقوم بالتصنيع إلى جانب تجارة حرة داخليا ودوليا، ويعتقد أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل أن السبب الرئيسي للفقر هو وجود خلل في وسيلة أو عدة وسائل الإنتاج كرأس المال غير الكافي أو عدم توفر الكفاءة واليد العاملة المؤهلة، وقد إستدل هؤلاء عن نجاح هذا المذهب في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ج- النظرية الماركسية (La théorie marxiste):

الجماعية لوسائل الإنتاج ضمانا للتوزيع العادل للدخل وإستفادة كل فرد من النشاط

¹- حلاوة ، صالح، مرجع سابق الذكر، ص 37.

²- فريمش، مرجع سابق الذكر، ص ص 84-86.

الإقتصادي، على زوال السوق الحر، وإستبدالها بالتخطيط المركزي ولفهم هذه النظرية لا بد من العودة إلى الفكر الماركسي الأرثوذكسي نفسه، إذ تقوم نظرية ماركس في النمو على:

1- **التسيير المادي للتاريخ:** من حيث أن النظام الإقتصادي هو أساس كل النظم الإجتماعية الأخرى، فعرفت البشرية عدة نظم إقتصادية إبتداء من العصر البدائي ثم العصور القديمة فالإقطاع ثم الرأسمالية التي تتحول إلى إشتراكية كمرحلة إنتقالية لتحقيق الشيوعية.

2- **فائض القيمة:** فهو يقسم إجمال الناتج القومي إلى ثلاث أقسام : رأس المال والذي ينقسم بدوره إلى رأس المال الثابت، ويقصد المباني والآلات والمواد الخام، ورأس المال المتغير وهو الأجور والربح الذي يتحصل عليه الرأسماليون ما هو إلا فائض قيمة، ثم الناتج الصافي الذي يشمل رأس المال المتغير وفائض القيمة.

ويعتبر البعض من الكتاب أن ماركس أول من إستعمل مصطلح التنمية في معناها التام، وأول من حاول التأسيس لنظرية تنمية إقتصادية، كما يرون أن جوهر التقدم كما أكده ماركس هو قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة، وأن تنمية الدول المتخلفة لا تكون إلا عن طريق إستعمال رأس المال الموجود في الدول الغربية.⁽¹⁾

ثانيا: نظرية الدفعة القوية (théorie forte de versement): يرى بول رون نشتين Paul Rownstein صاحب هذه النظرية أن القضاء على التخلف يحتاج إلى دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية، ويشبه التنمية بعملية إقلاع الطائرة فلكي تتطلق الطائرة وتتخلص من الجاذبية وتصبح محمولة على الهواء لا بد لها من سرعة قوية، وكذلك الإقتصاد المتخلف يحتاج إلى دفعة قوية لينطلق في طريق التنمية وهذه الدفعة ضرورية لسببين:

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 86-87.

1- **الدفعة القوية:** تمكن من إقامة صناعات متكاملة ذات إنتاج ضخم للتصدير وإغراق الأسواق الخارجية والتغلب بالتالي على ضعف الأسواق في البلدان النامية وضعف القوة الشرائية.

2- **إقامة الصناعة القوية:** تحتاج إلى بنية أساسية قوية في النقل والمواصلات ولتحقيق هذا يشترط إخضاعها إلى دفعة قوية لا على آجال متباعدة حتى يمكن الاستفادة منها، ويتلخص النقد الذي وجه إلى هذه النظرية في عدم توفر رؤوس الأموال الضخمة والأعداد الضخمة من المهندسين والتقنيين والإداريين لتسيير التنمية بالدفعة القوية. (1)

ثالثا : نظرية قارب النجاة (théorie du bateau du sauvtage) : يرى جاريت هارون Aaron Jarrett في أن بلاد العالم الغنية تعيش الآن داخل قارب نجاة مزدحم، وبقية السكان يغرقون في بحر من الجوع، ولو سمح أصحاب قارب النجاة للآخرين بالتشبث بالقارب والصعود إليه فإن مصير القارب هو الغرق بكل من فيه، وأصحاب هذا الإتجاه ينادون بأن على الذين يغرقون أن يبذلوا جهدا كبيرا لإنقاذ أنفسهم أولا وذلك بتحديد النسل، ولذلك ينبغي أن تقطع المعونات عن الدول التي تتكل على عدم تحديد النسل، ورغم أن عددا كبيرا من الأمريكيين يؤيدون هذا الإتجاه إلا أن هناك من ينتقد هذه النظرية على أساس أنها تمثل فكرا خاطئا فنيا وأخلاقيا.

رابعا: نظرية النمو المتوازن (théorie de la croissance équilibrée): من أصحاب هذه النظرية Rosenstein روزنشتين ورائجر، وآرثر لويس Arthur Luis وترى هذه النظرية أن التنمية يجب أن تهدف إلى التوازن بين الزراعة والصناعة، فإن تخلف أي منها يعيق نمو الآخر والنمو في الزراعة يساعد من ناحية أخرى على تصدير المنتجات

¹ - حجاب ، مرجع سابق الذكر، ص37.

الصناعية والنمو في الصناعة يساعد على تصنيع المنتجات الزراعية وعلى تصريف المنتجات الزراعية في السوق غير القابلة للتجزئة أي الأسواق العالمية.

خامسا : نظرية النمو غير المتوازن (théorie de la croissance déséquilibré):

حسب فرنسوا بيرو François Perroux صاحب النظرية والتي طورها ألبيرت هرشمان Albert Hirschman أن تبدأ التنمية بالصناعات الثقيلة أو الزائدة ثم تنتشر التنمية بعد ذلك تلقائيا إلى قطاعات وصناعات أخرى، فالنمو في بعض القطاعات سيحرض النمو في قطاعات أخرى، وبذلك بتتابع خطط التنمية، وخلاصة الفكرة أن حلقات هذه السلسلة من النمو غير المتوازن هي ذاتها جوهر عملية التنمية وحركتها نحو التقدم.⁽¹⁾

سادسا : نظرية مراحل الإقتصاد : يعتقد روستو Rostow أن التنمية في المجتمع

لابد أن تسيير طبقا لخمس مراحل هي :

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة النضج.
- مرحلة الاستهلاك والرفاهية.

ومن هنا نوضح بشيء من التحليل هذه المراحل:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي : تتميز هذه المرحلة بإقتصاد متخلف ويعتمد في حياته على الزراعة التقليدية، كما أن وسائل الإنتاج بدائية كما يعتمد التنظيم الاجتماعي والإقتصادي على العشيرة أو القبيلة ويسيطر التمسك بالعادات والتقاليد، وبتفشي الإقطاع التقليدي ويضعف نصيب الفرد من الناتج القومي إلى أبعد الحدود.

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 38-39.

ب- مرحلة التهيؤ للإنتلاق : تتمثل مرحلة التهيؤ للإنتلاق في محاولة لتغيير الإقتصاد ،ويظهر ذلك في ترك الوسائل القديمة وتبني وسائل حديثة، وبعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعات التقليدية، وكل هذا يساعد على التهيؤ لمرحلة التهيؤ للإنتلاق الإقتصادي ويرى روستو Rostaw أن هذه المرحلة تتمثل في الأموال الطائلة التي تشكل عبئا على التنمية أمام صعوبات تكوين الرأس المال الإجتماعي.

ج- مرحلة الإنتلاق : وتتصف هذه المرحلة بتنمية الموارد الإقتصادية حيث تعتبر ثروة في أساليب الإنتاج وخاصة في مجالي الصناعة والزراعة والبنى الأساسية مثل : الطرق والموانئ والمرافق العامة، وهي في نظر روستو من أصعب المراحل، كما تستغرق مدة تستمر ما بين 20- 30 سنة وهي مرحلة تحتاج إلى جهد سابق وعمل دائم لإرساء قواعد وأسس ونهضة إقتصادية وإجتماعية شاملة.

د- مرحلة النضج : في هذه المرحلة يصبح المجتمع متقدما إقتصاديا وإجتماعيا وبشكل متوازن إذ يرتفع مستوى الإنتاج المادي ويزيد الإستثمار عن الإستهلاك، كما أن هذه المرحلة تؤدي إلى قيام الصناعات العديدة المتطورة مثل : صناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات وصناعة وبناء السفن وهنا يكون معدل الدخل عاليا ويفوق معدل الزيادة السكانية.

هـ- مرحلة الإستهلاك والرفاهية : يصل المجتمع في هذه المرحلة إلى درجة عالية من التطور الإقتصادي يصل وينعم بثمار الجهد والتنمية فيزيد الإنتاج عن الحاجة ويتصف المجتمع بثلاثة أنماط اقتصادية :

- إرتفاع مستوى المعيشة .
- إرتفاع مستوى الدخل.
- توفر الحاجات والقدرة على الشراء والإستهلاك .⁽¹⁾

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 39-41.

المطلب الثاني : النظريات الإجتماعية

حظي موضوع التنمية بإهتمام باحثي وعلماء الاجتماع، وذلك نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ما أدى إلى ظهور مجموعة من النظريات حاولت تفسير هذه الأخيرة. ومن الضروري في هذا السياق أن نقوم بذكر بعض هذه النظريات وذلك فيما يلي :

يستخدم علماء الاجتماع في كثير من الأحيان مفهوم **التحديث** بدلا من **التنمية** وفي بعض الأحيان يستخدمون مفهوم **التنمية الاقتصادية**، ومما لا شك فيه أن علماء الاجتماع يصفون ظاهرة واحدة ولكن يراها بعضهم بمنظار مختلف.

فيرى **سملر Semler** أن **التحديث** يحدث نتيجة التمايز في البناء الاجتماعي حيث يبرز هذا التمايز في قطاعات إجتماعية هامة تمثلت في التكنولوجيا والزراعة والصناعة، ويرى أيضا أن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة، **فالتحديث** يؤدي إلى إنتشار الحياة الغربية والثقافة الغربية، وكأن ما حدث في الغرب سيحدث في جميع دول العالم، فلهذا نقول أيضا أن **التحديث** هو عملية تغيير اجتماعي يتحول فيها المجتمع النامي باكتساب الخصائص العامة، وهذا كما قاله **ليرنز Leernes** ولا يختلف **ليرنز Leernes** عن **سملر Semler** إلا أنه بإهتمامه بالتحديث على مستوى الفرد يوضح أثر هذه الخصائص التركيبية للمجتمع على الفرد، حيث تؤدي إلى إنتقاله من الحالة التقليدية إلى الحديثة، وذلك بإستخدامه المفهوم النفسي وهو التعاطف مع الآخرين.⁽¹⁾

أ- نظرية الثنائية الإجتماعية (Théorie social bilatéral) :

ترى هذه النظرية بأن البلاد النامية غالبا ما تستورد أنظمة إجتماعية وثقافية لإعتقادها بأن ذلك سيساعدها على التنمية، إلا أن هذه النظم المستوردة سرعان ما تخلق تضاربا وتناقضا بين نظام إجتماعي مستورد ونظام إجتماعي داخلي أو محلي، وهذا التناقض يخلق

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 52.

ما يسمى بالثنائية الاجتماعية التي تؤدي إلى تشتيت جهود التنمية وخلق مشكلات اجتماعية واقتصادية أصعب من التخلف نفسه.

ب- **نظرية دافع الإنتاج (La théorie de la motivation et la réussite)** : من رواد

هذه النظرية **ديفيد ماكيلان David Maclellan** حيث ترى هذه النظرية أن النمو الاقتصادي والاجتماعي يتأثر بدافع نفسي مهم وهو حب العمل والإنجاز، فالأفراد الذين يمتازون بهذه الخاصية النفسية تجدهم منذ الصغر أكثر قدرة على تحمل المشاق وإنجاز الواجبات بالشكل المطلوب، ويرى أصحاب هذه النظرية أن إختلاف معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيره على أساس قوة دافع الإنجاز وتوافره لدى أفراد المجتمع.

ج- **نظرية التبعية (Théorie de dépendance)** : ومن منظري هذه النظرية **أندي فرانك**

جندر Andrei Frank Gander **سمير أمين Samir Amine** فبعد مرور عقدين على تجارب التنمية في الدول النامية كانت النتائج مخيبة لآمال مفكري نظريات التنمية والتحديث، ففي معظم الحالات لم تنشأ المؤسسات السياسية والاقتصادية الضرورية لإنجاز عملية التنمية، وظهرت العديد من المشاكل الجديدة التي لم تزل تبحث عن حلول، وبقيت مستويات الخدمات العامة بالرغم من تقدمها بعيدة عن المستويات المحققة في الدول المتقدمة. وعلى إثر الإنتقادات التي واجهت نظريات التنمية والتحديث توجه الإنتباه إلى **نظرية التبعية** التي تلقي في إطار عام يتميز برفضه لمفاهيم مدرسة التنمية والتحديث، وفي تقديمه لمفاهيم أخرى تتمثل في تحليل الإقتصاد السياسي للتنمية وإبراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية والتركيز على الحل الاشتراكي وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة، وضمن هذا الإطار العام توجد إختلافات أساسية بين نظريات التبعية من حيث مستويات إهتماماتها ومناهجها التحليلية وتفسيراتها المختلفة، ولقد نجحت نظرية التبعية في طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في الدول النامية. (1)

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 41-43.

المبحث الثالث: أنواع وأبعاد وإستراتيجيات التنمية

تعتبر التنمية حقلا واسعا للدراسات النظرية حيث أنها تشمل جميع الميادين والمجالات، ولذا فإنها تتميز بتعدد أنواعها كظاهرة، كما أنها تمس عدة أبعاد، ولهذا كان تحقيقها من طرف الدول ملزما بإتباع مجموعة من الإستراتيجيات المختلفة.

المطلب الأول: أنواع التنمية وأبعادها

نظرا لإعتبار التنمية حقلا واسعا من الدراسات الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، وسعيا وراء التمكن المعرفي من هذا المفهوم سنحاول التقرب من هذا المصطلح من خلال إدراجنا لأنواع وأبعاد التنمية التي تتمثل فيما يلي : (1)

أ- **التنمية المستدامة:** وهي تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الإقتصادية والبيئية، فهي إستثمار لكل الموارد من أجل الإنسان.

ب- **التنمية التشاركية:** هذه التنمية حسب بليس Bliss تتأسس على المقاربة التشاركية ذلك أن المبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة، وسلطة إتخاذ القرار، وهذا يعني أن نجاح هذه التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي، والدور الفاعل للمنظمات المحلية، وحياد الإدارة، واحترام الحقوق الفردية.

ج- **التنمية الفلاحية :** يورد بليس Bliss تعريف لموريس Mauritz يؤكد فيه أن التنمية الفلاحية تستهدف بالأساس الرفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية بإستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخرى، وبالطبع فهذه التنمية تضع ضمن أولوياتها البعد البيئي.

¹- عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والتنمية، ط1، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص ص37-38.

د- **التنمية القروية:** إنها تعني نوعا من التحول الإيجابي والمستمر في رحاب المجتمع القروي، وذلك لفائدة الإنسان ومختلف الفعاليات الفلاحية التي تتم داخل الوسط القروي، كونها تنمية تشغل بالارتقاء بمجموع مكونات البيئة الفلاحية.

هـ- **التنمية المحلية :** هذه التنمية تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما، بإعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان إستمراريته أيضا، كما تعتمد على إستراتيجية العمل من الأسفل ،و أن للعمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية.

و- **التنمية المندمجة :** هي تنمية منطقية وعقلانية تستهدف تحقيق النمو الشامل لمختلف العناصر المترابطة في المشروع التنموي، ولهذا فالتنمية المندمجة تشترك مع المقاربة القطاعية لأن مجال إستغلالها وتدخلها يمثل مجموعا كليا متفاعلا ومنظما ومجددا فيما بين عناصره، ولا يمكن فقط تنميته بشكل جزئي.

أما فيما يخص **أبعاد التنمية** التي تتمثل في أنها العملية الواعية والموجهة حيث تشتمل على تغيرات في هيكل المجتمع المختلفة التي تكوّن مجموعة من الأبعاد: (1)

أ- **الأبعاد الإقتصادية :** من حيث التغيرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية والنااتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة، وهي نسب وعلاقات يتم إستخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف إقتصاد ما.

ب- **الأبعاد الاجتماعية :** من حيث التغيرات اللازمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتماشى مع الظروف والمراحل المختلفة التي تنشأ عند إنتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، وهذه التغيرات الاجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني.

1-ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، (ترجمة:حامد محمود، وحسني محمود حسن)، الرياض: دار المريخ للنشر،

ج- الأبعاد السياسية : وهي تتطلب المرونة الكافية والفعالية من المؤسسات السياسية

التي تتماشى مع متطلبات ومراحل التنمية بحيث توفر الإستقرار السياسي المنشود الذي

يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية.(1)

المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية

في ظل سعي الدول لتحقيق التنمية تم وضع مجموعة من السياسات والإستراتيجيات

والتي سنذكرها بالإعتماد على دراسة الأستاذين زرقين عبود وجباري شوقي اللذين قاما

بتصنيف إستراتيجيات التنمية على النحو التالي: (2)

أ- إستراتيجية التنمية الاشتراكية : والتي تقوم على إستخدام الملكيات العامة بكثرة

مقارنة بالملكيات الخاصة في معظم الصناعات، وكذلك الصناعات الكبيرة التي توجد في

قطاع الدولة، وأما الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون على شكل تعاونية طويلة المدى

مثل الصين في مجال الزراعة أين كانت هناك مزارع دولة ومزارع تعاونية جماعية، وهذه

الطريقة تتبع كل من الملكية العامة والملكية الخاصة، ويرافقها عادة التخطيط المركزي لمعظم

الأنشطة الإقتصادية حيث أن التخطيط كان يعتمد على ملكية الأهداف لإرشاد

الإقتصاد، وذلك بالإعتماد على الأسعار المخططة وليس بالضرورة على قوة العرض

والطلب، وتستند الإستراتيجية الاشتراكية على الإستثمار الذي يمثل نسب منخفضة في الناتج

المحلي، وكذلك معدلات النمو التي تكون متسارعة نسبيا. كما أن الإستثمار يتطلب وجود

معدلات منخفضة من الإستهلاك، ويظهر أن الدول الاشتراكية تعتمد على الإستهلاك

المحلي (الصحة، التعليم، النقل على حساب الخاص نتيجة لندرة الخدمات الشخصية، وتظهر

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 46.

² - زرقين عبود وشوقي جباري، " مشكلة اختيار إستراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل"، مؤتمر وطني حول

التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، معهد العلوم

الإقتصادية والعلوم التجارية، 1-11-2008، ص 06.

الكثير من الدول التي إتبعَت هذه الإستراتيجية منها: (الإتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية، الصين، كوريا الشمالية وبعض دول إفريقيا).

ب- إستراتيجية التنمية النقدية : تقوم هذه الإستراتيجية على زيادة كفاءة مؤشرات السوق كدليل على التحسين في توزيع الموارد،وعلميا هذه الإستراتيجية ينصح العمل بها أثناء فترة الأزمات وعند إستقرار الإقتصاد تكون هناك المقاييس المتعاقبة لتحسين الأسعار النسبية والتي تصاحبها عادة مقاييس تحكم بمعدل الزيادة العامة والأسعار، وذلك يتم باللجوء إلى سياسة نقدية ومالية في الإصلاحات المالية، تقوم الإستراتيجية النقدية بالإعداد المناسب للأسعار النسبية التي تسمح بالنمو طويل المدى والكفؤ من خلال الإهتمام بالقضايا الإقتصادية،وهذا بالسماح لقطاع العمل الخاص بالمزيد من الحرية ليلعب دورا مركزيا في التنمية الإقتصادية ويصبح القطاع حركي، ويكمن دور الدولة في توفير المناخ اللازم للقطاع الخاص من أجل الإنتعاش وهذا عن طريق إتباع سياسة مستقرة وكذلك القضاء على نظام التأميم للمؤسسات التي تملكها الدولة، والهدف من هذه الإستراتيجية هو تثبيت الإقتصاد وتحسين توزيع الثروات والموارد حينما يكون فيه زيادة في المحروقات وتحقيق أعلى معدلات من المدخرات، وإستخدام أكثر كفاءة لرأس المال لغرض رفع معدل النمو والإنتاج.

ج- إستراتيجية التنمية الصناعية : تتركز على التصنيع الثقيل وتوسيع القطاع الصناعي، وتسمى هذه الإستراتيجية بإستراتيجية الصناعة والتصنيع، ومؤشرها يكون من خلال الأداة المستخدمة من الدول بتحقيق وتعزيز التنمية، وكذلك تعتمد على معدل الزراعة لنمو المنتجات المحلية الإجمالية، وتتركز هذه التنمية على رفع مستوى تكوين رأس المال وتقديم تكنولوجية حديثة وتقنيات جديدة وكذلك التركيز العالي على رأس المال وتشجيع الصناعات المتسارعة الذي يكون كبديل للإستيراد.

د- إستراتيجية التنمية الزراعية : تقوم على أساس زيادة عرض المنتوجات الزراعية وذلك من خلال الوصول إلى النمو الزراعي ومعدلاته التي تؤدي إلى رفع مستوى الأرباح

بأقل قوة عاملة وكذلك بتشجيع الإستثمار والإدخار بأكمله كهدف رئيسي، أما الهدف الثانوي يتمثل في مساعدة الصناعة بفضل توفير موارد خام للصناعات مثل : النسيج، والسلع الغذائية،و يطلق على هذه الإستراتيجية إستراتيجية الثورة الزراعية الخضراء،لهذا كان لابد من التركيز على التغيرات الأخرى من التعليم والثقافة والزراعة وإصلاح الأراضي، وتقوم هذه الإستراتيجية على الجانب الزراعي وكذلك على تشجيع الإستثمار وذلك في الري والنقل والطاقة والبحوث الفنية وكذلك تحسين الظروف التي ليس لها علاقة بالنشاط الزراعي وذلك بسبب نتائج هذه الزراعة وتشغيل أكبر قدر من الأنشطة الريفية غير الزراعية في الصناعة المدنية بسبب المرونة العالية للدخل بالنسبة للطلب على الموارد غير الغذائية للإستهلاك هذه الإستراتيجية تتميز بالتوزيع العادل للدخل، وهذه الإستراتيجية الزراعية للتنمية ينظر إليها روادها على أنها تسعى إلى تنمية شاملة وإلى تخفيض مستوى الفقر.⁽¹⁾

هـ - إستراتيجية تنمية الصادرات : تتسم هذه الإستراتيجية بالإعتماد على التجارة الخارجية التي يدعمها الإستثمار الخارجي، وتستعمل هذه الإستراتيجية في الدول الصغيرة بشكل خاص حيث أن السوق العالمية يمثل مصدرا للطلب على المستوردات ذات المرونة وكذلك فإن الضغوط التي تفرضها السوق المحلية الصغيرة يتم القضاء عليها عن طريق التصدير، كما يكون دور الدولة واضحا في عملية التنمية من حيث : تأخذ الدولة دورا نشطا في تركيز الفائض من المواد وخصوصا عزل المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير وكذا تنشيط الأنشطة التي تساعد على التصدير، ومن أمثلة الدول التي إتبع إستراتيجية تنمية الصادرات : دول النمرور الآسيوية (هونغ كونغ، سنغافورة، تايلان، وكوريا الجنوبية) والتي تتخصص في تصدير البضائع المصنعة.

و - إستراتيجية التنمية بإعادة التوزيع : جاءت هذه الإستراتيجية لمعالجة مشكلة الفقر وذلك عن طريق إعطاء أولوية لإشباع الإحتياجات الأساسية من غذاء وملبس وسكن،

¹ - نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص6-13.

وذلك بإعادة توجيه المصروفات العامة لصالح تكوين رأس المال البشري الذي يشغل التعليم الابتدائي والثانوي، والسلامة الصحية، وبرامج التغذية الصحية وتشجيع الفقراء بالمشاركة في المؤسسات التي تؤثر على وجودهم وسلامتهم، وأيضاً في بعض الأحيان أو الحالات عن طريق إعادة توزيع وسائل الإنتاج وخصوصاً الأراضي الزراعية، وهذه الإستراتيجية جاءت كرد فعل على الإستراتيجية القبلية التي لم تقلح في القضاء على الفقر وتحسين سلامة وصحة الفقراء، وهذه الإستراتيجية هي عكس الإستراتيجيات الأخرى لأنها تهدف إلى تحسين وتوزيع الدخل والثروات عبر التدخل المباشر من قبل الدولة، وهدفها هو وضع إحتياجات الفقراء أولاً وخلق فرص عمل فيها يؤدي إلى دخل ومكسب للفقراء وخلق مجتمع أكثر رفاهية.

ز- إستراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات : ويتضمن مفهوم الاعتماد على الذات ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة والإحتمالية بأعلى درجة من الكفاءة، وإستخدام هذه الموارد المحلية برشد وفعالية لأنها الأساس لبناء التنمية المعتمدة على الذات، وكما أن مفهوم التنمية بالاعتماد على الذات يعطي إمكانية اللجوء إلى مصادر خارجية سواء كانت مالية أو فعلية أو فنية أو إدارية تكون معونة أو مساعدة، وقد تم إقرار إستراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات في إطار منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1963م، وذلك من أجل التوجه نحو السوق المحلية للبلد النامي والتقليل من الاعتماد على الدول المصنعة، وذلك من خلال الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة للدول المعنية عن طريق إنشاء صناعة إستخراجية وطنية تقوم بتصنيع المواد الأولية وتخصيص جزء منها للتصدير، والاعتماد على الدراسات التكنولوجية لإحلال المواد المتاحة محلياً في التصنيع محل المواد المستوردة ونتيجة لذلك ستسخر الدولة المعنية رؤوس الأموال بإعتبار أن تكلفة الصناعات التي يتم إقامتها إستناداً لهذه الإستراتيجية أقل بكثير من تلك التي تلزم لإقامة المجمعات الصناعية الكبرى ذات التكنولوجية المعقدة والمعدات الباهظة الثمن، والتي غالباً ما تعجز الدول النامية عن

تشغيلها بكفاءة عالية نظرا لوجود ظروف كثيرة، وكذا عجزها عن تصريف منتجاتها بالثمن المطلوب بالإضافة إلى زيادة اعتمادها من ناحية التكنولوجيا على الشركات المتعددة الجنسيات، وهذه الإستراتيجية تعني أيضا الإستفادة الكاملة من القوى البشرية المحلية، كما أن هذه الإستفادة تتطلب توفير التعليم والقضاء على الأمية والتدعيم الفني، والتدريب المهني والإهتمام بالرعاية الصحية وتنمية الخبرات المحلية، وهذا ما يؤدي إلى توفير اليد العاملة.⁽¹⁾

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص 13-17.

المبحث الرابع: مؤشرات وأهداف التنمية

السعي وراء التنمية غاية لجميع الدول خاصة الدول النامية، ولهذا كان الوصول إليها وتحقيق أهدافها يستلزم تحقيق مجموعة المؤشرات في العديد من المجالات.

المطلب الأول : مؤشرات التنمية

لبلوغ التنمية في الدول النامية والتمكن من الإقرار بتحقيقها في هذه الأخيرة، لا بد من وجود العديد من المؤشرات تتراوح ما بين المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية وكذا المؤشرات السياسية.

أ- المؤشرات الاجتماعية : تتمثل فيما يلي : (1)

- الأسرة : يقاس فيها توفر الاحتياجات الأساسية للأسرة كما يلي :
- الغذاء : بمقياس السعر الحرارية وكذلك البروتينات النباتية والحيوانية.
- توفير الملابس، المأكل والمأوى، معدلات الإنجاب، حسب الأعمار.
- نسب الوفيات أثناء الولادة.
- معدل وقائع الطلاق لكل من 100000مئة ألف نسمة.
- معدل الإجهاض في الأسرة.
- أسباب الوفاة عند الأطفال.
- تطور الإعانات العائلية بالنسبة للأجور والدخل القومي.
- تحديد ووصف العادات والتقاليد داخل الأسرة.
- السكن : معدل الإكتظاظ في السكن ونوعية السكن حسب الفئات المتخصصة، نوعية المساكن المصنفة بحسب نوعية البناء، نسبة السكن الخاص إلى العام، نسبة السكن المستقل إلى المشترك عدد المنازل المبنية سنويا لكل 100.000مئة ألف نسمة، عدد

¹ - رشاد عبد اللطيف، أساليب التخطيط والتنمية، الإسكندرية : المكتبة الجامعية، 2002، ص 24 .

المباني المبنية سنوياً، مدى معاناة المجتمع من أزمة السكن، نسبة الأجر المدفوعة لكل سكن، وعدد الأمتار المربعة لكل أسرة في السكن، مدى توفر الوسائل الصحية في السكن.

- **الخدمات الطبية :** القياس يكون من خلال : عدد المستشفيات بالنسبة للسكان ولعدد المرضى وعدد الأطباء المتخصصين على حسب السكان، ونسب إستهلاك الأدوية والتكلفة الكلية للنظام الصحي بالمجتمع، والتكلفة الكلية المتعلقة بالرعاية الصحية، ومدى توفر الخدمات الطبية لكل فرد، وكذلك مدى الثقة في الخدمات الطبية المقدمة للأطفال وكبار السن وأفراد المجتمع، ومستوى خدمات المستشفيات وتوفير التخصصات الطبية النادرة وأدوات التعقيم.

- **التعليم :** القياس يكون من خلال : نسبة الأولاد بين سن 7-15 سنة الذين يذهبون إلى المدرسة ومسجلين بالمدارس الإعدادية والثانوية، وعدد المدارس والصفوف، وكذلك عدد التلاميذ لكل معلم في المدرسة، والنسب المئوية للأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة بالنسبة لسكان المجتمع، وكذلك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، عدد المقاعد بالنسبة لعدد الطلاب وكذلك مدى توفر أساليب الإيضاح في العملية التربوية وملاءمة المناهج الدراسية للمجتمع وإحتياجاته، ومدى الإهتمام بالتعليم العالي ومدى قرب أو بعد المؤسسات التعليمية عن أماكن الطلبة.

- **العمل :** يعتمد على مجموعة من المؤشرات منها : كمية الإجازات الممنوحة للعاملين مقارنة بالساعات الفعلية، والحد الأدنى من العمر للفرد للوصول إلى سن العمل، نسبة السكان العاملين لكل جنس، التوزيع المئوي للسكان العاملين بحسب تخصصاتهم ونوعيتهم وأماكن عملهم وعدد ساعات العمل في السياق العام للمجتمع، مدى توفر الخدمات الخاصة بالعمل، الجهد المبذول في العمل بالنسبة للدخل ومدى إختفاء ظاهرة تشغيل الأحداث، نسبة المرأة العاملة بالنسبة لقوة العمل المختلفة في المجتمع، ومعدل الفعالية النسائية في العمل بحسب القطاعات ومدى فعاليتها في العمل بحسب المستوى في الحالة الإجتماعية ومستوى التعليم.

- **الخدمات العامة وشغل أوقات الفراغ :** ويكون ذلك من خلال عدد أجهزة الراديو والتلفزيون لكل 100 ألف نسمة، معدل إرتياد المتاحف والحفلات وصلات الفن والمكتبات والملاعب ومعدل إرتياد الحدائق والمطاعم، ومقدار ما يصرف على السينما والمسرح، القراءة والرياضة وصف عادات شغل أوقات الفراغ بالنسبة للأسرة في إطار السياق العام للمجتمع، ومدى توفر الخدمات العامة بالنسبة للدخل القومي في المجتمع ومدى توفر الخدمات الخاصة في المجتمع، مدى توفر أماكن الثقافة وأساليب الترويح وتوفير الخدمات الهاتفية وسهولة أو صعوبة الحصول عليها، ومدى توفر خدمات المرور.

- **المشاركة الإجتماعية :** ويكون ذلك من خلال قياس مدى مشاركة أفراد المجتمع في المشروعات العامة التي تهم المجتمع ككل، وكذا المشروعات الخاصة التي تهتم فقط بنوعية المشروعات التي يرغب السكان في المشاركة فيها، نسبة المشاركة من المتعلمين وغير المتعلمين في المشروعات الإجتماعية بالنسبة للمشاركين حسب السن والنوع والمكانة في المجتمع والمشروعات الإجتماعية، ونسبة الجهود الذاتية إلى الجهود الحكومية في المجتمع ومدى وجود عوائق المشاركة في المجتمع ونوعيتها والقدرة على الإنفتاح على الأفكار الحديثة والعالم الخارجي.

- **التحضر في المجتمع :** يقاس هذا المؤشر عن طريق مدى سعي المجتمع إلى الإصلاح العمراني وإنشاء مدن جديدة وأماكن المدن الجديدة، بالنسبة للتجمعات السكانية (بعيدة أو متوسطة) ومدى توفر الخدمات العامة بالمناطق المستحدثة، وكثافة سكان المدن ونسبة المساحات الخضراء على حساب المساحات المشغلة للسكان، والنظام لسير السيارات والطرق ومدى ملاءمتها للتطور العمراني وتوفير الأنفاق، معدل بناء الحدائق العامة على مدار السنة، مناطق التجمع السكاني وخصائصها ومدى ملائمة الأساليب الحديثة في البناء وقيم المجتمع وخصائصها ومدى ملائمة التحضر لعادات وتقاليد المجتمع.⁽¹⁾

¹- نفس المرجع الآنف الذكر، ص27.

ب- المؤشرات الإقتصادية : تتمثل فيما يلي: ⁽¹⁾

- الإنتاج : يتم القياس من خلال أساليب الإنتاج المتبعة في المجتمع، والإنتاج الكلي ومدى وجود إنتاج للطاقة، وكذلك معدل النمو السنوي وميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وكذلك نسبة الديون الخارجية، ومستوى تحديث الصناعة ونسبة توظيف رأس المال المحلي، وكذلك مدى تقدم النظم المعرفية وفعاليتها والنظام الضريبي المعمول به في المجتمع والدخل العام ومتوسط الفرد من الدخل العام.

- الإنتاجية : وتقاس إنتاجية العامل في الساعة وعدد الأشخاص الذين يطعمهم في مزرعة واحدة ومردود الفدان من القمح أي (الغلة) أو نسبة الإنتاجية إلى الإستخدام المؤهل وكذلك جدول القيم المضافة لكل ساعة عمل، وتطور الإنتاجية في القطاعات ونسبة الإنتاجية إلى رأس المال، نسبة الإنتاجية للأجور، نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة والصناعة وأعمال الخدمات.

- الإستخدام : يقاس هذا المؤشر عن طريق معدل تزايد السكان والهرم السكاني في المجتمع دون العشرين سنة، وكذلك حجم الأسرة (صغيرة، متوسطة، كبيرة)، وكذلك العاملون وغير العاملين حسب القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات، والتركيب المهني في المجتمع، وتطور الإستخدام في القطاع الصناعي والزراعي والخدمات ومدى وجود معوقات مثل : المظاهرات، الإضرابات، وكذلك نوعية الأجر، وعدد الفنيين الإجمالي وعدد الكوادر والمهندسين والموظفين بالنسبة لسكان المجتمع، ومتغير البيروقراطية في دوائر الإدارة والرقابة.

- الإستهلاك : ويقاس المؤشر من خلال : الإستهلاك الكلي للأسرة ونوعية الإستهلاك والنفقات المرتبطة بالسكر وغيرها من الموارد الرئيسية، ومدى توجه أفراد المجتمع نحو عملية الإدخار أو عدم الإدخار.

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص28.

ج- المؤشرات السياسية : تتمثل فيما يلي: (1)

مدى توفر الحرية السياسية في المجتمع، ومدى توفر حد الوعي السياسي وقد أشار إليهما **Morri و Abeleman** على النحو التالي :

- الإحساس بالوحدة القومية.
 - قوة المنظمات الديمقراطية.
 - درجة التنافس بين الأحزاب والقوى السياسية.
 - درجة الحرية.
 - كيفية مواجهة القوة السياسية.
 - درجة التنافس بين الأحزاب والقوى التقليدية في المجتمع.
 - درجة تنافس الأحزاب السياسية والقوى العسكرية السياسية حول السلطة.
 - الاستقرار السياسي.
 - طريقة التعبير عن الإدارة في المجتمع.
 - مشاركة قطاعات المجتمع في النواحي السياسية (المرأة والشباب).
- وكما حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية صياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس التقليدي للناتج القومي والمقياس المقترح هو مقياس مركب من 17 مؤشرا من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية تم إختيارها من بين 73 مؤشرا لمجموعة مكونة من 58 دولة من الدول النامية والمتقدمة، وفيما يلي بيان المؤشرات التي وقع عليها الإختيار: (2)

- توقيع الحياة عند الميلاد.
- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر.

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص47.

² إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط2، القاهرة : دار الشروق، 2001، ص 118.

- نسبة الإستهلاك في التعليم الإبتدائي والثانوي معا.
- متوسط الإستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني.
- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني أو المهني.
- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.
- متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان.
- متوسط عدد الهواتف لكل مائة ألف من السكان.
- متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان.
- نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء، غاز، مياه نقية.
- الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للذكور فقط).
- نسبة الذكور البالغين الذين يعملون في الزراعة.
- متوسط إستهلاك الفرد من الكهرباء.
- متوسط إستهلاك الفرد من حديد الصلب.
- متوسط إستهلاك الفرد من الطاقة (الحجم مكافئ فحم).
- نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية :

إن الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع التنمية في كل الدول خاصة الدول النامية منها، ترجع للأهداف المسطرة للتنمية، والتي تم تحديدها من طرف العلماء والمنظمات الدولية.

حسب " ميشيل تودارو Michael Todaro " :إن التنمية هي مراد المجتمع للحصول على حياة أفضل، وهي حقيقة مادية ومعنوية، ولذا على المجتمع أن يلتزم بتوفير مجموعة من الأهداف بهدف تحقيق التنمية والتي تتمثل في: (1)

¹ - تودارو، مرجع سابق الذكر، ص 57.

- زيادة إتاحة وتوسيع وتوزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل: الغذاء، السكن، والحماية.

- رفع مستوى المعيشة متضمنا فرص عمل أكبر وتعليم أفضل وإهتمام أكبر بالقيم الإنسانية، والتي تؤدي لتحسين الرفاهية المادية وبأنها سوق تولد أيضا عزّة النفس على مستوى الفرد بشكل كبير.

- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للفرد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والإعتمادية وليس فقط في علاقتهم مع الناس بل أيضا تحريرهم من قري الجهل والمأساة الإنسانية.

وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة مع بعض المنظمات الدولية تقريرا حول الأهداف الإنمائية لسنة 2015 المتمثلة في: (1)

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر المدقع وهذا خاصة في البلدان النامية بهدف تخفيض سكان العالم الذين يعانون من الجوع.

- **الهدف الثاني:** تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي بهدف ضمان تمكن الأطفال في كل مكان ذكورا أو إناثا على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي.

- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والغاية هي القضاء على التفاوت الموجود بين الجنسين.

- **الهدف الرابع:** تقليل وفيات الأطفال بهدف تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

- **الهدف الخامس:** تحسين الصحة النفسية والغاية هي تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة وكذلك معالجة مشاكل المناطق النائية الريفية.

¹ - هيئة الأمم المتحدة، " تقرير حول موجز الأهداف الإنمائية للألفية"، الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، 2015، ص4.

- **الهدف السادس :** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والغاية هي وقف إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء عليه.
- **الهدف السابع :** كفالة الإستدامة البيئية الغاية من هذا تتمثل في دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسة والبرامج وتقليص هدر الموارد البيئية.
- **الهدف الثامن :** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية والغاية هي تلبية الإحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا والدول النامية .⁽¹⁾

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص7.

خلاصة الفصل

لقد خالصنا من خلال دراستنا للإطار النظري للتنمية في أول فصل من بحثنا، إلى وجود إختلاف بين آراء المفكرين حول تعريف التنمية لكنهم إتفقوا على أنها تغيير وانتقال في عدة جوانب من وضع إلى وضع آخر أحسن ويكون بطريقة مستمرة وبحسب رؤى المفكرين فهناك طرق إقتصادية وإجتماعية تقوم بإحداث هذا التغيير كما تم صياغة هذه الطرق على شكل نظريات مفسرة لإحداث التنمية على أساس توجهات ورؤى المفكرين.

كما إتضح أيضا في هذا الفصل إتساع مفهوم التنمية ويظهر من خلال أنواعها وأبعادها ونظرا لأن التنمية أحد المواضيع التي تشغل إهتمام الدول كان لزاما على هذه الأخيرة تبني خطط وإستراتيجيات تسعى من خلالها لتحقيق التنمية، وذلك على حسب طبيعة كل دولة، ويتوقف نجاح هذه الإستراتيجيات لدى هذه الدول على مدى الوصول إلى تحقيق بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وكذا الأهداف المحددة والمسطرة من طرف العلماء او المنظمات الدولية.

الفصل الثاني

واقع التنمية في الدول الريعية النفطية بإفريقيا

يحتل موضوع الدول الريعانية النفطية مكانة بارزة لدى الباحثين الإقتصاديين والسياسيين، حيث كثرت الدراسات لفهم هذه الظاهرة وإبراز مزاياها وعيوبها.

وقد أظهرت جلّ الأبحاث التي أقيمت حول الدول الريعانية النفطية بإفريقيا أن هذه الأخيرة تعاني من العديد من المشاكل والعراقيل التي أعاقَت مشاريع التنمية فيها، حيث يعتبر النفط واحد من هذه المشاكل، كما أنه يعتبر الأساس في حدوث هذه المعضلة في بعض الدول بإفريقيا، وهذا ما أدى إلى كثرة الدراسات حول النفط بشكل عام، و حول النفط الإفريقي بشكل خاص.

من هذا المنطلق، سنحاول في الفصل الثاني من دراستنا الإحاطة بالعناصر التالية:

- التعريف بالنفط.
- التعريف بالنفط الإفريقي.
- التعريف بالدول الريعانية النفطية بإفريقيا.
- مسار التنمية في أهم الدول الريعانية النفطية بإفريقيا.

المبحث الأول: التعريف بالنفط

يكتسي النفط أهمية بالغة ومحورية في إقتصاديات العديد من الدول، حيث يمثل الركيزة الداعمة لها (تصديرًا أو تصنيعًا)، ولذا كان موضوع النفط من المواضيع التي تستوجب الدراسة إنطلاقًا من الأهمية التي يكتسبها كمورد طبيعي حيوي، وكذا الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية، وحتى في تحديد طبيعة العلاقات بين بعض الدول.

قد يكون من المفيد في هذا السياق، أن نتطرق أولاً إلى المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم النفط، لنتناول بعدها نشأة هذا الأخير، وأنواعه، وكذا الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية في الدول التي تتوفر عليه.

المطلب الأول: تعريف النفط والمفاهيم التي لها علاقة

ساهم إكتشاف النفط في تطور الصناعة الدولية بشكل كبير، وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي للإنسان إلى الإنتفاع به في أغراض ومجالات كثيرة، كما لعب دوراً إستراتيجياً في الإقتصاد العالمي بصفة عامة، وللتعرف أكثر على هذا المورد الطبيعي الحيوي والداعمة الإقتصادية سنتطرق أولاً إلى التعريف اللغوي للمفهوم، لتتطرق بعدها إلى بعض التعاريف العلمية التي أعطيت له، مع محاولة توضيح العلاقة بينه وبين أكثر المفاهيم قرباً أو تداخلاً معه.

- **تعريف النفط:** إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية **petroleum** وتعني **petro**

صخر + زيت **oleum** أي بمعنى زيت الصخر، ويعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائياً من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث إختلاف خصائص مشتقاته بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية وكل جزء يتألف من ذرات وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها

وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الإتحاد ينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.⁽¹⁾

إذن النفط هو مادة ناتجة عن زيت صخري وأصل الكلمة تدل على ذلك، كما أنه يتكون من عنصرين كيميائيين أساسيين لجميع أنواع النفط. و أول من إستخدم كلمة **النفط** هم السوماريون، لكن إستخدام هذا اللفظ من طرف السوماريين كان للدلالة على كلمة أخرى وهي **البترو**، والذي يعبر عن السائل القابل للاشتعال، وخصائصه تختلف من منطقة لأخرى.⁽²⁾، ويتكون هذا السائل من جزئين هما الهيدروجين والكربون، ويختلف هذا النفط (السائل) حسب النوع والمكان الذي تم إستخراجه. بناء على هذا نجد بعض المفاهيم تتداخل مع مفهوم النفط، كما أن هناك من يستخدمها على أساس أنها مرادفة له، لذلك سنحاول توضيح علاقة النفط بهذه المفاهيم على النحو التالي:

- **النفط والبترو**: إن إستخدام كلمة أو مصطلح **النفط** ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة والجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة **بترو** لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة **نفط** بدلا من كلمة **بترو**، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمة في إستخدامها لهذين المصطلحين علما بأن الكلمتين (**النفط** أو **البترو**) يرمزان ويعنيان نفس الشيء من هذه المادة رغم أن البترو أكثر وضوحا في دلالاته الموضوعية والعلمية، ويجسد المعنى الحقيقي لهذه المادة.⁽³⁾

¹- أمينة مخلفي، "مدخل إلى الإقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، محاضرة في مقياس إقتصاد وتسيير بترولي، للسنة الثالثة ليسانس LMD في العلوم الإقتصادية، 2014، ص5.

²- محمد كريم، مرجع سابق الذكر، ص91.

³- نفس المرجع الآنف الذكر، ص91.

وترجع كلمة البترول إلى الأصل اللاتيني Petro-Olium والمتكونة من لفظين Petr وتعني زيت و olium بمعنى الصخر، مشكلة بذلك زيت الصخر، ويطلق عليه مسمى "زيت الخام" أما الاسم الدارج له فهو "الذهب الأسود" نسبة إلى الذهب فهو نفيس ونادر وهو الأمر بالنسبة للبترول، أما السواد فهو نسبة إلى لونه، أما مصطلح النفط فهو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح "نافاتا" والتي تعني قابلية السيالان أطلقها عليه البابليون والآشوريون لكونه مادة سائلة، وعلميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند إحتراقه طاقة قابلة للإشتعال بني غامق أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية. (1)

- **النفط والغاز الطبيعي:** يوصف الغاز الطبيعي أحيانا بأنه الصورة الغازية للبترول (النفط) وقد وصف بالطبيعي للفرقة بينه وبين الغاز الصناعي الذي يماثله في التركيب والخواص تقريبا، والذي يتم الحصول عليه بتسخين الفحم، كما يعتبر الغاز الطبيعي خليطا من الغازات القابلة للإحتراق، حيث تتكون هذه الغازات عادة من الهيدروكربونات وثاني أكسد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة مثل الميثان methane والإيثان ethane والبروبان propane والبوتان butane والنتروجين netrogene والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل إلى آخر، وخاصية قابلية الإحتراق تولد لنا قدرا كبيرا من الطاقة، وهو في صورته التقنية عديم اللون والشكل والرائحة، وتكوينه يمكن أن يتفاوت على نطاق واسع من منطقة لأخرى وحتى في المنطقة نفسها. (2)

¹ - أميرة إدريس، " تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014) "، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2016، ص 86.

² - مخلفي، مرجع سابق الذكر، ص 58.

و تجدر الإشارة إلى أن العلماء قد حاولو تفسير النفط كمصطلح أولا وكظاهرة أو مادة قابلة للدراسة من خلال تفسير كيفية ظهورها الطبيعي، ولذا نرى أن هناك دراسات تفسر نشأة النفط .

حيث أجمع الدارسون للشؤون النفطية على أن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها، وعلى أعماق مختلفة، وفي أزمنة جيولوجية متفرقة، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية* **Petroleum Traps** (1)

كما أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة، وفي أزمنة جيولوجية مختلفة، وبهذا فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا، كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة، وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة تسمى هذه الأخيرة بالمصائد البترولية. وإن نشوء النفط يتوقف على توافر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها والنباتية والأحياء البحرية الدقيقة وبقايا الكائنات الحية الأخرى، والرواسب المعدنية والتي ترسبت في أعماق البحار والمحيطات مختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جدا مشكلة طبقات سمكية تتحول تدريجيا إلى صخور رسوبية، وهذا كله يمكن أن تنشأ عنه تفاعلات عضوية كربونية تكون كبدية نشأة النفط، وإن توفر كل هذه المواد العضوية وبمفردها لا يمكن إعتباره شرطا كافيا لنشأة هذه المادة، بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا ونقول أنه مهما عظمت كمية المواد العضوية المتجمعة

¹ -وحيد خير الدين، " أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بيسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2013، ص 5.

* المصائد البترولية: هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للبترول أو الغاز أو لكليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية ويحول دون هروبهما منها، ويتخذ هذا النسق الطبقي الهندسي أشكالا عدة لكن تضل السمة الرئيسية للمصيدة هي وجود صخر مسامي مغطى بصخور حابسة غير نافذة.

فإن بمفرده لن يكون كافيا وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية، وتتحقق هذه الظروف إما في البحار العميقة، أو في الأودية الضيقة الناشئة بفعل تحرك القارات، وما يصاحب ذلك من تشقق في القشرة الأرضية أي في الأودية الخالية من التيارات المائية، أو التي لا وجود فيها لهذه التيارات إلا بنسبة ضئيلة جدا، وبوسعنا أن نعثر في يومنا الراهن على مثل هذه الظروف في البحر الأسود وبحر ماريكيو في فنزويلا أو في بحر الأدرياتيك المحاط عمليا باليابسة والبحر الميت.⁽¹⁾

و للإشارة فإن نشأة النفط تتطلب توفر عاملين أساسيين لا يمكن الاستغناء عنهما وهما:⁽²⁾

- **العامل الأول:** سرعة التحول والتي تتوقف بدورها على درجة الحرارة السائدة، فعملية التحول ستكون أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى.

- **العامل الثاني:** فإنه يتمثل في درجة تحول قار الصخور الصفائحية إلى بترول فعند الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لا تزال تتحول بعد إلى بترول، ومن هنا وكلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما كانت درجات الحرارة أعلى في مثل هذه الحالة تتحول كميات أكبر من قار الصخور الصفائحية إلى بترول، أما إذا واصلت الصخور الأم الثمينة هبوطها من خلال الشباك البترولي فإنها تغوص في عمق يتراوح بين 4000 و5000 متر بالغة بذلك منطقة التولد الإنحرافي "Metagenetische zone"، وفي هذا العمق لا يمكن أن ينشأ أي بترول، ففي ظل هذه الحرارة العظيمة تتفرك الجزيئات المكونة للنفط وتتحول إلى ميثان، وبهذا المعنى هناك عمق معين يتفتح فيه الشباك البترولي لينشأ النفط في

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 6.

² - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 7.

المستويات الأقل عمقا ستتصف البيئة ببرودة غير مناسبة، وفي مستوى أكثر عمق ستتصف البيئة بحرارة مفرطة وتتحول المادة إلى غاز، ومن هنا نستنتج بأن النشأة العضوية للنفط وعلى شواطئ البحار هي الأكثر قبولا بين العلماء المعاصرين، وما عملية إستخراج النفط من أعماق الصحراء إلا نتيجة تسرب مياه البحار الحاملة لقطرات زيت البترول من خلال الصخور المسامية عبر رحلة طويلة غير محدودة المسالك والمعالم حتى يعترض هذا السائل السحري حاجز من الصخور الصماء والتي لا يستطيع النفاذ منها فتنتهي هجرته، ويمكن هنا إستخراجه بعد عملية التنقيب عنه، وهذا المكان يسميه البعض بالمصيدة البترولية، والتي قد تكون في الصحراء أو في أماكن غيرها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: النشأة التاريخية للنفط وأنواعه

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين ،حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية،ويستخدمونه في أغراض كثيرة ،حيث إستخدمه سكان مصر والعراق وبلاد فارس في التدفئة ،و الإضاءة ،وأغراض البناء،تحنيط الموتى،طلاء الثوابيت،طلاء أرضية السفن،سد شقوق المعابد ،و كعلاج لدهن الجروح،كما عبد الفرس النار المستمرة الإشتعال والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن إشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض.⁽²⁾

وقد إستخدم النفط أيضا في بعض الأغراض الحربية مثل:غمس السهام،وإستعمالها قبل قذفها أسوار المدن المحاصرة للدفاع عنها(كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين)،كما إستخدم الملك "بنوخد نصر" النفط في تعبيد الطرق في مدينة بابل، وفي

1- نفس المرجع الآنف الذكر، ص7.

2 -مخلفي، مرجع سابق الذكر، ص 29.

طلاء شرفات الحدائق المعلقة، وقام أبو بكر الرازي سنة 950م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط.

و بالرغم من قدم إستخدام النفط في عدة دول إلا أن إكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي سنة 1830م تدفق النفط أثناء إستخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية ،وإكتشف مكنن النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا سنة 1858م، لكن أول إكتشاف تجاري كان في مدينة "تتسفيل" بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام "إيدوين دريك" في سنة 1859م بحفر أول بئر لإستخراج النفط من جوف الأرض ،وقد عثر دريك على الزيت الخام على عمق 59.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20 إلى 35 برميل في اليوم ، ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط.

وبعد نجاح "إيدوين دريك" في إستخراج النفط تهافت الناس على البحث عنه ،فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت ، وبعد إنتشار أخبار الإستخراج للنفط في أمريكا بذلت عدة جهود في عدة دول ، ففي سنة 1901م منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي "ويليم لارس" عقد إمتياز لمدة 60 سنة مكنه من إستخراج النفط في 26 ماي 1908م من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم، وبحلول سنة 1910م أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسيا، وفي سنة 1911م بدأ الإنتاج في جزر اليورينو البريطانية، ثم فنيزويلا سنة 1914م، وفي سنة 1927م أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك، وفي سنة 1932م تم إكتشاف النفط في البحرين، وفي سنة 1936م وسنة 1938م إكتشف النفط في كل من الكويت العربية والسعودية على التوالي، وفي سنة 1956م إكتشف النفط في الجزائر، وفي سنة 1957م تم إكتشاف النفط في النرويج.

وكان الوصول للنفط سببا في الكثير من التشابكات العسكرية بما فيها الحرب العالمية الثانية، حرب العراق وإيران سنة 1990م، وتقريبا 80% من مخزون العالم للنفط يتواجد في الشرق الأوسط، حيث قدر ب 62.5% منه في خمس دول : العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت وإيران.

إكتشاف وإستغلال النفط عبر العالم في القرن العشرين لم يوقف تطور الصناعة النفطية في جميع نشاطاتها إلى يومنا الحالي، كون النفط مادة أساسية في العديد من الصناعات الكيماوية، ومصدر طاقة لمعظم المركبات، مما يجعله من أهم السلع في العالم رغم التجارب العديدة في محاولة إستبدال هذا المورد بالطاقات البديلة.⁽¹⁾

أما فيما يخص أنواع النفط فعلى الرغم بأنه موجود في الطبيعة على شكل مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة، حيث تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب إحتوائه على المادة الكبريتية.

يتباين النفط ويختلف في نوعه من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة. فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية، وهكذا فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافينية، أو قد يكون نفطاً نافثينياً وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافثينية أو يكون من المواد الإسفلتية(العطرية الأروماتية)، وهناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة

¹- نفس المرجع الآنف الذكر، ص31.

الكثافة النوعية (عالي، أو منخفض) كما يوجد نطف حلو ومر للتدليل على مقدار ونسبة إحتوائه على المادة الكبريتية.

ويستخلص من النفط الخام العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو إستعمالها، فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية، ومنها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة، ويمكن سردها بحسب قيمتها كآلاتي:

- **المنتجات الخفيفة:** الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروزين.
- **المنتجات المتوسطة:** زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم.
- **المنتجات الثقيلة:** زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

المطلب الثالث: دور النفط في التنمية

طالما حاول العلماء والحكومات وضع ورسم خطط من أجل الإستغلال الأمثل للنفط، وهذا بهدف الوصول إلى تحقيق التنمية في جميع الميادين لاسيما الإجتماعية والإقتصادية للدول المنتجة للنفط.

تأتي أهمية النفط بالنسبة للدول المنتجة من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الإقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية لتمويل السلع الرأسمالية والإستهلاكية والخدمات، وكذلك كونه مادة يمكن إستغلالها في بناء قاعدة صناعية بإعتباره أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأية صناعات أخرى.

أما أهمية النفط بالنسبة للدول المستوردة له فتتجسد في كونه أحد عناصر الإنتاج وسلعة لازمة لإشباع حاجات أساسية، أما بالنسبة للدول المصدرة له فالنفط يوفر فرص عمل

لمواطنيها في الأقطار المصدرة للنفط مما يترتب عليه تحويلات مالية بالعملات الصعبة بالإضافة إلى المساعدات والقروض المسيرة التي يمكن أن تقدمها الدول المصدرة للنفط.⁽¹⁾

ويتضح دور النفط حتى من خلال توظيف عوائده على التنمية البشرية التي ركزت على ضرورة الإهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وإستنادا إلى مجموعة من المؤشرات التي تقاس بها التنمية البشرية وعلى سبيل المثال مقياس UNDP الذي يعتبر من أهم المقاييس الصادرة في تقرير التنمية البشرية ل 2014م (2014 rapports sur le developpement humain) فقد جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في المراكز المصنفة le developpement humain est tres important، وهي حسب الترتيب التالي: قطر (31)، السعودية (34)، الإمارات (40) البحرين (46)، الكويت (46)، عمان (56)، ويعكس مثل هذا الترتيب إرتفاع الدخل وحجم الإنفاق بشكل عام، وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص مما إنعكس على إرتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وإنخفاض وفيات الأطفال الرضع، وتحسين مؤشرات البيئة الصحية والحياتية بشكل عام، كما أن هناك مؤشر آخر والذي يعكس تأثير عائدات النفط على التنمية وهو مستوى التعليم حيث تتعدد المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة التعليمية نظرا لإتساع مفهوم التعليم، وقد كان لحجم الإنفاق الكبير على الخدمات التعليمية في الأقطار العربية المصدرة للنفط خاصة الخليجية أثرا كبيرا تمثل في توسيع التعليم في جميع مراحله.

أما دور النفط في القطاعات الإقتصادية فيتمثل في مساهمة عوائده من تحقيق نسبة نمو مرتفعة في معظم القطاعات الإقتصادية.

¹-علي حامد عبد الله الملا، " تقرير حول النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة، " وزارة التخطيط التنموي والإحصاء قطر، 15-16 أكتوبر 2014، ص 9.

ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعة التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي، فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول المصدرة للنفط والتي تتمثل في صناعات بتروكيماوية ومصافي نفط حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية تجعل لها أهمية كبرى، بينما تمثل الصناعات التقليدية إحتياجات السوق الغذائية، الملابس، ومثيلاتها والتي تهدف إلى إشباع إحتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية التي تعتمد على قطاع النفط وتوجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية، وبالإضافة إلى مصافي تقرير النفط وإنتاج البتروكيماويات هناك مشاريع صناعية أخرى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة مثل: الحديد والصلب والألمنيوم والإسمنت، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان فصل المشاريع الصناعية الأخرى في هذه الدول عن النفط لأنها تعتمد عليه كمصدر لرأس المال للقوة الشرائية في الأسواق المحلية.

أما بخصوص صناعة الأسمدة الكيماوية خاصة اليوريا والأمونيا والتي تعتبر إحدى المدخلات الهامة للإنتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بتحسين التربة وتغذية النباتات، وقد أدى وجود مثل هذه المواد إلى إتجاه هذه الدول إلى إنشاء صناعات نهائية من الأسمدة الكيماوية مثل إنتاج الأسمدة المركبة والأسمدة السائلة.⁽¹⁾

وتبرز مكانة النفط في تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى المتمثلة في قطاع الزراعة حيث يعتبر توجيه جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد إستراتيجية واضحة المعالم، وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع توجه غالبا للإستهلاك المحلي، أما قطاع الخدمات فقد بدأ يلعب دورا متزايدا في إقتصاد الدول النفطية حيث يزداد نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كلما إرتفع مستوى الدخل ومن ثم

¹ - نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص 11-14.

معدلات التنمية، ولهذا إتسع دور الدولة ونطاق عملها فأصبحت تقدم خدمات التعليم والصحة، وتوفير التأمين الإجتماعي، والرعاية الإجتماعية، وقد تم إقامة نظام للضمان الإجتماعي والتأمين الصحي بالإضافة إلى تقديم الكثير من الخدمات الإجتماعية، ولقد كان النفط كذلك وراء نشوء قطاع تجاري وخدماتي كبير واسع، حيث خلقت إيرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة القروض الدولية والقيام بالإستثمارات الدولية وإكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وإدارة المحافظ المالية والعمليات التجارية، وتلعب التجارة دورا رئيسيا في حياة الأمم الإقتصادية والإجتماعية بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث تعتبر منشطا للنمو والتنمية من خلال تنظيم إستغلال الموارد الإقتصادية.⁽¹⁾

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 15 - 16.

المبحث الثاني: التعريف بالنفط الإفريقي

لعب النفط الإفريقي دور الدعامة الأساسية في إقتصاديات العديد من الدول الإفريقية وهذا نظرا للتاريخ الذي ميز النفط داخل القارة ،وأیضا من خلال عدد الدول التي كانت تصدر النفط بسبب نوعيته التي تميزه عن باقي الأقطار الأخرى.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نفط إفريقيا

تميز البترول الإفريقي كغيره من أنواع البترول الأخرى بوجود فترات ومراحل ميزت تطوره خلال الفترات الزمنية الماضية بدءا من نقطة إكتشافه مروراً بالعقبات التي واجهت عملية التنقيب عليه وإستغلاله إلى غاية الشروع في عملية الإستفادة منه.

بدأ التنقيب عن النفط في إفريقيا في أوائل القرن العشرين على أيدي الشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾، حيث قامت هذه الأخيرة بعدة عمليات بهدف التنقيب والبحث عن البترول في أجزاء قليلة من القارة الإفريقية، هي محاولات يرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى كما في مصر والجزائر، أو إلى السنوات القلائل السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية كما في نيجيريا، إلا أنها جميعا لم تأتي بالنجاح الذي كان متوقعا بالرغم مما إنطوت عليه من نفقات كبيرة أسفر بعضها عن نتائج محدودة للغاية كان أبرزها في مصر، حيث قدر الإنتاج بـ 0.75 مليون طن عام 1939م.

وكان البحث عن هذا المورد الحيوي (البترول) قد تأخر في القارة السمراء والسبب راجع إلى الصعوبات التي عرقلت أعمال التنقيب والبحث في مناطق كثيرة، ففي الصحراء الكبرى هناك عقبات نذكر منها صعوبة المواصلات ما بين البحر الشاسع عبر الرمال والصخور والكتبان، وقسوة الحياة بسبب الظروف المناخية، أما في المناطق الاستوائية مثل نيجيريا، والكونغو وإفريقيا الاستوائية فإن أشد الصعاب تتمثل في الغابات الكثيفة التي تمنع إختراقها

¹ - أيمن شبانة، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد (2)، السنة

وشق الطرق فيها والأمراض الفتاكة، وأيضاً وجود تنافس بين النفط وبعض الثروات الطبيعية التي كانت تنتشر بسرعة والتي تنسم بالعائد المجازي ولا تتطلب جهداً كبيراً في تنميتها وإستغلالها، وأيضاً لا تحتاج لأيادي بدرجة عالية من الكفاءة الفنية، مع كثرة الطلب عليها في الأسواق العالمية وهذه الموارد تتمثل في الذهب، الماس، القطن، المطاط، وغيرها، ويرجع تأخر البحث عن البترول للإستهلاك الضعيف للقارة بوجه عام من المنتجات البترولية الذي كان ضئيلاً إلى سنوات حديثة جداً بسبب تأخر وسائل النقل الآلي وإنحطاط مستوى السكان الإجتماعي، وكذا غزارة الإنتاج البترولي في الشرق الأوسط وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية إستطاع سد حاجة البلاد الصناعية وخاصة في أوروبا الغربية ومع إمتيازات أخرى وهي إنخفاض النفقات الإنتاجية خاصة.

ونقطة التحول في تاريخ النفط الإفريقي كانت في فترة الخمسينات ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها: إلغاء الإمتيازات الكلية وتأميم الصناعة البترولية التي ظهرت في فترة 1951م، وتأميم البترول في إيران، وأيضاً تعطيل شبكات أنابيب نقل البترول العراقي في موانئ البحر المتوسط، وإغلاق قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1957م، وكل هذه الظروف أدت بدول أوروبا الغربية ببذل المزيد من الجهود من أجل إكتشاف أماكن جديدة تكون بعيدة عن إقليم الشرق الأوسط وقناة السويس.⁽¹⁾

ولكن فيما بعد سنة 1956م وبالتحديد بعد حرب قناة السويس إرتفعت وتيرة الإستكشاف لتشمل مناطق جديدة من القارة السمراء وهي ليبيا، أنغولا، مصر، السنغال والغابون، ساحل العاج وكينيا، المغرب وموزمبيق ونيجيريا والصومال، وتونس ليصل عدد الحفريات بحلول عام 1962م إلى 162 حفرة بالدول المذكورة، فقد تم العثور على النفط بكميات تجارية في الجزائر عام 1956م، ونيجيريا والغابون وليبيا عام 1958م، وبكميات

¹ - راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ط1، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1968، ص ص 280-286.

محدودة بأنغولا عام 1960م، وتونس عام 1966م، وبعض الإكتشافات الصغيرة بالمملكة المغربية.⁽¹⁾

ومنذ عام 1980م بدأت الدول النفطية الإفريقية تنعم بالعائدات النفطية، بعد ذلك بدأت الإكتشافات النفطية في شرق إفريقيا، تليها إكتشافات غرب القارة وجنوبها ثم دخلت الشركات الأسيوية مجال المنافسة في التنقيب عن النفط.⁽²⁾

المطلب الثاني: دول إفريقيا النفطية

طالما لعبت إفريقيا دورا فعالا في توفير النفط والمساهمة في سد الطلبات عليه وهذا راجع إلى إنتاجها المعتبر والمتميز والذي كانت وراءه مجموعة من الدول ساهمت في تقليص إحتياجات العالم من هذا المورد الحيوي.

تعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولا منتجة للنفط حيث توجد بها 21 دولة منتجة في مقابل 19 دولة في آسيا و19 دولة في أوروبا و10 دول في أمريكا الشمالية والجنوبية وتنتج القارة الإفريقية في الوقت الراهن نحو 11% من النفط العالمي، بما يعادل حوالي 80 إلى 100 مليار برميل من النفط الخام، كما أنها تملك قدرا من الإحتياطيات النفطية ربما يصل إلى نحو 1% من الإحتياط العالمي حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية⁽³⁾، وتستهلك إفريقيا حوالي 3.2% فقط من مجمل الإستهلاك العالمي، وجل النفط المستهلك في إفريقيا هو من قبل دول شمال إفريقيا إضافة إلى دول جنوب إفريقيا التي تستهلك لوحدها 40% من الطاقة المستعملة في إفريقيا، وبالتالي تصدر مجمل إنتاجها إلى

¹ - " الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية "، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، ليبيا، 25-26 سبتمبر 2010، ص6.

² - شبانة، مرجع سابق الذكر، ص1.

³ - نفس المرجع الأنف الذكر، ص2.

الخارج ما يجعلها تلعب دورا مهما كمنتج متم أو مكمل بحكم قربها الجغرافي من أوروبا وأمريكا إضافة إلى النوعية الجيدة للخام الإفريقي المنتج.⁽¹⁾

وتتقسم القارة الإفريقية نفطيا إلى أربع مناطق: بالنسبة لمنطقة الشمال الإفريقي فتضم خمس دول منتجة للنفط⁽²⁾، وهي ليبيا التي تعد أحد أعضاء منظمة الأوبك وأهم منتج للنفط في إفريقيا قبل حدوث ما يعرف بالثورة الليبية، بحيث كانت تحتل المرتبة الأولى في هذه القارة بـ 1659 ألف ب/ي عام 2010م، ثم تراجع إنتاجها بدرجة كبيرة بسبب الحرب سنة 2011م إلى 479 ألف ب/ي فقط، كما لديها احتياط يقدر بـ 2.9% من مجموع الإحتياطي العالمي، أما الجزائر فهي تحتل مكانة مهمة وحيوية في أسواق الطاقة على مستوى العالم كإحدى أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فهي رابع أكبر دولة منتجة للنفط الخام في إفريقيا، وصلت نسبة الإنتاج إلى 1.8% من الإنتاج العالمي سنة 2012م، واحتياطها يقدر بـ 0.9% من نفس السنة، لتأتي بعدها مصر حيث يأتي جل الإنتاج النفطي المصري في مجمله من حقول الأوفشور لخليج السويس ومنطقة العالين الصحراوية وخاصة صحراء سيناء بعد إستعادة مصر السيطرة عليها، وبذلك أصبحت مصر تحتل المرتبة الخامسة إفريقيا من حيث إنتاج النفط بعد كل من نيجيريا، أنغولا، الجزائر، وليبيا والثالثة بين دول شمال إفريقيا بكمية تقدر بـ 34.4م طن أي 0.9% من مجمل الإنتاج العالمي، وفيما يخص تونس والمغرب فإن إنتاجهما ضعيف وليس لهما وجود في الساحة النفطية العالمية، وهذا ما يجعل من هذين البلدين في حاجة دائمة للنفط الخارجي حتى يتمكنوا من توفير إحتياجاتهما من النفط.⁽³⁾ أما عن موريتانيا فقد دخلت الجمهورية الإسلامية

¹ - خيدر، مرجع سابق الذكر، ص 103.

² - شبانة، مرجع سابق الذكر، ص 2.

³ - خيدر، مرجع سابق الذكر، ص ص 112-118.

الموريتانية رسميا إلى النادي الخاص جدا للدول المنتجة للنفط منذ 2006م، وتؤكد بعض المصادر النفطية أن الإحتياطي فيها يقدر بـ 1 مليار برميل.

أما منطقة غرب قارة إفريقيا فأبرز المنتجين فيها نيجيريا وهي أحد الأعضاء البارزين في منظمة أوبك وتحتل المرتبة الثانية إفريقيا بعد ليبيا من حيث الإحتياطيات، والتي وصلت إلى 37.2 مليار برميل عام 2012م أي 2.2% من مجمل الإنتاج العالمي، كما بلغ إنتاجها في السنة إلى ما يقارب 2417 برميل أي ما يقارب 2.8% من مجمل الإنتاج العالمي وأصبحت المنتج الأول للنفط إفريقيا منذ 2005م.

تعتمد نيجيريا مثلها مثل الدول النفطية الأخرى بدرجة كبيرة على عائدات النفط، فهي تشكل أكثر من 3/4 ثلاث أرباع إيرادات ميزانية الحكومة الفدرالية و97% من عائدات الصادرات. وفيما يخص غينيا الاستوائية فهي تعتبر أحد أصغر الدول في منطقة خليج غينيا، وحتى إفريقيا وأصبحت تحتل المركز الثالث بين كبار المنتجين في خليج غينيا بعد كل من نيجيريا وأنغولا، أما الغابون فهي من قدامى منتجي النفط في غرب إفريقيا وتحتل المرتبة النفطية الثامنة والثلاثين عالميا، ويبلغ إحتياطها بحوالي 0.3% من مجمل الإحتياط العالمي في سنة 2009م. أما الكاميرون فوضعها لا يختلف عن وضع الغابون فإنتاجها هو كذلك في تراجع أين قدر إحتياطها سنة 2006م، أما عن ساوتومي وبرنيس فتعتبر ثاني دولة إفريقية صغرا من حيث المساحة بعد السيشل، وقد وصلت إحتياطاتها المؤكدة حوالي 4 مليار برميل وهناك من يعتبر أن هناك مبالغة في تقدير هذه الإحتياطيات.⁽¹⁾

أما منطقة شرق القارة ووسطها، فأبرز دولها المنتجة نجد السودان مجمل النفط السوداني اليوم متواجد في دولة جنوب السودان، والتي إستقلت عن السودان في 9 جويلية 2011م، بعد إستفتاء تقرير المصير، حيث إنتقلت تقريبا 80% من الإحتياطيات النفطية

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 19-22.

السودانية إلى دول الجنوب، أصبحت الإحتياطيات السودانية تقدر في 2012م ب 0.1% من مجمل الإحتياطيات العالمية، بعدما كانت تصل إلى 0.5% من مجمل هذه الإحتياطيات وبالتالي فقدت السودان جزءا كبيرا من أهميتها النفطية. أما الكونغو (برازافيل) فقد شهد إنتاج النفط في هذه الدولة مرحلة جمود طويلة، وبعد إكتشاف حوض أون شور "اليوندي" وهذا ما سمح للكونغو برفع إنتاجها عام 2012م إلى 15.3م/طن سنويا ما يمثل 0.4% من مجمل الإنتاج العالمي. تشاد لقد بدأ الإنتاج النفطي في تشاد في شهر جوان 2003م من حوض "دوبا" في الجنوب، ووصل إنتاجها في سنة 2009م حوالي 0.2% من الإنتاج العالمي، أما إحتياطياتها تقدر ب 0.1% من مجمل الإحتياطي العالمي. وقد دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مجال إنتاج النفط البحري عام 1975م من خلال آبار ساحل المحيط الأطلسي ومن دلتا نهر الكونغو ووصل إنتاجها سنة 2007م إلى حوالي 836 ألف طن. (1)

أما منطقة الجنوب الإفريقي فأبرز منتجها أنغولا التي تعتبر أكثر دول جنوب الصحراء إنتاجا للنفط وثاني منتج للنفط في القارة الإفريقية بعد نيجيريا ب 86.9 م/طن أي 2.1% من مجمل الإنتاج العالمي حسب شركة بتريتش بتروليوم البريطانية PB (سنة 2012م)، كما قدرت الإحتياطيات ب 0.8% من الإحتياطيات العالمية، ما يجعلها في المرتبة الثالثة بعد كل من ليبيا ونيجيريا وقبل الجزائر التي تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا من حيث الإحتياطيات. (2)

المطلب الثالث: مميزات النفط الإفريقي

يعتبر النفط محور إهتمام العالم منذ إكتشافه إلى الآن، وقد أدى تزايد الطلب عليه إلى ظهور التنافس والتصارع حول المناطق الغنية به، ولذا يبرز النفط الإفريقي كأحد الموارد التي يسعى الكثيرون للحصول عليها نظرا لمميزاته.

فالنفط أو البترول الإفريقي إذن يتمتع بمزايا متعددة لا توجد في مناطق أخرى ومن أهمها: (1)

1- أن البترول الإفريقي أفضل في الجودة وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط، نظرا لإحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.

2- أن البترول الإفريقي قريب من مستوى الإستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة مما يخفف من تكاليف النقل خاصة إذا أخذنا في الإعتبار الأوضاع السياسية المقلقة في الشرق الأوسط وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس.

3- أن الدول الإفريقية المنتجة للنفط بإستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.

4- إن القارة الإفريقية من حيث الإستهلاك تعد أقل إستهلاكاً من غيرها مما يمكنها من تصدير الفائض.

5- يتركز الإحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ مما يجعله في مأمن من الإضطرابات السياسية والإجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول.

¹ - نجلاء مرعي، " الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا "، مؤتمر دولي حول التقدير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص420.

المبحث الثالث: التعريف بالدول الريعانية النفطية بإفريقيا

لقد إكتسب مفهوم الدولة الريعانية النفطية إهتماما بالغ الأهمية تزامنا مع ظهور الطفرة النفطية في دول العالم الثالث وبالأخص في الدول الإفريقية، وهذا ما دفع بالدارسين والباحثين إلى الإهتمام بهذا المفهوم ليس فقط من الجانب الإقتصادي بل من مختلف الجوانب السياسية، الإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية للدول الريعانية النفطية، وذلك من أجل التقرب والفهم الصحيح في تسيير هذه الدول.

المطلب الأول: تعريف الدولة الريعانية النفطية

يتطلب تعريف الدولة الريعانية النفطية الإحاطة ببعض المصطلحات التي من خلالها يمكننا التقرب إلى مفهوم الدولة الريعانية النفطية، بفضل مصطلحات الريع، الإقتصاد الريعاني والدولة الريعانية، الدولة الريعانية النفطية، إقتصاد الريع النفطي.

أولا: تعريف الريع:

أ- لغة: الريع معناه النماء والزيادة، كما هو المرتفع من الأرض.⁽¹⁾ وهو أيضا فضل كل شيء كريع العجين والدقيق ويقال: ليس له ريع، المرجوع والغلة.⁽²⁾

ب- اصطلاحا: إستحوذ مفهوم الريع على إهتمامات الإقتصاديين منذ وقت بعيد حيث يرى البيلاوي أن آدم سميث هو أول من فرق بين الريع وصور الدخل الأخرى (الأجور والأرباح)، ووفقا لوجهة نظر سميث فإن الريع يدخل في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح، حيث أن إرتفاع أو إنخفاض الأجور والأرباح يعتبر سببا

¹ - أحمد منير نجار، " الريعانية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، المؤتمر السابع للتنمية المستدامة وسوق العمل، مسقط : الجمعية الاقتصادية العمانية، 2014، ص3.

² - قاموس المعاني، " تقرير حول تعريف ومعنى الريع"، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B1%D9%8A%D8%B9>، يوم 2017/04/16، على الساعة

لإرتفاع أو إنخفاض الأسعار، وهكذا برزت الاختلافات في النظرة إلى الريع منذ البداية، وإذا كان إصطلاح الريع ينصرف في العادة إلى دخول الملاك العقاريين فإن ذلك لم يمنع من إستخدام الإصطلاح نفسه في الحالات الأخرى والتي تمثل دخلا لملكية الموارد الطبيعية أو أصحاب المزايا الخاصة.

ويعتبر **ديفيد ريكاردو David Ricardo** من أبرز الإختصاصيين الذين طوروا فكرة الريع المتمثلة في الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأني من الميزة الإقتصادية من إستعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحديثة المستعملة لنفس الغرض ويرى أن المناجم شأنها شأن الأرض تدفع الريع لأصحابها، وإن فكرة الريع قد إستخدمت في جميع الأحوال التي يتمتع بها بعض الأفراد بدخل نتيجة لمزايا طبيعية أو تفصيلية سواء في الموقع أو المناخ أو غير ذلك، وهكذا ينصرف إصطلاح الريع في المفهوم الواسع إلى كافة أشكال الدخل الراجعة إلى الهيئات الطبيعية كالمناجم والمعادن والنفط.⁽¹⁾

أما **كارل ماركس Karl Marx** فانطلق في تحليله لمفهوم الريع من واقع الإنتاج الرأسمالي، فالزراعة عنده مثلها مثل الصناعة تخضع لنظام الإنتاج الرأسمالي، ومادام الأمر أن هناك مبلغا مدفوعا من المزارع إلى المالك العقاري مقابل إستغلاله لأرضه لمدة محددة بمدة زمنية، هذا المبلغ المدفوع يسمى ريعا عقاريا سواء كان مدفوعا في أراضي زراعية أو أراضي بناء أو مناجم أو مصايد، ويرى **ماركس** أن الأرض ليست ناتج عمل، ومن ثم ليست لها قيمة ولكن بالرغم من ذلك فإن للأرض في النظام الرأسمالي ثمن شأنها شأن السلع الأخرى، فمع التوسع في غير الزراعة معتمدا على المنتجات الزراعية تزيد قدرة الملكية العقارية، بفضل إحتكارها للتربة، وهو ما يزيد الربح ويرفع من ثمن الأرض الذي هو في الحقيقة ليس ثمنا لشراء الأرض وإنما ثمن لشراء الربح الذي يحصل عليه من يحتكر ملكية

¹ - عز العرب، مرجع سابق الذكر، ص 9.

الأرض على مدار عدد السنوات، وعند **ماركس** فإن الريع العقاري هو جزء من فائض القيمة، والريع وفقا لذلك هو كل شكل خاص لفائض القيمة أي هو الريع.⁽¹⁾

والريع كذلك قد يكون داخليا مصدره ريعو السيادة وخدمات ونشاطات الدولة (المضاربات المالية والعقارية. التراخيص، عقود الإمتيازات)⁽²⁾، فهو ريع مرتبط بشكل أو بآخر، أما الريع الخارجي فلا يرتبط بالنشاط الإنتاجي، فالنفط بإعتباره هبة وصدقة وعطاء من الطبيعة إعتبر عائدته بدون شك ريعا خارجيا.⁽³⁾

نستنتج من كل ما سبق أن الريع كمفهوم إستحوذ على إهتمام الباحثين الإقتصاديين حيث ركزوا على تسيير هذا المصطلح، وأجمعوا على أنه العائد الطبيعي الذي يأتي من الأرض وله تأثير على الإقتصاد والدولة، كما ربطوا بين الريع ومواد طبيعية في محاولة تفسير أثر هذه الموارد على الدولة.

ثانيا: مفهوم الدولة الريعانية: ظهر مفهوم الدولة الريعانية منذ ثمانينات القرن العشرين في عدد من الدراسات العربية الهامة، وتكفي الإشارة إلى دراسات كل من **حازم البيلالي** و**خلدون النقيب** و**محمد جابر الأنصاري** والتي صدر أغلبها عن مركز دراسات الوحدة العربية، فضلا عن الإسهام البارز الذي قدمه **الباحث الإيراني حسين مهداوي** في هذا الإطار، والذي يعتبر أول من إستخدم مصطلح الدولة الريعانية في دراسة له سنة 1970م حيث يعرف الدولة الريعانية بأنها: " دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم، الريع الخارجي بدوره يعرف كريع يتم دفعه من قبل أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعنى "، ويرى أن دفع رسوم المرور في قناة السويس

¹ - أحمد جامع، الموجز في الاشتراكية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1970، ص118.

² - نجار، مرجع سابق الذكر، ص8.

³ - فتحي محمد البعجة، التطور الإجتماعي والإقتصادي للبناء السياسي العربي، الكتاب الأول عن عنصر الكولونيالية

إلى عصر النفط، ط1، بنغازي: دار النهضة، 2006، ص510.

يمثل ريعا خارجيا ،كذلك الحال بالنسبة لدفع رسوم البناء وإستخدام أنابيب النفط المارة في أراضي الدول المعنية، والأهم أنه يعتبر العائدات النفطية المحصلة من طرف الدول المصدرة للنفط ريعا خارجيا أيضا.⁽¹⁾ وحسب حسين مهداوي أيضا فإن الدولة الريعانية هي تلك الدولة التي تعيش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة الخام أو من تقديم خدمات إستراتيجية مثلا: كما هو الحال مع قناة السويس أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج فالدولة الريعانية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل.⁽²⁾

وقد جاءت مساهمة مهداوي هذه بعد زيادة العائدات الحكومية الإيرانية جراء تأمين النفط في الخمسينيات من القرن الماضي، ومما تجدر الإشارة إليه أن تحديد المصادر الريعانية مسألة تقديرية اختلفت حولها الآراء، ولكن من المتفق عليه مبدئيا أن أغلبية العناصر الريعانية الخارجية هي المحدد في إعتبار الدولة ريعانية أم لا، إضافة إلى ذلك فإن ظاهرة الريع عامة لا تختص بإقتصاد معين دون آخر، ففي كل إقتصاد توجد عناصر ريعانية تختلف كثافتها من بلد لآخر، وثمة مظهر آخر مهم للدولة الريعانية هو ذلك الذي يعبر عن حالة خاصة من الإقتصاد الريعي عندما يؤول الريع الخارجي أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تتمثل في الطبقة الحاكمة،ومن ثم يتم توزيع أو إستخدام هذه الثروة الريعانية على الغالبية من السكان.

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق صفة الدولة الريعانية ليس بالضرورة أن يكون ملازما للدولة في كل الفترات وإنما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الريعانية الخارجية من الناتج

¹ - عز العرب، مرجع سابق الذكر، ص ص10-11.

² - رياض الخوري، " إعادة النظر في نظرية الدول الريعانية "، مجلة الإصلاح العربي، ب ذ ع، 2008، ص 22.

المحلي الإجمالي، وبهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية أو بالعكس نتيجة للوضع الإقتصادي والسياسي الذي يحكم إقتصاد تلك الدولة.⁽¹⁾

ثالثا: ماهية الدولة الريعية النفطية: لقد ظهر هذا المفهوم لدى حسين مهداوي أين يرى أن الظاهرة التي تستدعي إنتباهه في تطبيقه لمفهومه هي أن الإسهام الأساسي لقطاع النفط يكمن في تمكين حكومات الدول المصدرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق عام كبيرة دون الحاجة إلى فرض الضرائب ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى.⁽²⁾

إن الدولة الريعية النفطية تغدو كما هي ريعية لا لكونها تنتج النفط وتعتمد عليه في إقتصادها، بل لكونها تدير عملية بيعه وإنفاقه لوحدها إنها تتولى أمر إعادة توزيعه على النحو الذي تشاء. لقد أدى إعتقاد الدولة على النفط كوسيلة تكاد تكون الوحيدة في دعم موارد الميزانية ثم إحتكار عائداته إلى تراكم رأس مال الدولة، فغدت في النهاية العامل الأهم في كل الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ويتجسد هذا البعد في إدارة الدولة للريع وإعادة توزيعه وتدويره. وهذا ما يؤكد حازم البلاوي حيث يرى أن دور الغالبية العظمى من السكان في الدول الريعية يعتمد على إستخدامات هذه الثروة، بحيث أن ما ينشأ عن ذلك من نشاطات إقتصادية تابعة يعتمد إعتقادا كبيرا على المصدر الأساسي للثروة (النفط)، فالدولة لا تتعت بالريعية فحسب تعريف حازم البلاوي لا يكون إلا إذا توفر شرطا مهما طبعاً إلى جانب الشروط الأخرى ألا وهي إستطاعة الحكومة على إنفاق ريع النفط بمرونة تمكنها من تحقيق سياسة الرفاهية من دون القيود الموجودة في العالم الحر.⁽³⁾

¹ - نجار، مرجع سابق الذكر، ص12.

² - عز العرب، مرجع سابق الذكر، ص11.

³ - محمد بن خيثان، " الدولة الريعية : مجلس القانون الخليجي نموذجا "، جريدة الشرق الأوسط (جريدة العرب

الدولية)، العدد (8981)، 2003، ص3.

كما يمكن تعريف الدولة الريعانية النفطية بأنها تلك الدولة التي تعتمد في معظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط (النفط الخام والغاز والمنتجات البتروكيمياوية) وتملك أو تسيطر الدولة فيها على العوائد النفطية.⁽¹⁾

وكذلك تعتبر الدولة الريعانية تلازم لدولة ريعية نفطية قد يكون في حالات عديدة منفصلاً، فليس كل دولة منتجة للموارد الطبيعية بضرورة أساسية تكون دولة ريعية ولكي يكون كذلك يجب أن تشكل مداخلها من صادرات المواد الخام بنسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الأجنبية، وأن تكون نسبة كبيرة من مكونات ناتجها المحلي الإجمالي مصدره صادرات المواد الخام (النفط).⁽²⁾

رابعاً: تعريف الاقتصاد الريعي: إن ظاهرة الريع هي ظاهرة عامة لا يختص بها إقتصاد دون آخر، ففي كل إقتصاد وبالضرورة توجد بعض العناصر الريعانية، ولكن الإقتصادات تختلف فيما بينها من حيث درجة توافر العناصر الريعانية، فالإختلاف هنا في الدرجة أو النسبة، فعندما تكون الغالبية في إقتصاد ما للعناصر الريعانية يمكن عندئذ الحديث عن إقتصاد ريعي.⁽³⁾

يعني اقتصاد الريع: إعتداد بلد ما على إستخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلاً، ولهذا فإن إقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا إستهلاكيا يسيطر فيه قطاع الإستيراد، وهو إقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية وربما نجد في إقتصاديات البلدان عموماً نموذجاً لهذا

¹ - علي مرزا، " العراق، الواقع والآفاق الاقتصادية "، المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت 30 مارس-1 أبريل 2013، ص ص 8-9.

² - بيبي يوسف، " الآثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد: حالة الجزائر "، مجلة إقتصادية الجديد، العدد (11)، المجلد (2)، 2014، ص 262.

³ - البعجة، مرجع سابق الذكر، ص 512.

النمط من الإقتصاد مثل البلدان العربية، بحيث تتمتع فيه الدول أو الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال، وإستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون إستثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الإقتصاد وتوفر فرص العمل.⁽¹⁾

فالإقتصاد الريعي: هو أيضا الإقتصاد الذي يشكل فيه الربع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دورا في توليد الربع وإستغلاله كما هو الحال لجزيرة سياحية تعتمد في إيراداتها على السياحة لظروفها الجغرافية والمناخية. إذن **الإقتصاد الريعي** هو إقتصاد تداولي وليس إقتصاد إنتاجي وبذلك تكون الدولة الريعية نظاما فرعيا متصلا بإقتصاد ريعي، وأن الإقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للربع والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام.⁽²⁾

ويعرف الخبير الإقتصادي العراقي الدكتور صبري زايد السعدي **الإقتصاد الريعي** بأنه: "الإقتصاد الذي يعتمد على الربع الإقتصادي المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كليا (الطاقات الإنتاجية والإحتياطات) للدولة". وتتخلص درجة إعتداد الإقتصاد الوطني على هذا الربع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الإستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد عن 50% من مجموع الإستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الإعتيادية)، وأن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات، ومن جانب آخر

¹ - ياسر صالح، " النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المسجلة حالة العراق "، ورقة سياسات، مؤسسة فريديريتش إيبيرت، مكتبة الأردن والعراق، بغداد، 2013، ص4.

² - مايح شبيب الشمري، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق " مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ب د ت ن، ص4.

يرى بعض الإقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريفية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندها ينظر إلى الإقتصاد بوصفه إقتصادا ريفيا. (1)

نستنتج أن الدول الريفية النفطية هي التي يلعب فيها الريع الخارجي المتمثل في النفط بشكل رئيسي دورا هاما في إقتصادياتها، حيث أنه يشكل 80% من صادراتها وهذا ما يعود عليه برحاء من جهة ومن جهة أخرى يشكل عائقا كبيرا على الصناعات الأخرى وكذلك هذه الدول تتسم أغلبيتها بأنظمة مستبدّة وإستغلال نخبة صغيرة للثروة النفطية، كما أن هناك أثر سلبي للريع النفطي على الحياة السياسية والاجتماعية لهذه الدول.

المطلب الثاني: خصائص الدولة الريفية النفطية

للدول الريفية النفطية سمات وخصائص بواسطتها يمكن تمييزها عن باقي الدول، إلا أنه قبل التعرض لهذه الخصائص، سنذكر أولا خصائص الدولة الريفية.

1- من خلال الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة الريفية يمكن إستخلاص الخصائص الآتية:

- إرتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريفي
- إرتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريفية كالنفط من إجمالي الصادرات التي تصل أحيانا إلى أكثر من 80%.
- الإعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وإنخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه. (2)

¹ - صالح، مرجع سابق الذكر، ص5.

² - الشمري، مرجع سابق الذكر، ص4.

- الدخل الريفي هو الدخل السائد وإن كان ذلك لا يعني أنه النوع الوحيد من الدخل وعلى إعتبار أنه لا يوجد إقتصاد ريفي صافي، ففي كل الإقتصاديات توجد بعض العناصر الريفية لكنه في حالة الدولة الريفية تكون طاغيا، كما أن منشأه يكون خارجيا حيث أن وجود الإيجار الداخلي ليس كافيا لتصنيف الدولة بالريفية.⁽¹⁾
- أنها مبنية على الإقتصاد من النموذج التداولي أو الإقتصاد من النموذج التخصصي، حيث تكون الدولة هي المحرك الرئيسي لوظيفة التداول أو التخصص إزاء شتى القطاعات الإقتصادية والمجموعات الإجتماعية وبإعتبار أنها غير منتجة فإن الإقتصاد التداولي يكون مبنيا أساسا على الإنفاق وبمعنى آخر فإن الأفراد والمجتمعات والدولة نفسها يتنافسون من أجل السيطرة على الريع وأن أكثر النشاط الإقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعتبر مسلكا متجها وجهة إنتاجية.⁽²⁾

- 2- أما بالنسبة للخصائص المرتبطة بالدول الريفية ذات الوفرة النفطية نذكر ما يلي:⁽³⁾
- الإعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل لإرتباطه بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي وهما السمتان المتلازمتان لإقتصادات تلك الدول، كما تتجلى أهمية هذا المصدر بأنه يشكل أكثر من 82% من مجمل الصادرات لتلك البلدان وأكثر من 30% من ناتجها المحلي الإجمالي.

¹ -Hazem Bellawi, "The Renter State in the Arab World (HazemBelawi-12) and Giacomo Lucian", **The Renter State**, London: Groom helm, 1987, p51

² - البعجة مرجع سابق الذكر، ص51.

³ -جامعة بابل ، " تقرير حول سمات الدولة العربية الريفية، من الموقع الإلكتروني: related:iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-2012.pdf ، 2017/04/22 ، اليوم الثلاثاء الساعة 15:15.

- ضمن هياكل الإنتاج المحلي تتصف إقتصاديات الدول الريفية النفطية بهيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى، وتتجلى أهمية هذا القطاع الريفي عند النظر إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان التي تتراوح في المعدل ما بين 32% إلى 39%، في الوقت الذي لا يتعدى متوسط نسبة الصناعات التحويلية 12% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إنفصام العلاقة بين تيار العائدات الريفية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، حيث أن عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، فالتداعيات في أسعار هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلية للنفط.
- إن تيار العائدات الريفية يؤول بأجمعه أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة متمثلة في النخبة الحاكمة (الدولة)، ومن ثم تتم إعادة توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان.
- يشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الدخل القومي دون الحاجة لفرض الضرائب ودون الوقوع في عجز في ميزانية المدفوعات أو مصاعب تضخمية وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى.
- سيطرة العقلية الريفية في النظرة إلى العائدات النفطية ويشير إليها لوساني إلى أن الصفة الأساسية للعقلية الريفية هي أنها تتطوي على قطع في السلسلة بين العمل وجزائه، فالجزء يصبح كسبا مفاجئا لا نتيجة لعمل جاد منتظم حيث أنه يكون متعلقا بوضع ما، لذا فهو معرض للخسران وذو صفة نهضة للفرص.

- العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي كل شيء وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن محور العلاقة بين المواطن والدولة يتمحور حول مقدار ما يحصل عليه من مال أو خدمات توفر مالا، فلم تعد الحقوق السياسية موضوعا للنقاش أو المطالبة.

- توظيف الريع النفطي في كسب الولاء للنخبة الحاكمة حيث نجد أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة، كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من المحاسبة المدنية، هذه الإستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة، مثال: دول الخليج.

- وفي جميع دول العالم تقريبا يكون الناتج المحلي الإجمالي محددًا رئيسيًا لحجم الإيرادات الحكومية لأنها تعتمد على الضرائب، أما في الدول الريعية النفطية الأمر يختلف تمامًا، فإن الإيرادات الخارجية النفطية تؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي والمحددة لعملية نمو الناتج المحلي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للدولة الريعية

تعد الدولة الريعية حقلًا للدراسات من طرف الباحثين والمفكرين الذين حاولوا إعطاء تفسير لهذا المفهوم، وذلك من خلال تقديم نظريات تمثلت في نظرية نقمة ووفرة الموارد (العله الهولندية)، ونظرية الدولة الريعية، وكذلك التعديلات الجديدة لنظرية الدولة الريعية.

¹ - جامعة بابل ، " تقرير حول سمات الدولة العربية الريعية"، من الموقع الإلكتروني: related:iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-2012.pdf ، الساعة 15:15. 2017/07/20 ، اليوم الثلاثاء

تعد نظرية المرض الهولندي من أبرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدولة الغنية بالموارد الطبيعية، ومن بين هذه النظريات نجد:

1- نظرية نقمة ووفرة الموارد (العلة الهولندية): يرى كريستين إبراهيم أن المرض

الهولندي يرتبط بما عرفه الاقتصاد الهولندي خلال فترة الستينات من القرن الماضي حيث شهدت هولندا خلال هذه الفترة زيادة كبيرة في ثروتها بعد إكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال وعلى غير ما كان متوقعا لأن لهذا التطور الإيجابي الجلي انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من الاقتصاد، حيث أصبح الجيلدر* (العملة الهولندية) أكثر قوة، وجعل الصادرات الهولندية غير النفطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف بإسم المرض الهولندي وبصفة عامة يمكن القول أن هذا الأخير يمكن أن يحدث نتيجة أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل ويشمل ذلك حدوث إرتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدة الأجنبية والإستثمار الأجنبي المباشر، ولدراسة هذا المرض يجب تعقب أثرين هما: أثر الإنفاق وأثر تحرك الموارد، ويمكن تعقب أثر الإنفاق عند زيادة الدخل من خلال زيادة أسعار النفط أو مورد طبيعي آخر، أما بخصوص أثر تحرك الموارد في تحول الموارد (رأس المال والعمل) إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيا لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وقطاع النفط المزدهر، و يؤدي هذان التحولان إلى إنكماش الإنتاج في قطاع الصادرات المتعثر.⁽¹⁾

¹ - إبراهيم كريستين، " المرض الهولندي: ثروة كبيرة تدار بغير حكمة "، مجلة التمويل والتنمية، العدد (11)، 2003، ص50.

* **جيلدر الهولندي**: بالهولندية Gulde، كان عملة هولندا من القرن 17 إلى 2002 حيث تم استبداله باليورو. بين عامي 1999 و2002.

ومنذ الثمانينات أخذت نظرية نقمة الموارد أو المرض الهولندي منحا سياسيا، فنقمة الموارد لا تترجم فقط إلى علة إقتصادية ولكنها تتمثل في مرض ذو طابع سياسي، مما أدى إلى ظهور ما يسمى في كثير من الأدبيات **الدولة الريعية Etat rentier**، أي تلك الدولة التي تتميز بعجز في المؤشرات الجيدة لإدارة الحكم، وانتشار الفساد السياسي والمالي، أنظمة إستبدادية معرضة للتلف والإضطرابات والإحتجاجات السياسية.

2- **نظرية الدولة الريعية:** ظهرت هذه النظرية نتيجة تحليل سلوك الدولة المنتجة للبترول في منطقة الشرق الأوسط، فهناك إيرادات كثيرة تم الحصول عليها حولت دولا صغيرة فقيرة إلى دول غنية لها سلوك ريعي بدل من إستعمال هذه الثروة الجديدة في تنويع إقتصادياتها، ولهذا فإن وفرة الموارد الطبيعية المعدنية وخاصة وفرة المحروقات أدت إلى ظهور نماذج خاصة بالدول أطلق عليها الدولة الريعية، وهذا ما سمح للباحثين بتفسير أسباب ضعف الأداء الإقتصادي في مجال التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي.

فالدولة الريعية بصفة عامة إعتبرت كنقمة ومثلها مثل العلة الهولندية، ولقد كان المهداوي (Mahdawy 1970) أول من إستعمل مصطلح الدولة القائمة على الربيع، وتم تطوير هذا المفهوم من طرف **Giacomo Luciani 1987**، كما تناول **Ross (2001)** هذا المفهوم لتفسير أسباب ضعف الأداء الإقتصادي في مجال التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي للدول المصدرة للبترول. (1)

¹ - بلقاسم زايري، " وفرة الموارد والنمو الإقتصادي بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري"، مؤتمر دولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال فترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس بسطيف 1، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص4.

3-التعديلات الجديدة لنظرية الدولة الريعانية: في الثمانينات تم التركيز على السلوكيات الناتجة في الإستحواذ على الريع كإنتشار الفساد المالي والسياسي، تبذير المسؤولين وبروز أنظمة استبدادية. أما في التسعينات فقد تم وضع أفكار جديدة تركز على الآليات التي تسبق ظهور الدولة الريعانية في ظل وفرة الثروة النفطية والمحروقات، فخصائص قطاع التصدير الرئيسي سيؤثر تأثيرا مباشرا على القدرات المؤسسية للدول المصدرة للموارد النفطية، كما أن التغيرات المختلفة فيما يخص المسار الإقتصادي للدول التي تسمى **Petro-states** ستواجه العديد من العراقيل وفي هذا المجال نجد العديد من الدراسات التي ربطت الدول الريعانية بالأنظمة الإستبدادية، وظهرت العديد من التساؤلات حول إمكانية تلازم الدول المصدرة للمواد المعدنية بما فيها البترول والنظام الإستبدادي، ففي دراسة شملت حوالي 113 دولة من الفترة 1971م إلى 1997م حاول **Michal Ross 2001**م الإجابة على هذا السؤال وكانت النتائج المحصل عليها تبين أن النظرية التي تؤكد على أن وفرة الموارد تؤثر سلبا على الديمقراطية صحيحة في العديد من الحالات، ولهذا فإن الأثر السلبي للريع على الديمقراطية تتمثل في العلاقة ما بين إنتاج البترول والإستبداد ليس حصرا على منطقة الشرق الأوسط، كما أن دراسات أخرى تشير إلى أن الدول المنتجة للمواد المعدنية خاصة المحروقات كان لها في المتوسط أقل توجه نحو تبني أنظمة ديمقراطية مقارنة مع حالة الدول المنتجة للمواد الزراعية، وبصفة عامة فإن التعديلات التي مست نظرية الدولة الريعانية لم تركز فقط على علاقة البترول بالنظام السياسي والديمقراطية، وإنما شملت كذلك حرية الصحافة وحرية التعبير وحقوق إنشاء الجمعيات وتعزيز دور المجتمع المدني، إضافة إلى إهمال الإستثمار في رأس المال البشري من خلال نفقات التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي.⁽¹⁾

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 11- 12.

المطلب الرابع: التعريف بالدول الريفية النفطية بإفريقيا

كثرت الدراسات حول النفط بإفريقيا، وكذا حول الدول النفطية الإفريقية، خاصة تلك الدراسات التي حاولت أن تبرز الجانب السلبي لتأثير النفط على هاته الأخيرة.

قام الباحث والكاتب الأمريكي **جون حسين جازفينيان John Hussein jazfinian**

في كتابه "التكالب على نفط إفريقيا" حيث حاول دراسة المرض الهولندي وذلك ليبين تأثير عائدات النفط السلبي على مدى نجاح إدارة الدولة في الدول الإفريقية، فقام بعرض هذه الحالات أين نجد كل: من **نيجيريا** التي تطرق إليها في الفصل الأول من كتابه، حيث اعتبرها نموذجا للدولة الفاشلة في الاستفادة من الثروة النفطية على الرغم من ظهور البترول فيها في وقت مبكر، حيث إنخفض مستوى معيشة سكانها بإطراد منذ الإستقلال عن بريطانيا عام 1960م، ويتناول الفصل الثاني دولة **الغابون** التي وجدت نفسها فجأة تحصد مئات الملايين من الدولارات بلا جهد بفضل العائد الضخم الآتي من البترول، تتحول من الإنتاج إلى الإستيراد شبه الكامل من الخارج، ومن ثم الإنفاق ببذخ وعندما ينخفض الوارد من ثمن النفط تدخل الدولة في أزمة حقيقية سواء في المنتجات الزراعية أو الصناعية وعلى سبيل المثال: الموز، كانت **الغابون** تكتفي ذاتيا منه ولكن بعد إكتشاف البترول (النفط) أصبحت تستورده كاملا من البلد المجاور الكاميرون. وفي الفصل الثالث يتحدث الباحث عن **أنغولا** وهي نموذج آخر للدولة الإفريقية التي تحمل كافة التناقضات، حيث توجد فئة صغيرة شديدة الترف تتصرف بطريقة لا تتوافق مع كون أغلبية سكان البلاد تعيش في فقر مدقع وعشوائيات وتضخم يصل إلى أكثر من ألف في المائة في العام الواحد، ويناقش الفصل الرابع الأوضاع الأكثر سوءا في **غينيا الاستوائية**، إذ تبين أن دخل الفرد في هذا البلد والذي يبلغ 6200 دولارا وهو من أعلى الدخول في إفريقيا، فإن غالبية مواطني غينيا الإستوائية غير متعلمين، ويعانون من سوء التغذية ويعيشون في عشوائيات عفنة بلا ماء ولا كهرباء، أما في الفصل الخامس فتحدث الكاتب عن نموذج مختلف قليلا عما سبق وهو دور

وفي دراسة للأستاذ كريم محمد خيدر أين أشار إلى الدول الإفريقية النفطية الريعية والتي إعتبرها دولا ريعية نفطية بإمتياز، حيث يرى أن هذه الدول الإفريقية النفطية تعيش في تبعية مطلقة للأموال النفطية، فإذا نظرنا إلى أكبر الدول النفطية في إفريقيا نجدها تتمثل في **نيجيريا والجزائر وأنغولا**، فنجد نيجيريا مثلا التي تعد أكبر دولة نفطية في إفريقيا تمثل إيرادات النفط فيها 81% من عائدات الضرائب و97% من إيرادات الصادرات، أما الجزائر فإن المحروقات تمثل حوالي 97% من إيرادات الصادرات وحوالي 40% من الناتج المحلي الـ pib و60% من ميزانية الدولة، أما أنغولا فهي لا تختلف كثيرا عن هذه الدول.⁽²⁾

²- محمد كريم خيدر، " مقارنة الوفرة النفطية في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد(6)، فيفري 2015، ص76.

المبحث الرابع: مسار التنمية في أهم الدول الريفية النفطية بإفريقيا

عرفت الدول الريفية النفطية بإفريقيا عدة محطات في التنمية، وهذا على إمتداد عدة فترات تميزت بمحاولات من أجل تحقيق التنمية وكانت الجزائر وأنغولا أبرز هذه الدول، كما صادمت الدول النفطية بإفريقيا مجموعة من المشاكل التي صعبت في تحقيق التنمية وكانت الدول الريفية النفطية بإفريقيا ضمن هذه الدول التي واجهت هذه العقبات.

المطلب الأول: مسار التنمية في الجزائر

سعت الجزائر منذ الإستقلال نحو تحقيق التنمية وهذا يظهر من خلال البرامج والمخططات التنموية التي عرفتھا، وهذا بغية تحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق مكانة معتبرة بين الدول وإنشاء إقتصاد خارج عن النفط، ولهذا نجد مجموعة من البرامج التنموية تبنتھا خلال فترات معينة.

فترة ما قبل 2001م: تميزت هذه المرحلة بإتباع الدولة الجزائرية سياسة التسيير الذاتي إمتدت من سنة 1962م إلى سنة 1966م التي تقوم على تأمين الأراضي الزراعية وذلك سنة 1963م والمناجم سنة 1966م، ويعد هذه الفترة قامت الدولة بإتباع سياسة عرفت بالتصحيح الهيكلي، الأول تم تبنيه في الفترة الممتدة من سنة 1967م إلى سنة 1979م وإتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي 1967م-1969م الذي يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى.⁽¹⁾

المخطط الرباعي الأول 1970م-1973م والهدف من هذا المخطط إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني 1974م-1977م تكملة للمخطط السابق، ثم تأتي مرحلة التصحيح الهيكلي

¹ - بغداد كربالي، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد(8)، جانفي 2005، ص ص11-15.

الثاني الممتدة من سنة 1979م إلى غاية سنة 1987م تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 81-84* ثم القانون 19-87* المتعلق بالإصلاح الفلاحي، وكذا إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983، وتقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، وكذا ضبط قانون الإستثمار في القطاع الخاص 82-11 في سنة 1984م، والغاية منه جعل الإقتصاد أكثر فعالية ونجاعة، ثم تأتي مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث من سنة 1988م إلى سنة 1992م إستمرت السلطة الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال إستقلالية المؤسسات العمومية حسب قانون 88-01 وكذا قانون المالية 88-03 الصادر يوم 12-01-1988 الذي يعتبر المؤسسات العمومية خاضعة للقانون التجاري ومنح البنك الجزائري مسؤولية الرقابة النقدية والمصرفية من خلال القانون 90-10... إلخ وكل الإجراءات المتبعة خلال هذه الفترة تهدف إلى لإصلاح مؤسسات الدولة.⁽¹⁾

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو غير المفروضة بإنعدام الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب، حيث عمت الفوضى خلال فترة التسعينيات واتبعت الدولة جملة من السياسات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل إعادة جدولة الديون وتتمثل هذه السياسات في:⁽²⁾

1- برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي بهدف إستعادة التوازن الداخلي والخارجي وبغية تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي، ومن أهم هذه البرامج التي إتبعها من أجل تحقيق الأهداف فهي كالتالي: الإصلاح الهيكلي، السياسة المالية، السياسة النقدية السياسة التجارية وإدارة المديونية.

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي في فترة التعديل الهيكلي الأول أبريل 1993م- أبريل 1994م وكذلك برنامج خاص بالتثبيت الإقتصادي 1993م-1994م يتضمن إصلاحات في جميع المجالات بهدف تطبيق لبرنامج التصحيح الهيكلي 1995م-1998م.

أما في فترة 1998م كان هناك إستقرارا سياسيا وأمنيا ما أدى إلى وجود توازنات مالية ونقدية ومؤشرات إيجابية في الجوانب الإقتصادية إلى غاية 2001م.⁽¹⁾

2- الفترة الثانية من 2001م إلى 2016م: في هذه الفترة تبنت الجزائر مجموعة من البرامج المتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي من سنة 2001م إلى سنة 2004م خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج منها 129 مليار دج للتنمية المحلية وأكثر من 90 مليار للتنمية البشرية معتمدا في ذلك على عائدات البترول قصد تلبية الطلب الإجتماعي، أما بخصوص البرنامج الثاني فتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي من سنة 2005م إلى سنة 2009م خصص له رصيد مالي يقدر بـ 2 ألف و 202 مليار دج، وقد بلغ حجم الإستثمار في حوالي 9 مليار دج للتنمية المحلية 1 ألف و 908 مليار دج للتنمية البشرية، وقد كانت الأولوية لمكافحة البطالة، السكن، قطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز الطبيعي وتطوير الزراعة ودعمها، إضافة لتحلية مياه البحر، والتطوير المتوازن للمناطق، يتمثل البرنامج الثالث في برنامج التنمية الخماسي من سنة 2010م إلى سنة 2014م وصخر له مبلغ يقدر بـ 21 ألف و 214 مليار دج مليار دج ما يقارب 286 مليار دولار فيه كبرنامج الإستثمارات العمومية قصد تكملة المشاريع الكبرى التي تم البدء فيها خاصة في قطاع السكك الحديدية، الطرقات، والمياه، وقد خصص البرنامج أكثر من 40% من مصادره لتحسين التنمية البشرية.⁽²⁾

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 11-15.

² - فريمش، مرجع سابق الذكر، ص ص 282-297.

إلا أنه منذ جوان 2014م بدأت أسعار النفط في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50%، حيث طرح هذا التراجع المحسوس للأسعار عدة مخاوف على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد إقتصادها على المحروقات، وهذا ما أدى بالدولة إلى إتخاذ إجراءات تقشفية لمواجهة إنخفاض أسعار النفط وتراجع الفوائد من تاريخ جوان 2014م، ومن بين هذه الإجراءات نجد تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015م، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر إقتصادي وإجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار، كما أن إستمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015م-2019م بما فيه مشاريع سكنية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات، كما عرفت هذه السياسة إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين التي تراجعت من 3 إلى 5% خلال عام 2015م مقارنة بسنة 2014م خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة شهدت إرتفاعا يصل لحد 10% خلال نهاية الثلاثي الأول لسنة 2015م.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مسار التنمية في أنغولا

حاولت أنغولا كغيرها من الدول الريفية النفطية بإفريقيا بلوغ التنمية والخروج من الحالة التي عاشتها خلال الإستعمار والمشاكل التي واجهتها مباشرة بعد الإستقلال وذلك من خلال إتباع سلسلة من البرامج التنموية وهذا بهدف تحقيق التنمية.

بعدما نالت أنغولا إستقلالها في 11 نوفمبر 1975م، حيث أنها كانت مستعمرة برتغالية عرفت عدة مشاكل في التنمية، فبعد الإستقلال دخلت في حرب أهلية على مقاليد السلطة أين

¹ - مريم شطيبي محمود، " إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري"، مؤتمر حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، كلية الشريعة والإقتصاد، 14 ماي 2015، ص ص 2- 10.

دامت سبعة وعشرون عاما حيث إنتهت في سنة 2002م، ولقي مليون ونصف مليون شخص حتفهم وشرّد أكثر من أربعة ملايين داخل البلاد وخمسة مائة ألف آخرين نفىو إلى خارج البلاد، وكما دمرّت الطرق والسكك الحديدية والجسور التي بنيت خلال الحكم البرتغالي، وكذا تدمير البنية التحتية الزراعية، وهذا ما أثر على الحياة الإجتماعية والذي أدى إلى إحتلال أنغولا المرتبة 162 من بين 177 بلدا في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 1995م.⁽¹⁾، كما عرفت هذه الفترة قيام أنغولا بتنفيذ سلسلة من المبادرات الرامية إلى الإصلاح مثل برنامج الإصلاح المؤسساتي لتحسين الإدارة الذي يركز على اللامركزية وتحديث الإدارة العامة، والحد من مستوى البيروقراطية، وأطلق هذا البرنامج بمساعدة منظمة الأمم المتحدة لتنمية البرامج في عام 1996م.⁽²⁾

أما فيما يخص الفترة الممتدة من سنة 2001م إلى 2016م فقد عرفت أنغولا نهاية للحرب الأهلية في عام 2002م وفيه أيضا تم طرح برنامج تعزيز المؤسساتي على الشعب ووظيفة الإدارة في وقت لاحق، ووفقا لهذا البرنامج المطروح قامت وزارة المالية الأنغولية بوضع إجراءات سميت «قواعد ذهبية». وفي عام 2003م تم تحقيق بعض الإنجازات الإقتصادية التي تتعلق بالسياسات النقدية وسياسات الصرف وإعادة تقييم العملة الوطنية وظهور إستقرار كبير في سوق العملات⁽³⁾، وفي نفس السنة قامت الحكومة الأنغولية بوضع إستراتيجيات نذكر منها إستراتيجية الحد من الفقر وذلك بهدف التصدي للفقر وتلقي الدعم من البنك الدولي والجهات المانحة (ECP) **Estrategia Combate Pobreza I** بهدف إعمار البلاد وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية بإعادة الإدماج، إعادة التأهيل،

¹ –Stephanie, Hanson , " Angola's Political and Economic Development ", **Journal of Council Foreign Relations**, 17 July 2008, p04.

² – Adriano Netto, and Eilde Ganba , " Economic Reforms in Angola in the Overall Context of Africa", **Journal Oised on Budgeting**, Vol 06, N°02, 2006, p3.

³– Hanso ,Op.cit, p 8.

إزالة الألغام والأمن الغذائي والإجماعي والتنمية الريفية، التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية وفرص العمل والتدريب المهني، الحكم (العدالة، والإدارة العامة، واللامركزية، والتخطيط، والجمهور، الإدارة المالية) وإدارة الإقتصاد الكلي، إعادة الاعمار، وتحقيق الاستقرار الإقتصادي، وإنتهت هذه الإستراتيجية بين سنة 2007م وسنة 2008م، بعد ذلك قامت الحكومة بإعداد خطة متوسطة الأجل في فترة ما بين 2009م و2013م التي تميزت بالتركيز على دعم القطاعات الإنتاجية من الزراعة والصناعة على وجه الخصوص، كما عرفت أنغولا مجموعة أخرى من الإستراتيجيات التي لم يتم العمل بها مثل: إستراتيجية رؤية 25 سنة وظلت هذه الإستراتيجية غير منشورة ولم تكن رسمية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: عقبات التنمية في الدول الريفية النفطية بإفريقيا

عرفت الدول الريفية النفطية بإفريقيا مجموعة من العقبات التي شكلت صعوبة في تحقيق التنمية، والتي أثرت بشكل كبير على الدول الريفية النفطية بإعتبار النفط محور إقتصادها. وتتمثل هذه العقبات في القيود الخارجية والقيود الداخلية والتي تتمثل فيما يلي: أولاً- القيود الداخلية على التنمية تتمثل فيما يلي: ⁽²⁾

- وجود الجماعات والشيع مما يهدد وحدة البلاد وتأخذ شكلها المتطرف مثل السودان وتقضي إلى حرب أهلية، وعندما يقع مثل هذا الأمر فإن التنمية تعاق إن لم نقل تتوقف كلياً، فثمة نقص في المهارات الإدارية والقيادية والفنية سببها الأساسي قصور برامج التعليم والتدريس في مرحلة الإستعمار، وفي بعض الحالات كان النقص عند الإستقلال نقصاً حاداً، وإن الدول التي نالت إستقلالها من خلال كفاح تحرير طويل الأمد هي الأكثر

¹– Kamia Victor de Cvalbo, V.Luciano Chianeque and Albertina Delgado, **Tearing us a part, Inequalities in Southern Africa (Inequality in Angola)**, July 2013, p p 46-48.

²- حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحديات عصر النهضة والمستقبل، القاهرة: مكتبة مدبلي للنشر والتوزيع، 2008، ص29.

تأثرا بهذا القيد المعطل ومثل ذلك أنغولا والموزمبيق اللتان عانتا من شح الموارد البشرية وقلة اليد العاملة.

- غياب طبقات أصحاب العمل الخاصة في كثير من الدول الإفريقية القادرين على القيام بالأنشطة في الأعمال على نطاق واسع، يعني أنه كان لزاما على الدولة أن تصبح الوكيل الرئيسي للتنمية، فكانت النتيجة خلق قطاع شبه حكومي هائل يكون أحيانا غير كفء وفاسد، مما شكل عاملا أدى إلى الإستنزاف الإحتياطي الأجنبي النادر، والإبقاء على صناعات إستبدالية مستوردة باهظة الكلفة والعملات كان لها أثرا مماثلا، فكانت نتيجة هذين العاملين توجيه الموارد بعيدا عن الإستثمار الأكثر إنتاجا ولم يكن عامل تحويل الموارد المحلية والمساعدات الخارجية إلى الإستخدامات العسكرية بأقل تأثير، وثمة قيد داخلي على التنمية ألا وهو إتباع سياسات تدعم القطاع المدني على حساب القطاع الصناعي حتى تسبب في الهجرة الجماعية إلى المراكز المدنية، ويقترن مع هذه الحالة ظاهرة إرتفاع معدلات الجريمة والبطالة ومشكلة حادة في السكن والصحة ويتوازي مع الهجرة إلى المدن إنخفاض في الإنتاج بسبب الرجال القادرين على العمل يندفعون إلى المدن، وهذه معضلة مستعصية في الحياة في الأراضي الداخلية في جنوب إفريقيا، وكما أشرنا سابقا فقد يتناقص إنتاج الغذاء نتيجة إهمال الزراعة حينما يكون تصدير الموارد الأولية الأساسية يدير عوائد ثمينة مثل: زامبيا وإقتصادها القائم على النحاس ونيجيريا الغنية بالنفط.

ومن القيود الإضافية على التنمية الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات كما حدث في المناطق الساحلية في تنزانيا في أبريل 1990م، والجفاف كما هو الحال في السودان، وقد تفاقم ضرر هذه الكوارث بسبب الممارسات الرديئة لإدارة الأراضي الزراعية وتجريد الغابات، فكانت النتيجة المجاعة والتشرد.

ثانيا القيود الخارجية على التنمية: يرجع عدم تحقيق التنمية في الدول الإفريقية عامة، والدول الإفريقية الريفية النفطية خاصة لعدة عوامل نبرزها في النقاط التالية:⁽¹⁾

- إنخراطها في الإقتصاد العالمي المسيطر المهيمن عليه من قبل دول الشمال المتقدمة، وهكذا تطورت علاقة تبعية تواصلت إلى ما بعد الإستقلال، وقد تعمقت بصورة كبيرة بالنسبة للدول غير النفطية بسبب الإرتفاع الحاد في أسعار النفط منذ سنة 1973م.

- أما الدول النفطية فقد دخلت في مشكلة مثلها مثل الدول غير النفطية، حيث أنها تمكنت دول منظمة الأوبك التي تأسست في سبتمبر 1960م من إنتزاع السيطرة على أسعار النفط وتحديد سياسة الإنتاج، من أيدي شركات النفط متعددة الجنسيات، وقد تمكنت بفضل ذلك من رفع سعر البرميل الواحد من 5 دولار في مطلع السبعينيات إلى 30 دولار، وقد تراكم عند الدول المصدرة للنفط إيرادات كبيرة تمكنت بفضلها من الأخذ بمشاريع كبيرة وباهظة التكلفة بما فيها بناء عاصمة جديدة في وسط نيجيريا هي أبوجا، ولكن الزيادة في أسعار النفط لم تدم أيضا بسبب أوضاع الركود العالمي سنة 1979م إلى غاية سنة 1982م أدت إلى تقديم قروض بصفة كبيرة إلى الدول النفطية وغير النفطية، والتي أدت إلى زيادة أعباء خدمة الديون، وفي محاولة لهذه الدول التغلب على مشاكل العملة الصعبة المتفاقمة اضطرت إلى القبول بالشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي، وإنطوت هذه الشروط إلى تخفيض سعر العملة تخفيضا حادا، وتقليص في الإنفاقات العامة ورفع الدعم للسلع، وقد إتضح أن مثل هذه الشروط تسببت في عدم الإستقرار السياسي، وأثرت بصورة سلبية على التنمية في أغلب دول العالم الثالث ومنها الدول الريفية النفطية الإفريقية.

¹ - نفس المرجع الأنف الذكر، ص32.

- قام البنك الدولي بمنح وتوزيع معونات التنمية مشروطة بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية، وطلب من حكومات العالم الثالث الإفريقية إما إجراء إصلاح شامل للمنشآت العامة ذات سجل للأداء غير مناسب، وجعلها أكثر كفاءة أو خصصتها بشكلها التجريدي التام والتغيير في الملكية، وكانت هذه الأخيرة إستراتيجية شائعة في إفريقيا وجنوب الصحراء وذلك بعد الصدمة النفطية الثانية سنة 1979م و1980م.
- إستغلال الشركات الأجنبية للدول في بعض الحالات مثال: يعيش 70% من سكان سيراليون وعددهم 4.4 مليون نسمة في فقر مدقع ويزعم أن شركة سيراليونيتيل تدفع أجور وطنية لعمالها البالغ عددهم 2000 عامل (وهي أكبر جهة للتشغيل في البلاد)، والأكثر من هذا فإن إستخراج الشركة لمعدن الرتل الطبيعي وهو مصدر مادة التيتانيوم قد ألحق أضرارا بيئية كبيرة في سيراليون، وهناك شركة أجنبية أخرى سيروكو تهتم بإستغلال عمالها وهي تستورد 1.5م/طن من البوتاس من سيراليون سنويا، ولكنها عوض أن تدفع للحكومة ضرائب على الدخل والتصدير فإنها تدفع مبلغا مقطوعا، وهذا الإستغلال لشركة متعددة الجنسيات للدول الإفريقية يظهر في أنغولا من طرف Gulf oil Corporation Angola Diamond Company diamoning ولما كشف ميزة أنغولا من خلال هذا الإستغلال كما يلاحظ أيضا تعرض هذه الشركات لخسائر نتيجة لحرب العصابات مثال: تعرضت شركة دايمينغ لخسائر ثقيلة في سنة 1986م، ونلاحظ أن جميع الدول الإفريقية تعاني من القيود الخارجية على تنميتها، إلا أن دولا ذات حكومة إشتراكية التوجه قد تأثرت سلبا أكثر من تلك التي شاعت أن تأخذ بمدخل رأسمالي إلى التنمية.

خلاصة الفصل

يعد النفط الركيزة الأساسية للدول الريفية النفطية خاصة منها الدول الإفريقية، حيث لعبت هذه المادة (النفط) ذات التكوين الطبيعي دورا كبيرا في الإقتصاد العالمي، وهذا بفضل أنواعها المختلفة وكذا إستغلالها في أغراض كثيرة ومتنوعة بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة على السواء إضافة إلى الأهمية التي تكتسبها من خلال توظيف عوائدها.

وقد عرف النفط مكانة مميزة للدول الإفريقية بصفة خاصة، وهذا بفضل التاريخ الذي مرّ به داخل هذه الدول، وكذلك بإعتباره موجودا في أكثر من 21 دولة، كما زادت أهميته بفضل مميزاته التي جعلته محور إهتمام دول العالم.

وللعلم، فإن النفط قد أدى إلى ظهور ما يعرف بالدول الريفية النفطية، وهذه الأخيرة تشكل مداخل صادراتها من المواد الخام (النفط) بنسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الأجنبية، ولذا فإن هناك العديد من الدراسات التي أجريت من طرف الباحثين بقصد تفسير الدول الريفية النفطية من خلال مجموعة من التعاريف والنظريات التي حاولت معالجة إشكالية وفرة ونقمة المادة الطبيعية (النفط).

كما عرفت قارة إفريقيا هذا النوع من الدول نظرا لتوفرها على النفط وقيام إقتصادها على هذا الأخي، وقد عرفت كل منها (الدول) مسارا تنمويا خاصا أملت ظروف معينة، وتجسد من خلال مجموعة من البرامج والسياسات، التي أعاققت نجاحها العديد من المشاكل والعقبات حيث صعبت هذه الأخيرة من تحقيق التنمية فيها.

الفصل الثالث:

إشكالية التنمية في نيجيريا (دراسة حالة)

تعتبر دولة نيجيريا من أكبر الدول في غرب القارة الإفريقية، تتميز بثروتها النفطية التي جعلتها تتركع على عرش الإنتاج في إفريقيا، ما يجعلها تعاني من العديد من الأزمات التي لم تلغي طموح نيجيريا في محاولة تحقيق التنمية من خلال تبنيها العديد من البرامج والمشاريع والسياسات التنموية.

كما أن مرور نيجيريا بالعديد من المراحل السياسية جعلها تعرف العديد من الدساتير وكذا العديد من أنظمة الحكم المختلفة، كان آخرها لنظام حكم فيدرالي لم يأتي بالكثير لواقع نيجيريا الإقتصادي والإجتماعي.

وما يميز نيجيريا أيضا هو التركيب المعقد من الانتماءات الإجتماعية والدينية والطائفية، إضافة إلى الأقليات الإثنية التي تشكل المجتمع النيجيري.

من هذا المنطلق، سنحاول في الفصل الثالث من دراستنا، معرفة الإستراتيجيات التنموية لنيجيريا، والأسباب الكامنة وراء فشلها، وذلك بالتطرق إلى العناصر التالية:

- السياق السياسي والإجتماعي والإقتصادي لنيجيريا.
- إستراتيجيات التنمية في نيجيريا وأسباب فشلها.
- إقتراحات تفعيل التنمية في الدول الريفية النفطية بإفريقيا خاصة دولة نيجيريا

المبحث الأول: السياق السياسي والاجتماعي والإقتصادي لنيجيريا

تعتبر نيجيريا دولة ريعية نفطية بامتياز، فهي تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط بالقارة الإفريقية، كما أنها تحتل أيضا مراتب متقدمة في تصديره، وهذا ما يجعلنا للوهلة الأولى نظن أنها -نيجيريا- تحتل مراتب لا بأس بها من حيث تحقيقها للتنمية، إلا أن التعمق في سياقها السياسي والاجتماعي والإقتصادي، يجعلنا نتوصل لنتيجة مختلفة تماما لما ظنناه.

المطلب الأول: البناء السياسي لنيجيريا

عاشت نيجيريا تاريخا سياسيا حافلا ساهمت فيه العديد من الفواعل وهذا منذ الإستقلال إلى غاية اليوم، فدراسة التركيبة السياسية لدولة نيجيريا تتطلب دراسة الدساتير ونظامها السياسي وطبيعة أحزابها.

فالحياة السياسية بنيجيريا تميزت بعد الإستقلال الذي كان سنة 1960م بالتناوب في الحكم بين العسكري والمدني للبلاد، فقد سيطر العسكري على الحكم في نيجيريا من عام 1966م إلى عام 1979م ثم آلت مقاليد الحكم في البلاد إلى حكومة مدنية، غير أن العسكريين أطاحوا بالحكومة المدنية في عام 1983م وتم حل كافة الأحزاب السياسية، إلا أن فترة الثمانينات عرفت توجهها جديا لإرساء مبادئ حكم مدني تجلى في النهاية في دستور 1999م.⁽¹⁾

كما أن لنيجيريا نظام حكم إتحادي توزع فيه السلطة بين ثلاث مستويات حكم وهي: المستوى الإتحادي، ومستوى الولايات (36 ولاية) ومستوى الحكومات المحلية (774 حكومة محلية)، وخول الدستور كلا من مستويات الحكم سلطات محددة في مجال اختصاصاتها⁽²⁾

¹ - بشير شايب مجدوب، "مستقبل الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص70.

² - تقرير وطني مقدم وفقا لفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 الدورة الرابعة، جنيف، 2-13 فيفري 2009م، نيجيريا، ص3.

وقد عرفت دولة نيجيريا مجموعة من الدساتير في عهد الاستعمار البريطاني وحتى فترة الإستقلال، وتمثلت دساتير فترة الإستعمار بدستور كليفورد **Clifford** 1922م، دستور ريتشاردز **Richards** 1946م، دستور ماكفيرسون **Macpherson** 1951م، دستور ويلتيلتون **lyttelon** 1954م.⁽¹⁾

أما فترة بعد الإستقلال فعاشت البلاد تحت حكم 5 دساتير تمثلت في: (2)

الدستور الأول من (1960 م إلى غاية 1963م) فيه تم تبني النظام الفدرالي، وإرساء الصلاحيات الممنوحة للأقاليم الثلاثة، كما فرض الدستور 1960م تمثيلا متناسبا للأقاليم في المحكمة العليا.

الدستور الثاني إبان الحكم العسكري الأول من 15 جانفي 1966م إلى غاية 1 أكتوبر 1979م، وهذا الدستور الذي صدر من طرف الانقلابيين حسبهم أن مشاكل الدولة النيجيرية المتمثلة في ضعفها السياسي وتمزقها إنما يرجع إلى النظام الفدرالي وعليه فقد صدر **المرسوم رقم 34 لسنة 1966م** مؤسسا للدولة الموحدة في إطار نظام شمولي ديكتاتوري.

ثم يأتي الدستور **الرئاسي سنة 1979م** فيه أعيدت السلطة إلى حكومة مدنية بدل المجلس العسكري، وتوقف عمل هذا الدستور سنة 1983م.

ثم العودة إلى نظام الحكم العسكري **والدستور الجزئي لسنة 1989م**، حيث تميزت فترة من سنة 1983م إلى سنة 1999م بنظام شمولي، وذلك بالإبقاء على الحكم العسكري على المستوى الفدرالي.

¹- شعيب ، مرجع سابق الذكر، ص33.

²- مجدوب، مرجع سابق الذكر، ص ص77-80.

وأخيرا دستور 1999م دخل حيز التنفيذ في 29 ماي 1999م، تم فيه إرساء الحكم المدني، وفي هذا عرفت نيجيريا خمس تعديلات على مستوى الدستور منذ الإستقلال سنة 1960م.

أما بخصوص النظام الفدرالي يتضح بصورة جلية في المادتين الأولى والثانية من الدستور 1999م على أن نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة غير قابلة للحل ولا للتقسيم، وتعرف بإسم جمهورية نيجيريا الفدرالية، وتتص الفقرة 14 من المادة 4 على ما يلي: "تشكل الحكومة الفدرالية أو أي من هيئاتها، وتمارس أعمالها بأسلوب يعكس الطابع الفدرالي في نيجيريا والحاجة لتعزيز الوحدة الوطنية، كما يرسخ أيضا الولاء الوطني الأمر الذي يضمن عدم سيطرة أشخاص أو عدد من الولايات أو أية مجموعة إثنية أو غيرها على تلك الحكومة أو أي من الهيئات التابعة لها".⁽¹⁾

وتتقسم نيجيريا إلى 36 ولاية بالإضافة إلى منطقة العاصمة الاتحادية أبوجا، ويحكم كل ولاية مجلس نيابي وحاكم، وينتخب الشعب الحاكم وأعضاء المجلس لفترة "أربع سنوات" وبالإضافة إلى المستوى الفدرالي والإقليمي هناك حكومات محلية تمثل مستوى ثالث من مستويات الحكم وهي بعدد 774 حكومة محلية وتضم كل واحدة منها ما بين 10 إلى 15 قرية أو حي منها ستة تتبع إقليم العاصمة أبوجا، وتطورت الأقاليم (الولايات) من ثلاثة أقاليم في سنة 1960م إلى 36 إقليم عام 1996م، حيث أن إقليم الشمال يضم 19 ولاية (إقليم) وإقليم الغرب يضم 9 ولايات، وإقليم الشرق يضم 8 ولايات، كما تتص المادة 7 (1) من الدستور النيجيري الحالي لسنة 1999م في جزئها الثاني على حرية تنظيم هذه المجالس

¹ - "La constitution de la république fédérale du Nigeria article 2", Disponible sur le site internet : <http://www.nigerialaw.org/constitutionofthefederalerepubliqueofnigeria.html>, consulté le : 29 avril 2017, à 12 :57,p5.

من قبل الولايات حسب تشريعاتها، أي أن مسألة تنصيبها وبنيتها وتشكيلتها ومسانئها المالية ووظائفها تتبع وتخضع لتشريعات كل ولاية. (1)

كما أن هناك إحدى السمات الرئيسية لدولة نيجيريا لنظامها السياسي تكمن في أن السلطة التنفيذية في يد الرئيس الذي هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية للاتحاد والقائد العام للقوات المسلحة، وينتخب الرئيس من قبل الشعب لمدة أربع سنوات على ألا يتولى منصبه أكثر من عهدين رئاسيتين، وتتمثل الهيئة التشريعية (البرلمان) من مجلسين هما: مجلس النواب وبه 360 عضوا ينتخبون من كل الدوائر الانتخابية المخصصة للبلاد لمدة أربع سنوات ومجلس الشيوخ وبه 109 عضو وهم منتخبون لأربع سنوات، كل ولاية تمثل بثلاث أعضاء. (2)

وأما بالنسبة للأحزاب السياسية لدولة نيجيريا نجد أبرزها حزب الشعب الديمقراطي PDP الذي مازال مسيطرا على الحكم منذ عام 1999م، بالإضافة إلى أحزاب أخرى كحزب الشعب النيجيري ANPP، وحزب المؤتمر AC-Action Congress Party، ومن النقاط الإيجابية أن تلك الأحزاب تضم مواطنين من مختلف القبائل والطوائف وهي لم تبين أصلا على تلك الأسس، حيث ليس هناك في نيجيريا أحزابا عقائدية أو أحزاب مشاريع تعمل لمصلحة الشعب بل أحزاب للطبقة الحاكمة، وقد جرت العديد من الحوادث حيث يقوم أحد السياسيين بترك حزبه بعد خلاف معين فتقوم الأحزاب الأخرى بتقديم العروض له للانضمام إلى صفوفها. (3)

¹-مجدوب، مرجع سابق الذكر، ص89.

²- هيفاء أحمد محمد، " ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا :دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، العدد (46)، ب ذ ت ن، ص100.

³- الرفيق رمزي الشوقي، " دراسة عن الأوضاع في نيجيريا"، محاضرة في 3-4 2012م، ص3.

المطلب الثاني: البناء الاجتماعي والثقافي لنيجيريا

تعرف نيجيريا تركيباً معقداً من الانتماءات الاجتماعية والدينية والطائفية، ومجموعة كبيرة من الأقليات الإثنية التي تؤدي إلى تشكيل هذا المجتمع، ولهذا سنحاول التطرق إلى هذه البنية المكونة لهذا الأخير.

تحدد مجموعة الإثنية في نيجيريا بعدة معايير منها: اللغة، اللهجات، الأصل المشترك، الإشتراك في الخصائص الثقافية والأرض، الإشتراك في القيم الروحية والدينية.

ووفقاً للباحث **NNOLI** فإن أي كشف عن التركيب الدقيق للإثنية في نيجيريا هو لا محالة مشكلة، وبالرغم من تلك الصعوبات تحدّد أغلب الدراسات وجود 250 إثنية، ويحددها **HOFFMAN** هوفمان بـ 394 مجموعة إثنية بينما حددها عالم الاجتماع **OMIGNIT** **OTIT** بـ 374 مجموعة إثنية.

وتضم نيجيريا ثلاث مجموعات إثنية رئيسية وهي : **Fulani** الفولاني، والهوسا **Houssa** في الشمال، **Yoruba** اليوروبا في الجنوب الغربي، وإيغبو **Igbo** في الجنوب الشرقي.⁽¹⁾

ونرى في الشمال المجموعة الرئيسية الإثنية التي تتمثل في: ⁽²⁾

الهوسا حيث ذكرت هذه الكلمة على لسان المؤرخ المصري **المقريزي**، والهوسا من زنج السودان الخالصين إندمجوا عبر قرون في شعوب أخرى دخلت إلى مجتمعهم، وعلى الرغم من أن هذه الشعوب باتت تتكلم لغة الهوسا واعتنقت الإسلام، وأقام شعب الهوسا في فترة ما قبل الإستعمار فيما يعرف الآن بشمال نيجيريا.

¹-العابد، مرجع سابق الذكر، ص19.

²- نعمة فياض، مرجع سابق الذكر، ص ص 91-99.

أما **الفولاني** هي المجموعة الكبيرة التالية التي تقطن في شمال نيجيريا والمنتشرة في مناطق أخرى عدة في غرب إفريقيا، ويعتقد أنها شعب خليط دخل أراضي الهوسا وكان أفرادهم رعاة متجولين في القرن الثالث عشر ميلادي، ومعظمهم من البدو وحتى سكن بعضهم المدن واختلط بسكان الهوسا، وفي أوائل القرن التاسع عشر عين أمراء الفولاني حكاما لعدد من الولايات.

الكانوري يقطن أفراد هذه المجموعة السكانية بأعداد كبيرة في المنطقة الشمالية الشرقية الجافة في ولاية بورنو، وفي الجزء الجنوبي الشرقي من النيجر ويشكلون أربعة بالمائة من مجموع سكان نيجيريا وهم يشبهون شعب الهوسا جدا وذو بشرة سمراء وقامة طويلة وتصنف لغتهم بأنها فرع من اللغات الصحراوية من العائلة الثيلية-الصحراوية، إعتنقوا الإسلام في القرن الحادي عشر وهم على المذهب المالكي.

أما المجموعة الإثنية في منطقة الوسط تتمثل في **التيف والنوب** ويسكن هذان الشعبان في وادي بينو ووادي النيجر، في حين يسكن شعب أيغاللا وأبدوما في الجزء الجنوبي من ولاية بينو-الهضبة سابقا، كما يؤلف التيفو أكبر المجموعات الإثنية وهناك مجموعات أخرى: باسا، كانو، اليغو، كورد، غاد، ... إلخ، كما تمثل الزراعة المهنة الرئيسية لهذه المجموعات، وكما تتفرع لغتهم من المجموعة اللغوية الفرعية **كوا** التي تعود إلى عائلة النيجر، الكونغو، ويلاحظ أن مجموعة منها تحولت إلى المسيحية رغم ذلك فإن أكثرهم بقوا في الإسلام. (1)

أما المجموعات الإثنية الرئيسية في الجنوب تتمثل في **اليوريا** هي ثاني المجموعات الإثنية في نيجيريا بعد الهوسا وأكبر المجموعات اللغوية في جنوب البلاد، تقطن غرب نهر النيجر وجنوب نهر بنو في الجزء الجنوبي الغربي من نيجيريا الذي يضم ست ولايات هي:

¹ - نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص 99، 100.

إيدو، لاغوس، أوغون، أوندو، أوسون، أويديو، وأظهر التعداد السكاني لعام 1991م أن عدد سكان اليوروبا بلغ نحو 20 مليون نسمة يتكلم أغلبهم لغة اليوروبا، ويشتركون في هذه الصفة مع شركائهم في البنين والطوغو، الغانا، وهم يتميزون بتجانسهم اللغوي وتقاليدهم المشتركة لكنهم لم يتوحدوا تحت حكومة واحدة.

وفي منتصف القرن العشرين، كانت طائفة واسعة من اليوروبا تعتنق الديانة المسيحية التي تتمثل في: الإيبو وهم المجموعة الثالثة من حيث العدد بعد الهوسا واليوروبا، وثاني أكبر مجموعة لغوية بعد اليوروبا في جنوب البلاد، يعيشون في الجزء الجنوبي الشرقي من نيجيريا ذي الكثافة السكانية العالية في ولايات أناميرا، إيمو، وأجزاء من كروس ريغر، الإيبو يعيش سكان هذه المجموعة في الجانب الغربي من أسفل كروس ريغر، ويعيشون معيشة تقليدية في القرى، حيث يرأس كل قرية رئيس دنيوي وديني في الوقت نفسه.

الإيجاو يعيش سكان هذه المجموعة في دلتا النيجر وتغطي منطقة سكانهم المستنقعات التي لا يصلح معظمها للزراعة وهم المستوطنون الرئيسيون للأراضي والأنهار والمستنقعات.

بيني تطلق لفظة (ايدو) على المكان واللغة والمجموعة الإثنية، وهناك مجموعات إثنية أخرى تتكلم لغة الإيدو منها: إيسان، وفيمي، أسكو، أوهوبو، وتشير التسمية أيضا إلى بيني أو بنين وهي مجموعة إثنية على الرغم من أن الناس يفضلون حاليا أن يسموا إيدو بسهولة اللفظ.⁽¹⁾

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 100-108.

ويقول الشيخ آدم عبد الله الألوري وهو من علماء نيجيريا ومؤلفيها أن نيجيريا تتعدد قبائلها نحو مائتي قبيلة يتكلمون بمختلف اللغات واللهجات ويختلفون فيما بينهم في الهياكل والعادات.⁽¹⁾

المطلب الثالث: البناء الإقتصادي لنيجيريا

بمأن دولة نيجيريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيث إنتاج وتصدير النفط، سيكون من المهم التطرق إلى هيكلها الإقتصادي من خلال إبراز جانبها التنظيمي في الميدان الزراعي والمحروقات والصناعة، وكذلك وضعها الإقتصادي من خلال دراسة نسبة الصادرات والواردات والميزان التجاري لهذه الدولة.

أولاً: التنظيم الإقتصادي:

1- الزراعة: عندما نالت نيجيريا إستقلالها في عام 1960م كانت الزراعة القطاع الأكثر أهمية في الإقتصاد الوطني، وكانت تساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وبأكثر من ثلاث أرباع عوائد الصادرات، ومع توسع الصناعة النفطية أهملت التنمية الزراعية ودخل القطاع الزراعي مرحلة الإنخفاض النسبي مثال: إستوردت نيجيريا 356.14 طن من الأرز، وبحسب المكتب الوطني للإحصاء كان الإنفاق على الغذاء يشكل 63.6% من مجموع الإنفاق في نيجيريا في عام 1996.⁽²⁾

فنيجيريا مثلها مثل معظم الدول المدارية بلد مزارعين يعيش قسم كبير من سكانها على الزراعة والمحاصيل الغذائية المختلفة في أجزاء شتى من البلاد، ويمكن تقسيم المحاصيل الزراعية في نيجيريا الى قسمين المحاصيل المعيشية الرئيسية لغرض الإستهلاك المنزلي

¹ -محمد بن ناصر العبودي، قصة سفر في نيجيريا، ط1، الجزء الأول، السعودية: مكتبة الملك الوطنية، 1995، ص15.

² - فياض، مرجع سابق الذكر، ص 225.

التي لا تنقل عادة إلى خارج السوق المحلية للبيع، وتشمل: الكاساف، والقلقاس (الكوكويام) وموز الجنة والموز والذرة وذرّة غينيا، وقصب السكر، أما المحاصيل الرئيسية المحلية في السوق الداخلية من أجل التبادل الداخلي فتشمل الأرز، القمح، والكولا، التبغ إضافة إلى ذلك هناك الطماطم والبصل، والفواكه والجزر والبطاطا والفلفل والورود، وهي محاصيل تزرع في البساتين وتباع في الأسواق وتزرع متداخلة مع المحاصيل الرئيسية التي ذكرناها، وعندما تزرع قرب أسواق المدن الكبيرة يمكن أن تباع بسرعة، وشكلت ثلاثة محاصيل أخرى هي الكاكاو، والفول السوداني بين 58 و 71 في المئة من مجموع كميات المحاصيل النقدية المصدرة قبل تطبيق سياسة التجارة الحرة خلالها.

أما فيما يخص الثروة الحيوانية فتقدر الأبقار بـ 16.548 والخيول بـ 208 ألف الجمال بـ 19 ألف، الحمير بـ 1.050 ، الأغنام بـ 35.520، الماعز بـ 56.524، الدواجن بـ 192.313، وهذا حسب إحصائيات 2010م.

والملاحظ أن معظم الحيوانات 70% منها يربى في أراضي الحشائش في شمال البلاد خصوصا في نطاق يمتد من سوكتو إلى بورنو وباتجاه الجنوب إلى جوس وتلائم هذه المنطقة تربية الحيوانات ولاسيما الأبقار. (1)

2- النفط والغاز الطبيعي:

أ- النفط: ينتج في عدة مئات من الآبار، ففي عام 1981م، كان هناك نحو 140 حقلا منتجا للنفط في مناطق الشاطئ والمناطق المغمورة بالمياه، يقع معظمها في دلتا النيجر وفي ولايات بيندل وريغر وإيمو، ويتراوح متوسط إنتاج الحقول بين 300 و 100.000 برميل يوميا، لكن معظمها كان صغيرا حيث يبلغ متوسط إنتاج نصفها أقل من 14.000 برميل يوميا، كما عرف إنتاج النفط في نيجيريا عدم

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 239-247.

التوازن حيث وصل إلى أكثر من مليوني برميل يوميا خلال الفترة ما بين عامي 2000م و2010م.

باستثناء عامي 2002 و2009 إذ إنخفض دون ذلك الرقم ليعود إلى التراجع بعد عام 2010م فيبلغ الإنتاج نحو 1.7 مليون برميل يوميا في عام 2013م.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو السريع لصناعة النفط في الستينات والسبعينات يعزى إلى ميزتين مهمتين يتميز بهما النفط النيجيري وهما:

الأولى: وهي جودته العالية فهو يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت وذو ثقل نوعي خفيف، أما الثانية فهي قرب نيجيريا من أسواق أوروبا وأمريكا، لذلك فإن النفط النيجيري يحصل على أسعار تشجيعية إلا أنه واجه منافسة قوية من نفط بحر الشمال الذي يشبهه في النوعية، وهو أقرب إلى الأسواق الأوروبية، إضافة إلى ذلك فإن التقدم في تكنولوجيا تكرير النفط حسن منافسة النفط الثقيل للنفط النيجيري.

وقد بلغ دخل نيجيريا من إنتاج النفط كريع إقتصادي 400 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 1956م و2006م، وحصلت البلاد على أكثر من 95 % من هذا الدخل بعد أول 15 عاما من إنتاج النفط وتصديره أي منذ إرتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينات فصاعدا، وبلغت عائدات الدولة النيجيرية ذروتها أي 94.6 مليار دولار في عام 2012م بسبب إرتفاع الأسعار.

ب-الغاز الطبيعي: تتوفر نيجيريا على أكبر مخزونات الغاز الطبيعي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتتركز هذه المخزونات في منطقة دلتا النيجر حيث يكون معظم الغاز مع النفط في دول الدلتا كذلك، وهناك ثلاث إستخدامات كامنة للغاز، إعادة حقنه إلى آبار النفط للمحافظة على ضغطها وتوليد الطاقة الكهربائية وتسييل الغاز من أجل تصديره إلى الخارج، وقدّر إنتاج الغاز الطبيعي في دولة نيجيريا في عام

2012م بـ 84.845 مليون متر مكعب، وانخفض إلى 79.626 مليون متر مكعب في عام 2013م.⁽¹⁾

3-الصناعة: معظم مصانع نيجيريا حديثة العهد لأنها زادت بمعدل سريع جدا منذ إستقلال البلاد في عام 1960م، وتصنع السلع الإستهلاكية وأكثرها صغيرة وعادة ما تنتج منتجات منفردة أكثر من كونها مواد متنوعة ومتراكبة، وتستخدم المصانع موادا محلية ومستوردة لإنتاج السلع الإستهلاكية والإنتاجية، ويتميز معظم المصانع الحديثة بقرب بعضها من بعض أو بتجمعه في مناطق صناعية محددة بصورة واضحة وتتطابق هذه المناطق مع الكثافات السكانية العالية.

كما توجد في نيجيريا أربع مناطق صناعية رئيسية هي: ⁽²⁾

- النطاق الصناعي الغربي أو نطاق لاغوس-إبيدان-إيلورين: ينتج هذا النطاق المواد الغذائية والمشروبات والنسيج ومواد البناء والمواد الهندسية والإنشائية والمنتجات الكيماوية وغيرها.
- المنطقة الصناعية الشمالية-الوسطى أو نطاق كانو-كادونا جوس: تخصص هذه المنطقة بالمنتجات الغذائية والنسيج والمشروبات.
- المنطقة الصناعية الجنوبية فيها مواد خام مثل: النفط والفحم وحجر الجير ومنتجات النخيل، لذا تكون تكلفة الصناعات رخيصة بإعتمادها على هذه المواد.
- المنطقة الصناعية الوسطى-غربية أو نطاق بنين-سايل-واري: هي أصغر المناطق الصناعية في نيجيريا وتعتمد الصناعات فيها على الخشب، والمطاط وهناك معمل لتكرير النفط في واري أنشئ في عام 1978م.

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 251-276.

² - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 296-312.

ثانيا: الوضع الاقتصادي

أ- الصادرات: كانت المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والحيوانية والنباتية تشكل 75% من صادرات نيجيريا، فعلى سبيل المثال ساهمت منتجات النخيل وحدها بـ 80% من الصادرات في عام 1901م، لكن حديثاً أخذت قيمة المعادن المصدرة ترتفع ولاسيما النفط الذي أصبح أكثر المواد المصدرة أهمية بالنسبة إلى الإقتصاد الوطني، ففي عام 1964م شكلت المعادن 12% فقط من قيمة الصادرات غير أنها وصلت إلى 62% عام 1970م منها 58% قيمة النفط المصدرة علماً أن قيمة النفط والغاز والمنتجات النفطية المصدرة بلغت 49.400 مليون دولار أي 97% من مجموع الصادرات في عام 2009م، وباتت الكميات المصدرة بين عامي 2009م و2013م تفوق مليوني برميل يومياً، أما كميات الغاز المصدرة فتتوافر أرقام عنها منذ عام 1999م وهي إستمرت في الإرتفاع من 740 مليون متر مكعب في ذلك العام مع بعض التراجعات إلى 28.03 متر مكعب في عام 2012م، لتتخفض هذه الصادرات في 2013م إلى 24.543 مليون متر مكعب.⁽¹⁾

وقد عرفت دولة نيجيريا صادراتها في 2016م قيمة بلغت 34.9 مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم، وبقي النفط الخام والغازات النفطية من أول الصادرات أين بلغ 91.6% من إجمالي الصادرات أي حوالي 31.9 مليار دولار، أما الكاكاو والخشب والبذور

¹ - نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص 337-339.

الزيتية والجلود والرماد والألمنيوم والنحاس والأسماك والفواكه والمكسرات فإنها مثلت 8.4% من إجمالي الصادرات أي 2260.8 مليون دولار. (1)

ب- الواردات: تضم الواردات سلعا إستهلاكية وسلعا إنتاجية تشمل الأولى المواد الغذائية والمشروبات والكيماويات والوقود المعدني والملابس وغيرها ويكون إستهلاكاً نسبياً، أما الثانية أي السلع الإنتاجية فهي تلك التي تستخدم في الإنتاج أو في التنمية الإقتصادية الإضافية، ولإشارة قدرت قيمة المنتجات النفطية المستوردة بـ 4.600 مليار دولار بحسب قاعدة الأسعار الحرة على متن السفن وشكلت 14% من الواردات في عام 2009م وهذا يُعزي إلى نقص طاقة مصافي التكرير وعدم تلبية الطلب الكاملة للطلب المحلي على هذه المنتجات وارتفعت قيمة الواردات إرتفاعاً كبيراً من 33.906 مليار دولار في عام 2009م إلى 63.9714 مليار دولار في عام 2011م، كما بلغت الواردات من المكائن وتجهيزات النقل 31.6% والمواد الغذائية والحيوانية والمشروبات والتبغ في العام الأخير، والملاحظ أن إرتفاع نسبة الواردات من الموارد الغذائية والحيوانية الحية والتبغ يؤكد ما أشرنا إليه بإخفاق الزراعة في تلبية الطلب على هذه المنتجات بسبب ضعف التنمية في هذا القطاع الإقتصادي المهم.

كما إستوردت نيجيريا بضائع بقيمة 30.3 مليار دولار وتمثل هذه الواردات 61.5% من إجمالي الواردات العالمية، وتتمثل أهم واردات نيجيريا في عام 2016م في الوقود المعدني 17.4% من الواردات، الآلات بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر 10% والآلات والمعدات الكهربائية 9.9%، المواد البلاستيكية 4.9%، المركبات 4.7%، الأدوية 3.9%

¹ - دانيال وركمان ، " أعلى عشرة صادرات لنيجيريا"، منظمة العالم لأعلى الصادرات wtex ، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.worldstopexports.com/nigerias-top-10-exports>، يوم 2017/08/13 على الساعة

المواد والحبوب الصلب 2.8%، والملابس والإكسسوارات 2.5%، السكر 2% وهذا كله من إجمالي الواردات والتي تمثل أهم العشرة واردات لدولة نيجيريا. ⁽¹⁾

أما عن الميزان التجاري: عرف فائضا بين 1996م و2011م في دولة نيجيريا مع وجود تذبذب أين عرف ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ 11.50 مليون دولار عام 2009م كما بلغ الميزان التجاري لسنة 2011م بـ 61.669.5 مليون دولار ⁽²⁾ وسجلت نيجيريا فائضا في الميزان التجاري قدر بـ 141756.12 مليون نغن (NGN) في مارس 2017م. ⁽³⁾

¹ - نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص 344-350.

² - منظمة الإقتصاد التجاري، " تقريرحول الميزان التجاري لنيجيريا"، من الموقع الإلكتروني:

<https://tradingeconomics.com/nigeria/balance-of-trade>، يوم 2017/08/13 على الساعة 14h14.

³ - دانيال وركمان ، " أعلى عشرة واردات لنيجيريا"، منظمة العالم لأعلى الصادرات wtex ، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.worldstopexports.com/nigerias-top-10-imports/>، يوم 2017/08/13 على الساعة 15h:45.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية في نيجيريا وأسباب فشلها

تسعى دولة نيجيريا منذ إستقلالها إلى تحقيق التنمية وذلك من خلال إتباع مجموعة من الإستراتيجيات، وفي ظل الطبيعة الريعية النفطية للدولة لم تتجح العديد من هذه الإستراتيجيات، يضاف إلى ذلك مجموعة من الأسباب الأخرى .

بناء على هذا، سنتطرق أولاً إلى إستراتيجيات التنمية المتبناة في نيجيريا، لنتطرق بعدها إلى أسباب فشل جل هذه الإستراتيجيات.

المطلب الأول: إستراتيجيات التنمية في نيجيريا

لقد عرفت نيجيريا مجموعة من الخطط والبرامج والسياسات من طرف الحكومة الاتحادية وهذا في ضوء معالجة مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية خاصة مشكلة الفقر، ولهذا تبنت مجموعة من الإستراتيجيات منذ إستقلالها إلى غاية اليوم، كما عرفت عدة سياسات ما بين فترة 2001م حتى 2016م.

أولاً فترة ما قبل سنة 2001م: عرفت نيجيريا سلسلة من الخطط التنموية وهذا منذ إستقلالها، وذلك من أجل تحقيق التنمية وتتمثل هذه الخطط فيما يلي: الخطة الأولى وهي لوبمنت Lopment plan من عام 1962م إلى عام 1968م وكانت سنتين بعد الاستقلال، وتهدف هذه السياسة أو البرنامج إلى تحسين الصحة، التعليم، وتحسين فرص العمل، حيث كان تمويل هذه الخطة من مصادر خارجية بنسبة تقدر بـ 14%، وأوقفت هذه الخطة بسبب إنهيار الجمهورية الأولى سنة 1966م، وكذا إندلاع الحرب الأهلية سنة 1970م. وبعد الحرب التي عرفت البلاد ظهرت الخطة الثانية تمثلت في خطة التنمية الوطنية من سنة 1970م إلى سنة 1974م والتي كانت أولوياتها في الزراعة، الصناعة، النقل، القوى العاملة، الدفاع، الكهرباء، الاتصالات، وتوفير المياه، مباشرة أنت بعدها خطة التنمية الوطنية الثالثة التي تغطي الفترة من 1975م إلى 1980م والتي كانت أكثر طموحا من الخطة الثانية أين تم التركيز فيها على الريف والتنمية والجهود الرامية إلى تجديد القطاع

الزراعي، وركزت خطة التنمية الوطنية الرابعة من سنة 1981م إلى 1985م على دور الخدمات الإجتماعية والخدمات الصحية، أين كانت أهداف هذه الخطة ترمي إلى الزيادة في الدخل الحقيقي للمواطن العادي، وكذا الإعتماد على الموارد البشرية في البلاد والعمل على تخفيض مستوى البطالة، كما عرفت هذه الفترة أيضا الثورة النفطية الهائلة وإطلاق الثورة الزراعية وتصفية الفقر. (1)

ثم تأتي فترة خطة ما بعد الخطة الرابعة من 1985م إلى 1990م وشهدت هذه الخطة إنشاء مديرية الأغذية والطرق والريف وذلك في عام 1985م بغرض توفير البنية الأساسية الريفية في البلاد وهذا بحسب القانون بموجب المرسوم رقم 4 لسنة 1987م.

ويتضمن برنامج المديرية تنظيم وتعبئة السكان المحليين لتعزيز أو تسهيل التفاعل بين الحكومة والشعب، وبالإضافة إلى ذلك طلب من المجتمعات المحلية تشكيل نقابات أو جمعيات والغرض منها توفير مرافق مشتركة لأنفسهم، توفير البنى التحتية الريفية مثل الطرق الفرعية الريفية والمياه الريفية والمرافق الصحية والسكن الريفي وتعزيز الأنشطة الإنتاجية مثل الأغذية والزراعة والتصنيع الريفي والتكنولوجيا، وقد تم وضع خطة تنفيذ من أجل تحقيق هذه البرامج من خلال مرحلتين: تميزت المرحلة الأولى في توفير المياه لـ 250 مجتمعا محليا في كل ولاية من الولايات الاتحادية لبناء 90.000 كلم من الطرق الفرعية، أما المرحلة الثانية فقد بدأت في سنة 1987م وذلك سعيا لتكملة الأهداف المسطرة. (2)

كما عرفت الفترة أو المرحلة مجموعة من المبادرات تمثلت في المبادرة الأولى بتاريخ 1982م تحت إسم الإستقرار (الإقتصاد)، وكانت السياسة الرئاسية تتمثل في إدارة الطلب، أما الثانية فجاءت في سنة 1986م، تحت إسم التكيف الهيكلي (برنامج)، وتمثلت في تحرير

¹ - "national development in Nigeria: issues challenges prospects "journal of republic administration and policy research, vol.3:, November 2011,p 238.

² - Oye Ademyi Joseph, **national development strategies : challenges and options**, department of sociology landwark university, Onu-araw, pmb 1001 kawara state, Nigeria, april 2014, p55.

الإقتصاد ،وفي سنة 1988م جاءت المبادرة على إسم برنامج الخصخصة تقوم على بيع المؤسسات العمومية، وفي سنة 1993م أتت مبادرة توجيه لبرنامج الخصخصة وذلك في إطار المراجعة ورفع القيود على المؤسسات، ثم في سنة 1997م جاءت هذه المبادرة تحت إسم الرؤية (2010) وذلك بشراكة القطاعين العام والخاص.⁽¹⁾

ثانيا :المرحلة الممتدة من 2001م إلى غاية 2016م: جاءت الجمهورية الثالثة بقيادة أوباسنجو في الفترة الممتدة من سنة 1999م إلى 2007م مع البرنامج الوطني للقضاء على الفقر، والإستراتيجية الوطنية للتمكين الإقتصادي والتنمية وجدول أعمال الإصلاح القطاعي.

وأشارت إلى رؤية عام 2020م وكثيرا ما تقام هذه الرؤى الإنمائية والسياسات والبرامج جنبا إلى جنب مع الأهداف والمعاهدات والإتفاقيات والبروتوكولات وما الى ذلك ،والتي لا يقتصر عليها الزعماء السياسيون وعادة ما تدخل لجنة التخطيط الوطنية في التبعة التفصيلية للرؤى أو البرامج أو السياسات، فعلى سبيل المثال تم تجميع هذه البرامج على نحو جيد لدرجة وجود مخططات لبرنامج المستوى الحكومي لتمكين الدولة وإستراتيجيات التنمية (اليدس) وبرنامج المستوى المحلي والتمكين الإقتصادي المحلي وإستراتيجيات التنمية وبرنامج المستوى المجتمعي لتمكين المجتمع المحلي (سيدس) .

ولدى الحكومة الإتحادية الحالية بقيادة يارادو **yar'adua** جدول أعمال من سبعة نقاط للسلطة والطاقة والزراعة والأمن الغذائي وخلق فرص العمل والتعليم النوعي والوظيفي والنقل الجماعي وإصلاح الأراضي، وفي غضون 16 شهرا تم تعديل هذا البرنامج من أجل

¹ -Eric K .Ogunlaye , " Global value chaine developement and structural transformation in Nigeria", **Africa economic brief**, vol5, issue 2, 2014, pp3-5.

إصلاح دلتا النيجر وقطاع الطاقة وإعادة بناء رأس المال البشري وتسريع الإصلاحات الإقتصادية والأمن.⁽¹⁾

عرفت أيضا برنامجين من أجل معالجة الفقر، الأول يتمثل في برنامج التخفيف من وطأة الفقر (باب) وكان بين فترتي جانفي وسبتمبر 2000م أين كان الخريجون العاطلون عن العمل يحصلون على راتب شهري يقدر ب 500 نونج النيجيري.

أما البرنامج الثاني المتمثل في البرنامج الوطني لإستئصال الفقر (نابيب) الذي أطلقه الرئيس أولسيغون أوباسانجو في فترة كانون الثاني (يناير 2001م) وهو عكس برنامج تخفيف وطأة الفقر، فإن برنامج الوطني للقضاء على الفقر هو برنامج دائم مصمم للقضاء على الفقر في نيجيريا، من خلال عدد من الإستراتيجيات الفرعية الأخرى التي تشمل برنامج إكتساب القدرات، وبرنامج المرفق الإلزامي، وجميع هذه الإستراتيجيات مصممة أساسا للمساعدة لعدد العاطلين عن العمل في نيجيريا للحصول على بعض المهارات المفيدة والتي يمكن أن تساعد في الإعتماد على أنفسهم.⁽²⁾

عندما تولى الرئيس عمر يارادو Umaru yar'adua الحكم في سنة 2007م قدم برنامج تحت إسم سبعة جداول أشار فيه إلى معالجة ما يلي: توطيد الطاقة، الأمن الغذائي والزراعة، خلق الثروة وفرص العمل، إصلاح الأرض، الأمان والنوعية وعملية التعليم، وأعرب

¹– M.K. Suleiman, N.R. Bhat, S. Jacob and R.R. Thomas", Germination Studies in *Ochradenus baccatus* Delile., *Peganum harmala* L. and *Gynandris sisyrinchium* Parl ", science alert, disponible sur le site: : <http://scialert.net/fulltext/?doi=rjss.2011.58.6>, le 04/06/2017 a 14h.

² –Soli Gafforo Gawaba," rural economic development implantation of policies in Nigeria " **international journal of academic research in business and social sciences**, vol03, n°02, February, 2013, p8.

عن أمله بالدفع بنيجيريا من أجل أن تصبح واحدة من أكبر عشرين إقتصاديات العالم بحلول عام 2020م من خلال برنامج يسمى "المرونة" الرؤية 20: 2020م.⁽¹⁾

وفي حلول عام 2009م تبنت الحكومة هذه الرؤية 20/2020م ولكن هذا يتطلب نمو إقتصاديا يقدر بحوالي 13.8% في العام، والتحول من الإقتصاد الموجه نحو السلع (الزراعة، الإنتاج النفط الخام) في الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد يقوم على الصناعة والتصنيع والخدمات، من أجل تحقيق هذه الرؤية 20/2020م وضعت الحكومة إستراتيجية متوسطة الأجل وبرنامج التحول (TA) عام 2011م-2015م والتي تتماشى مع الرؤية، وقد تم بناء TA2 نحو تسعة أهداف مالية حكيمة وسياسة نقدية سليمة، الحكم الراشد والمؤسسات الفعالة، رأس المال البشري، تطوير البنى التحتية، توزيع البرنامج والمشاريع الرئيسية في القطاع، تعزيز النمو والتنمية المستدامة، إستراتيجية تمويل وتنفيذ السياسات والبرامج والمشايع الرئيسية، ويعتبر تطوير البنية التحتية الأساسية (الكهرباء والطرق والسكك الحديدية وتحويل القطاع الزراعي) ضروري لنجاح عملياتها وفيما يتعلق بالبنية التحتية والإستراتيجية لخلق بيئة جاذبة للإستثمارات كما يعتبر برنامج TA هو برنامج الحد من الفقر.⁽²⁾

المطلب الثاني: أسباب فشلها

عرفت السياسات التنموية التي إتبعتها دولة نيجيريا فشلا في بلوغ التنمية نظرا لعدة عوامل وأسباب ومشاكل ساهمت في عرقلة مجمل السياسات التي إتبعها نيجيريا منذ إستقلالها إلى غاية اليوم.

من هذا المنطلق سنتطرق إلى أسباب فشل السياسات التنموية النيجيرية، بناء على فترتين: فترة ما قبل 2001م وفترة من 2001م إلى 2016م.

¹ – YUMIA SEN, **challenge and prospecties of Nigeria's development at 50, golden/1**, jublée symposium paper at lanelton university, Ottawa, Canada, 30 September 2010, p18.

² – group de la banque africaine de développement, **république fédérale du Nigeria**, document de stratégie pays, département Orwa, janvier 2013.p25.

إن السياسات والبرامج الحكومية التي تبنتها نيجيريا منذ إستقلالها الى غاية سنة 2001م قد فشلت ويعزي ذلك للأسباب التالية: (1)

- أهداف غامضة أو غير واقعية: هي أحد الأسباب الأساسية لفشل العديد من السياسات والبرامج حيث كانت مشكلة الأهداف الغامضة هي السبب، ومثال ذلك مشروع التعليم الأساسي العالمي أين كان هدف هذا المشروع مساعدة حوالي 200 مليون مراقق حتى الفئات المحرومة للحصول على أساسية التعليم، ويرجع فشل هذا المشروع لأهدافه غير الواقعية، كما أنه يفتقر للأدوات (التمويل لتحقيق هذا الهدف).

- مشكلة البيروقراطية: تتضح في طبيعة ونمط توزيع السلطة داخل الحكومة المحلية حيث أنها تؤثر على تنفيذ السياسات وهذا بسبب عدم وجود خطة واضحة تفصل بين الإدارة والمشرفين ما يؤدي إلى نشوء نزاعات حول الإشراف على هذه السياسات والبرامج بين المستشارين والسياسيين.

- عدم كفاية التمويل: يعتبر إفتقار التمويل في مستويات الحكومة النيجيرية وهذا في تنفيذ السياسات سبب في ضعف الخدمات الأساسية واللوجيستكية، حيث أن الإعتماد الكبير على النفط كمورد واحد من الإيرادات هذا ما يؤدي إلى ضعف القاعدة المالية للحكومة في حالة عدم إستقرار أو فشل السوق النفطية في أي وقت ما يؤثر أيضا على السياسات والبرامج الإقتصادية لدولة نيجيريا.

¹ – Soli Jafafaro, "Bank Fraud and Preventive Measures in *Nigeria*: An Empirical Review " department of business administration, koji state/1 university Angela, France, **international journal of academic research in business and sciences**, February 2013, vol 03, N°02, pp9-10.

- **مشكلة الاتصال:** التواصل عملية إدارية هامة جدا في عملية تنفيذ السياسات والبرامج بشكل فعال، ولذا وجود قنوات الإتصال على مختلف مستويات الحكومة غالبا ما تكون غير كافية ما يعطي مجالا للتضليل في التنفيذ الخاطئ للسياسات والبرامج على مستوى الحكومة النيجيرية.

- **عدم الإستقرار السياسي:** كانت البيئة السياسية والاجتماعية والإقتصادية في نيجيريا تتسم بمناخ غير مستقر وكساد إقتصادي، ونتيجة لهذا المعدل المرتفع من عدم الإستقرار في النظام السياسي شهدت البلاد سلسلة من التغيرات وإصلاحات هيكلية متكررة مما أثر سلبا على تنفيذ السياسات. (1)

أما بخصوص المشاكل التي واجهت نيجيريا في الفترة الممتدة من 2001م إلى غاية 2016م يمكن إدراجها في مجموعة من النقاط وهي:

- **عدم وجود قدرة تنفيذية مسؤولة عن صياغة وتنفيذ الخطط:** حيث فشلت بعض الخطط التنموية السابقة لأن هناك مشاورات قليلة أو معدومة، فالتخطيط من المفترض أن ينطوي على إستشارة الحكومة المحلية وهذا لم يحدث في نيجيريا. (2)

- **الامبريالية:** والتي ظلت تعرقل جهود التنمية في العالم الثالث منها دولة نيجيريا، حيث كان هيكل الإمبريالية المتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات، هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والمساعدات الخارجية، التي تقف ضد جهود بلدان العالم الثالث منها نيجيريا، أين كان الإعتماد المفرط على الشركات المتعددة الجنسيات في تنفيذ مشاريع التنمية أثر سلبا، حيث عرفت دولة نيجيريا تهربا ضريبيا من طرف هذه الشركات ويظهر هذا في الدراسة من برنامج action ed

¹ - Ibid, pp9-10.

² - Loweli, Olawatoyen, op.cite, pp9-10.

لعام 2012م التي توصلت أن نيجيريا وبلدان إفريقية أخرى فقدت نحو 49 مليار دولار من خلال هذا التهريب الضريبي.⁽¹⁾

- تم تحديد الفساد على أنه العقبة الرئيسية التي تعوق النمو السريع وتنمية الإقتصاد النيجيري، حيث أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية تقيم مستوى الفساد في البلدان في جميع أنحاء العالم، أكد أن دولة نيجيريا البلد الأكثر فسادا وهذا ما يعرقل دائما التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها⁽²⁾، كما أظهرت العديد من الدراسات للباحثين النيجيريين الأثر السلبي للفساد على الدولة النيجيرية منها نجد دراسة لـ أكينديل Aquindale لسنة 2005م تركز على العلاقة بين الفساد والتنمية أين أجرت تحقيقا تجريبيا بين المتغيرات المتمثلة في معدل الإنتاج والعمالة ورأس المال وعدم الإستقرار السياسي ومؤشر الفساد وتوصلت إلى أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين الفساد والتنمية، ويخلص إلى أن الفساد مهما كان شكله غير مواتي للتنمية في المجتمع، وأطروحة الباحث أوزيوما UZIUMA سنة 2007م عنوانها "الفساد معضلة تنظيمية في نيجيريا" أين يرى أنه توجد العديد من العوامل المسؤولة عن الفساد التي تؤدي إلى فشل السياسات التنموية وتتمثل هذه العوامل في المؤسسات العمومية الضعيفة والضغط الممتد على الموظفين العموميين والتنافس العرقي⁽³⁾، كما توجد دراسة أخرى للباحث فابيو FABIO وباحثين آخرين في سنة 2011م التي تناولت تحليل عواقب الفساد على الإستثمار

¹ – Ibid , p.04

² – Ghono , op cit , p02

³ – "Nigeria edition", **African social and educational journal**, faculty of business administration, IMO state university, N°1, vol 03, april 2014, p03.

في نيجيريا أين توصلوا أن مؤشر الفساد المرتفع أدى إلى انخفاض الإستثمار وبالتالي انخفاض مستوى النمو الإقتصادي بنيجيريا.⁽¹⁾

- **الصراعات الاثنية:** تعتبر من أحد أهم العوامل التي أثرت بشكل كبير على أوضاع التنمية خلال هذه الفترة نذكر منها أزمة الهضبة (هضبة خوسيه) وهي أكثر مأساوية من بين هذه الصراعات بسبب طابعها الدائم وإشتراك المسلمين من البلدان المجاورة فيها، حيث عرفت أعمال عنف دموية في الأعوام 1994م و2001م و2002م، 2008م و2010م وفسرت أزمة الهضبة (أزمة خوسيه) على نحو مختلف كأزمة دينية وعرقية وسياسية، وخلال الفترة 2002م و2004م إنتقل العنف إلى المناطق الريفية في يلوا ولانغتاناغ وشندام وويس وكنام وكانكي وميكاناغ⁽²⁾، كما عرفت نيجيريا صراعات في منطقة دلتا ظهرت مع بداية السبعينات من القرن الماضي وذلك بسبب التوتر الذي نشب بين شركات النفط الأجنبية وعدد من المجموعات العرقية التي تسكن هذه المنطقة إذ تصاعدت الأزمة منذ 24 سبتمبر 2004م، مما أدى إلى عسكرة المنطقة بأكملها وظهور عصابات مسلحة من أبرزها حركة تحرير دلتا النيجر **mend** والتي يقودها **هنري أوكادا** ومجموعة أخرى من الحركات التي ظهرت في تلك الفترة، بالإضافة إلى حركة دلتا النيجر وأعلنت هذه الحركة Mend من عام 2008م بيانا تعلن فيه أن ميليشياتها قد أعلنت حربا في جميع أنحاء منطقة دلتا النيجر وشملت هذه الحرب خطوط الأنابيب ومرافق إنتاج النفط والقوات المسلحة التي تحميها وأدت هذه الصراعات إلى تدهور الأوضاع في المنطقة، وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2008م

¹ - كمال الدين ابراهيم، " الفساد والتنمية الاقتصادية: الادلة من نيجيريا"، المجلة العربية لإدارة الأعمال والإستعراض الإداري، المجلد(03)، العدد (02)، أكتوبر 2013، ص3.

² - D. Phiil. **conflict and safeguards in Nigeria : impact on development prospect and lives of mades, conflit and rebellion in Nigeria by obadia mellavia, 2012, p16.**

خسرت نيجيريا مليار دولار من عائدات النفط فضلا عن سقوط المئات من القتلى في دلتا النيجر.⁽¹⁾

- كما عرفت أيضا نشاطا للطائفة بوكو حرام التي ظهرت في عام 2001م في مدينة مايدجوري في شرق البلاد، وقد قرروا الانتقال إلى ولاية بوبي المجاورة، وعرفت بوكو حرام ممارسات أهمها قتل المئات وإقتحام مراكز الشرطة في عام 2009م وفي سبتمبر 2010م قامت بإطلاق سراح المئات من السجناء من سجن مايدجوري، وأما في ديسمبر 2010م الهجوم على ثكنة أبوجا، وكما قصفوا مقر الشرطة في جانفي 2011م، وفي نفس السنة قاموا بقصف مقر الأمم المتحدة في أبوجا، وفي جانفي 2012م هجمات هائلة في كانوهوما أسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص وعدة أعمال أخرى...إلخ، كما كان للتمرد والعنف المستمر أثرا سلبيا كبيرا على الإقتصاد الإقليمي وقد تم نقل المغتربين اللبنانيين والهنود الذين أقاموا أعمالا في "كانو" تعود لعقود إلى أبوجا والجنوب، وقد ترك العديد منهم البلد تماما وشهدت الفنادق والبنوك وغيرها من القطاعات التجارية إنخفاضا في أنشطتها، كما شهدت المدن الحدودية إنخفاضا في أعمالها بسبب القيود المتزايدة على حركة المرور عبر الحدود، وفي كانو وحدها أغلق مؤخرا 126 مصنع تقريبا.⁽²⁾

المطلب الثالث: دور النظام السياسي والنفط في مشاكل التنمية بنيجيريا

لقد كان للنظام السياسي الذي إتبعته الدولة النيجيرية أثرا واضحا في الأوضاع التي وصلت إليها خصوصا في الطريقة المتبعة في عملية توزيع العائد أي ما يعاب على النظام

¹ - هيفاء احمد محمد، " ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا :دراسة حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، العدد (46)، 8 نوفمبر 2016، ص ص 109-111.

² - Ghono، op.cit، pp 19-21.

السياسي النيجيري هو أدائه التوزيعي غير العادل، إضافة إلى الدور السلبي الذي لعبه النفط في تدهور الأوضاع بنيجيريا.

طالما كان موضوع التمويل الفيدرالي أحد المشاكل التي كانت تعاني منها الدولة الفيدرالية النيجيرية، والذي أثر على التنمية خصوصا وأنه كان يتعلق بالنفط حيث أن تقسيم الدخل في نيجيريا كدولة فدرالية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مستويين في التقسيم وهما:

التقسيم العمودي ومستوى التقسيم الأفقي، فالتقسيم العمودي في هذا المستوى يتم فيه تقاسم الدخل بين الحكومة المركزية ومجموع الولايات والحكومات المحلية بحيث هو يتعامل مع الإيرادات التي تجمعها الحكومة المركزية وكم من الإيرادات التي ستبقى على مستوى الحكومة المركزية وكم من الإيرادات التي يجب تحويلها إلى مستوى الحكومات الفرعية، ونلاحظ منذ سنة 2004م كانت نسبة الإيرادات المخصصة للحكومة الفيدرالية حوالي 52.68%، أما بالنسبة للحكومات الفرعية (الولايات) 26.72% والحكومات المحلية 20.60%⁽¹⁾.

أما عن مستوى التقسيم يشير تقاسم الإيرادات على المستوى الأفقي إلى مجموع المبادئ والمعايير التي تحددها الحكومة المركزية لهذا التخصيص بين الوحدات دون الوطنية (الولايات) بسبب إستمرارية عملية إنشاء ولايات جديدة في السياسة النيجيرية برزت هناك مشكلة تتعلق بالتوزيع الأفقي للعائدات وذلك فيما يخص طبيعة هذه المعايير وصيغتها وأوزانها النسبية، وقد وضعت مجموعة من المبادئ بغرض تقاسم العائدات الأفقية كما تتمثل هذه المبادئ في مبدأ الكفاءة ومبدأ التكافؤ.

¹ - نعيمة زاوي، " الصراعات الإثنية والدينية في إفريقيا: دراسة بنيجيريا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2015، ص ص 128 - 129.

أما بالنسبة للمعايير فهناك معيار المساواة بين الولايات، وكذا معيار عدد السكان وعامل التنمية الإجتماعية ومعيار الإشتقاق وهذا الأخير يشير إلى أنه يجب أن تعاد نسبة محددة من الإيرادات المحصل عليها ضمن الحكومة الاتحادية إلى الحكومات الفرعية وذلك مقارنة بما تعمل على تحصيله، كما سيطر معيار الإشتقاق على ممارسات تقاسم العائدات المالية الأفقية خلال مراحل مبكرة من السياسة المالية في نيجيريا، ونلاحظ أن نسبة الإشتقاق إنخفضت من 50% في سنة 1966م إلى نسبة 3% سنة 1993م وفي سنة 1995م وتحت هذه الضغوطات أقر الرئيس الجنرال أباشا بزيادة صيغة الإشتقاق إلى 13%، وقد تم تبني وإقرار نفس صيغة الإشتقاق في دستور 1999م وذلك من خلال المادة 163.⁽¹⁾

وقد أدت هذه السياسة المالية من طرف الحكومة الفيدرالية النيجيرية إلى تعزيز التفاوت بين المناطق والفقير حيث أن الدراسة التي تبناها الباحث **Siri Aas Rusted** في مقالة تحت عنوان:

Nigeria sharing and conflict in Nigeria: Power sharing Agreements, negotiations and peace process.

وهي دراسة صادرة عن مركز دراسات أسلو المتخصص في دراسة الحروب والنزاعات (PRIO) حيث قام الباحث بتصنيف الولايات طبقا للإمتدادات الإثنية وحصّة كل واحدة منها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الولايات الشمالية تحصلت على عائدات تقدر بـ 51.83 %، أما الولايات الجنوبية فتحصلت على عائدات تقدر بـ 48%⁽²⁾، هذا ما أدى في منتصف عام 2004م أن تكون 18 دولة (حكومة محلية) عمليا مفلسة وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.⁽³⁾

¹-عابد، مرجع سابق الذكر، ص ص 112-118.

²- نفس المرجع الأنف الذكر، ص 119.

³ -Soli.op.cit, p p 18-19.

منذ سنة 2006م تخوض أبرز الحركات المسلحة في ولاية دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا حربا شاملة في هذه المنطقة ضد السلطة المركزية في أبوجا والشركات النفطية الغربية العاملة في جنوب نيجيريا مطالبة إياها بمغادرة المنطقة وتبنت حركة تحرير دلتا النيجر عمليات مسلحة بانتظام وتؤكد أنها تنشط باسم السكان المحليين في دلتا النيجر من أجل توزيع أفضل للعائدات النفطية.⁽¹⁾

وعرفت فترة ثماني سنوات من رئاسة الرئيس ألوسيجون أوباسانجو، حيث جرت ممارسات الفساد على مستوى عال من الإفلات من العقاب، وقد أظهرت السجلات أيضا أن شركة البترول الوطنية النيجيرية هي في صلب الممارسات الفاسدة الرئيسية في صناعة ما يتعلق بالممارسات المالية وخاصة فيما يتعلق بالإيرادات الفعلية المتحققة من بيع النفط وغيرها من البترول والموارد مثل الغاز الطبيعي، ومثال على ذلك فإن التقرير الذي أعدته اللجنة المالية لتخصيص إيرادات التعبئة (PMAFL) إلى أن أربعمئة وخمسة وأربعون ألف (445000) برميل من النفط الخام المباعة من قبل شركة النفط الوطنية النيجيرية بين جانفي وماي 2002م، كما أشار في التقرير أيضا أن هناك نقص في سبعة أشهر ويمثل هذا النقص في 302N (نونغ النيجيري) مليار كإيرادات غير معلنة.⁽²⁾

وكذلك نرى أن الفساد يقف عائقا أمام القضاء على الفقر حيث قدره البنك الدولي من جهته بـ 80% من عائدات النفط التي تعود للدولة النيجيرية، حيث يستفيد الشعب النيجيري إلا بـ 1% من النفط، فأغلب النيجيريين يعيشون على أقل من 1 دولار أمريكي في اليوم،

¹ - أحمد محمد ، مرجع سابق الذكر، ص112.

² - Michel M. Ogbeydi, " Political leadership and corruption in Nigeria since 1960 : A socio-economic Analysis", **Journal Of Nigeria Studies**, Vol 1, N°2, Fall 2012, p17.

ووفقا للسفارة الأمريكية في نيجيريا يحصل الفرد على أقل من 300 دولار سنويا حيث إستفادت النخب الحاكمة من إيرادات النفط أكثر مما إستفاد منه الشعب النيجيري.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى كان تأثير النفط بشكل خاص على الأوضاع الإجتماعية ،ويرى الكثير من النيجيريين خاصة علماء الاجتماع أن سوء توزيع العائدات النفطية يسبب آثارا إجتماعية سلبية على المجتمع النيجيري، فقد زاد من حدة الصراع الطبقي ،وكما تسبب إعتقاد الإقتصاد النيجيري على النفط في بروز سمات نفسية غلبت على الكثير من أبناء جيل وصفته وزيرة المالية نديدي عثمان بأنه جيل الكسالى ولخصت أثر إعتقاد هذا الجيل على الدخل السهل الناجم عن النفط بقولها: " لقد جعلنا البترول كسالى"، فعندما كنت طفلة تعلمت أنه يجب أن أستخدم عقلي وأجتهد لكي أنجح، أما جيل البترول الحالي فلا يهتم بذلك ولا حتى يفكر به ولقد أفسدنا البترول ،وهذا ما دفع كذلك الرئيس بنفسه بالإعتراف بذلك في نوفمبر 2003م، أمام حشد كبير بقوله " لقد أعمانا البترول والغاز وأبعدنا عن قيمنا بل جعلنا أكثر توحشا وقسوة".⁽²⁾

¹-عابد، مرجع سابق الذكر، ص106.

²- محمد عبد العاطي، " النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد"، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/dd3022de-db4c-4c8b-a4e8-96ec72bb6c6c> ، يوم 15 جوان

2017 على الساعة 15h.

المبحث الثالث: إقتراحات تفعيل التنمية في الدول الريعانية النفطية بإفريقيا

في ظل الأوضاع التي تعيشها الدول الريعانية النفطية بإفريقيا في مجال تحقيق التنمية وذلك بسبب تأثير طبيعة الدولة الريعانية ودور النفط السلبي في هذه الدول، سنحاول تقديم مجموعة من الإقتراحات من خلالها يمكن معالجة هذه المشاكل للوصول إلى تحقيق التنمية.

المطلب الأول: إقتراحات تفعيل التنمية في دولة نيجيريا

تعرف نيجيريا مجموعة من العقبات والمشاكل التي تصعب من تحقيق التنمية وهذا بفعل وجود أسباب ولذا سنحاول تقديم إقتراحات وحلول من أجل التغلب على العقبات التي تقف أمام تحقيق التنمية.

إن الإقتراحات المقدمة لدولة نيجيريا لا يمكن تطبيقها على الدول الأخرى لأن طبيعة ومشاكل دولة نيجيريا تختلف عن الدول الأخرى، ولكن هذا لا يمنع الاستفادة من هذه الإقتراحات وهذا بغية تطوير الحلول وبما يلائم أحوال وتطلعات دولة نيجيريا، وهذه الإقتراحات تتمثل فيما يلي:

1- العمل على تحضير البيئة الملائمة من أجل تفعيل التنمية، ويكون هذا من خلال

توفر إرادة سياسية تسعى للوصول إلى التنمية.

2- السعي نحو القضاء على الفساد المنتشر في كل مستويات الدولة، تشديد الرقابة

خاصة على المال العام، وسن القوانين التي تقضي بمحاكمة كل من يتسبب في

قضايا الفساد.

3- إرساء القوانين والتشريعات المختلفة وهذا من أجل الحفاظ على البيئة.

4- القضاء على مختلف النزاعات المنتشرة في البلاد،و يكون ذلك بالتوزيع العادل

لعائدات النفط،و من ثمة تحسين المستوى المعيشي للمجتمع النيجيري ،مايقلل من

النزاعات والصراعات التي تطرب أمن الدولة.

5- العمل على جمع مختلف الإمكانيات المساعدة من أجل الوصول الى التنمية من خلال الموارد المالية والبشرية والقانونية.

6- إتباع سياسة تربوية تقود إلى خلق جيل يتسم بلابتكار والإعتماد على النفس،و الهدف الرئيسي هو السعي نحو الوصول إلى تنمية تمس مختلف المجالات وإقتصاد منتج يكون خارج المحروقات، وكذلك جعل النفط نعمة وليست نقمة على الدولة وهذا من خلال إتباع برامج وسياسات دقيقة ومتابعة حتى يتم الوصول إلى التنمية ،وذلك خلال فترة زمنية معينة أي أن تكون هذه الخطط مدروسة.

ولبلوغ هذا الهدف كمرحلة أولى على الدولة النيجرية السعي نحو التخلص من المشاكل بواسطة وضع برامج إصلاحية تكون قصيرة وبعيدة المدى، وهذه الأخيرة تمس سوء التسيير والفساد الذي تعرفه دولة نيجيريا في جميع الميادين، وكذا مشكلة الصراعات الإثنية أين يتم معالجة الأسباب المؤدية لحدوثها التي تكون غالبا مشاكل في توزيع الإيرادات النفطية والصراعات الدينية والعرقية ويتم معالجة هذه الصراعات من خلال حسن توزيع الإيرادات النفطية وإتباع سياسات تقوم على القضاء على المشاكل المؤدية إلى نشوء هذه الصراعات العرقية وهذا تدريجيا، وكذلك العمل على إصلاح المنظومة الإدارية بهدف حل مشاكل البيروقراطية التي تعرفها الدولة، وأيضا معالجة مشاكل البيئة التي سببها النفط.

والهدف من هذه المرحلة هو تهيئة الظروف والطريق نحو تبني برامج تنموية ناجحة بالقضاء على المشاكل والعقبات أو على الأقل التقليل منها.

أما بخصوص المرحلة الثانية فيتم الإنطلاق بالعمل بها عندما تتوفر كل الإمكانيات والظروف الملائمة للبدء فيها، حيث يتم تبني هذه البرامج والإستراتيجيات التي تتماشى مع طبيعة الدولة النيجرية، لذا نرى أنه على الدولة أن تركز على التنمية المحلية نظرا لطبيعة النظام الفيدرالي الذي تتبعه نيجيريا ويكون هذا من خلال تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني والتشريعات وكذا القطاع العام، والتركيز على إستراتيجيات متنوعة تقوم على تفعيل

مختلف القطاعات التي تكون خارج المحروقات، وتعتبر إستراتيجية التنمية الزراعية أهم الإستراتيجيات بسبب أن دولة نيجيريا كان إقتصادها زراعيا بإمتياز قبل إكتشاف وإستغلال النفط.

وفي هذه المرحلة ستقوم نيجيريا بإختيار أحد البرامج والإستراتيجيات التي يضمن لها تحقيق النمو.

أما المرحلة الثالثة فيجب العمل على تدعيم النمو المحقق من خلال تشجيعه والعمل على تطويره، ويكون هذا بوضع تسهيلات والدعم بهدف الحفاظ على وتيرة النمو المحقق في المرحلة الثانية والعمل على الخروج من التبعية النفطية للدولة وهذا بإتباع سياسة تعكس هذا الهدف من خلال قوانين تشجيع الإستثمار وتقليص القيود الجمركية، ومختلف القوانين المحفزة التي ستحافظ على وتيرة الإستراتيجية المتبعة والنمو المحقق، وفي ظل هذه الوتيرة ينبغي الخروج من التبعية النفطية وذلك بإنشاء صندوق يقوم بتسيير عوائد النفط بطريقة شفافة ديمقراطية، حيث يقوم بتقسيم العائد النفطي على أربع نواحي أولا تكون نسبة منه موجهة إلى القطاع الإجتماعي من أجل تحسين ظروف الحياة الإجتماعية وثانيا توجيه مجموعة من الموارد نحو مختلف الحكومات المحلية في البلاد، وذلك بطريقة عادلة وفقا لمعايير معينة التي لا ينبغي أن تؤدي إلى حدوث مشاكل.

أما ثالثا العمل على دعم النمو الإقتصادي بشكل لا يعرقل النمو ويكون من خلال دعم الصناعات بالموارد الأولية أو الأموال وكذلك العمل على تخفيض التمويل لخزينة الدولة من العوائد النفطية بشكل تدريجي تماشيا مع النمو الإقتصادي والعمل على إستثمار الأموال النفطية في مشاريع مربحة داخل وخارج الدولة النيجيرية، ورابعا العمل على الحفاظ على سلامة البيئة من عمليات إستخراج النفط.

أما فيما يخص المرحلة الرابعة العمل على تحويل النمو الذي تم تحقيقه وجعله مستمرا ومتواصلا وذلك بهدف تحقيق التنمية والخروج من التبعية وطابع الدولة الريعية النفطية لدولة نيجيريا أين يكون لها إقتصادا متنوعا وفعالا.

المطلب الثاني: إقتراحات تفعيل التنمية في الدول الريعية النفطية بإفريقيا

تشارك الدول الريعية النفطية الإفريقية في مجموعة من المشاكل التي صعبت من عملية تحقيق التنمية، ولهذا حاولنا تقديم إقتراحات وحلول من أجل معالجة مشكلة عدم تحقيق التنمية في هذه الدول، وتشمل هذه الإقتراحات:

1- ضرورة وجود رغبة سياسية واضحة من أجل تحقيق التنمية والخروج من الطبيعة الريعية للدولة.

2- العمل على تفعيل المؤسسات القضائية من أجل مكافحة والقضاء على الفساد بهدف إرساء الشفافية في عمليات تسيير الموارد المالية ونظام الحكم.

3- العمل على خلق جيل يتسم بالإتكال على النفس وقدرة الإبتكار.

4- وضع الأسس السياسية والتشريعية التي تساعد على التنمية في الميدان الإقتصادي والسياسي.

5- رصد الإمكانيات والموارد والخبرات اللازمة من أجل تحقيق التنمية وتتمثل هذه الموارد في الإمكانيات المالية والمادية بالإضافة إلى الموارد البشرية الكفوة في مختلف المجالات.

- وضع أهداف رئيسية من أجل الخروج من طبيعة الدولة الريعية النفطية للدول الإفريقية، وذلك في مدة زمنية معينة وتتمثل هذه الأهداف في:

- الوصول إلى أن تكون ميزانية الدولة مبنية على خمسة بالمائة من العائدات النفطية.

- النهوض بالقطاعات خارج المحروقات المتمثلة في قطاع الصناعة والزراعة والسياحة.
- الوصول إلى تحسين ظروف الحياة المعيشية للمجتمع وفقا لتقارير هيئة الأمم المتحدة.
- السعي إلى الوصول للإستفادة المثلى من النفط في الميدان الإقتصادي والإجتماعي.
- بلوغ تحقيق مبدأ الديمقراطية والتشاور والإستقرار السياسي في الحياة السياسية لهذه الدول.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مجموعة من البرامج المتتابعة ذات مدة قصيرة خاصة في الميدان الإقتصادي من خلال إتباع مجموعة من الإستراتيجيات التنموية المتمثلة في إستراتيجية التنمية الزراعية أو التنمية الصناعية أو إستراتيجية التنمية النقدية أو إستراتيجية تنمية الصادرات أو إستراتيجية تنمية إعادة التوزيع أو إستراتيجية تنمية الاعتماد على الذات حيث يتم إختيار إحدى هذه الإستراتيجيات بناءا على مميزات وخصائص وطبيعة وإمكانيات الدولة، ويكون هذا بإعداد قوانين وتسهيلات لازمة لتبني هذه الإستراتيجيات والهدف الرئيسي في هذه المرحلة هو تحقيق النمو.

أما في المرحلة الثانية العمل على تدعيم النمو المحقق، وذلك من خلال تشجيعه والعمل على تطويره بمختلف التسهيلات وهذا من أجل الخروج من تبعية إقتصاد النفط ويكون هذا من خلال إنشاء منظومة إقتصادية تساهم فيها مختلف الفواعل مثل: وذلك بالعمل على تشجيع الإستثمار وتقديم تسهيلات إقتصادية من أجل المحافظة على عملية النمو والتطوير، أما فيما يخص الجانب الثقافي غرس مبادئ التفكير والتطوير والإبداع، أما الجانب العلمي وذلك بتزويده بالموارد البشرية الكفوة، والعمل على إنشاء صندوق أو جهاز

أو جهة تكون خاضعة لرقابة البرلمان أي السلطة التشريعية، وكذلك خاضعة للسلطة التنفيذية تقوم بعملية تسيير العائد النفطي ويكون هذا من خلال:

- إستعمال المورد النفطي في الإنفاق على الصحة والتعليم وعملية التأمين (الضمان الإجتماعي)، أو إستثمار النفط في مجال الصناعات التحويلية والكيمائية داخل البلاد.

- العمل على إستفادة الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر من هذا المورد مثل الحصول على الغاز.

- العمل والحرص على سلامة البيئة داخل هذه الأماكن المنتجة للنفط وهذا بواسطة تشريع القوانين والرقابة، والهدف الرئيسي لهذا الصندوق هو العمل على متابعة إستغلال النفط بشكل شفاف أولا وإخراج إقتصاد الدولة من التبعية النفطية ويكون هذا تدريجيا.

أما فيما يخص المرحلة الثالثة فيها يبرز الإقتصاد كقوة ومصدر تمويل للدولة ويكون هذا من خلال المحافظة على وتيرة النمو التي يعرفها الإقتصاد والسماح للدولة بالخروج من الطابع الريعي النفطي الذي يميزها وظهور إقتصاد منتج خارج المحروقات، وكذا تحقيق مؤشرات إجتماعية وسياسية تدل على بلوغ وتحقيق التنمية.

خلاصة الفصل

بناء على دراستنا لواقع التنمية في نيجيريا توصلنا إلى أن هذه الأخيرة لم تستطع بلوغ التنمية رغم الإمكانيات التي تتمتع بها، ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب.

وبتحليل أسباب فشل معظم المشاريع والبرامج والسياسات التنموية التي تبنتها نيجيريا منذ إستقلالها إلى غاية اليوم إتضح لنا أنها تتراوح بين أسباب سياسية وإدارية وأخرى إقتصادية، حيث أثرت الأسباب الإقتصادية على كل من المجالين السياسي والإجتماعي، فإكتشاف النفط في نيجيريا كان له أثرا سلبيا على مختلف القطاعات، بغض النظر عما وفره من إيرادات ضخمة للدولة، إلا أن الفساد وسوء التسيير والصراعات الإثنية والعرقية والدينية وسوء توزيع العائدات جعل من نيجيريا أفقر دولة في إفريقيا بدل كونها أقوى إقتصادات العالم، كما كان مخططا له، ومن ثمة فإكتشاف النفط في نيجيريا خلق أزمت بدل أن يحقق التنمية، فسوء إستغلاله جعله نقمة وليس نعمة.

الخاتمة

في دراستنا لموضوع إشكالية التنمية في الدول الريفية النفطية بإفريقيا تبين لنا من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتنمية أن هذه الأخيرة هي حالة تحسين لظروف الحياة من كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وحتى البيئية، وذلك بتلبية الحاجيات الأساسية لمعيشة الفرد بهدف الانتقال إلى حالة أو مستوى أفضل .

كما تعد التنمية عملا مستمرا في مجال تحسين الظروف وهذا ما تدل عليه النظريات التي عالجت ظاهرة التنمية من جانبها الإقتصادي والإجتماعي ،حيث فسرت مراحل حدوث التنمية وأكدت على الإستمرارية .

كما أن التنمية تقوم على الإستغلال الأمثل لكافة الموارد المادية والبشرية وفقا لخطط وهذا يظهر من خلال مجموعة من الإستراتيجيات والبرامج التي يتم إتباعها من أجل تحقيق التنمية ،حيث تقوم هذه الأخيرة على رصد الإمكانيات وإتباع أساليب مدروسة بهدف الوصول إلى تحقيقها.

ومن جهة أخرى، فقد توصلنا من خلال دراستنا لواقع التنمية في الدول الريفية النفطية بإفريقيا أن النفط الإفريقي عرف تاريخا طويلا منذ إكتشافه داخل القارة، إلا أن إستغلاله يتم بشكل تجاري حيث إحتل مكانة مميزة في السوق الدولية ،وهذا بسبب النوعية الجيدة التي تميزه عن نفط الأقطار الأخرى، وهذا ما أدى إلى تزايد عدد الدول المصدرة للنفط داخل القارة،حيث توجد هناك 21 دولة نفطية في إفريقيا ،ومن هذا فإنها أكبر قارة من حيث الدول المصدرة للنفط في العالم.

لقد جعل النفط الإفريقي العديد من الدول المصدرة له داخل القارة عرضة لظاهرة أو مفهوم الدولة الريفية النفطية ،حيث أن هذه الدول تستند إلى النفط في إقتصادها، حيث أكد الكثير من الباحثين خاصة في فترة الثمانينات وقت ظهور هذا مصطلح الدولة الريفية أن هذه الدول تعتمد على ناتج الإيرادات للمادة الطبيعية بصورة أساسية، حيث تكون أو تشكل

مداخل صادراتها، وهذا بنسبة مرتفعة من الإيرادات الأجنبية، خاصة النفط الذي يؤدي إلى تشكيل عائق كبير في المجال الصناعي ومختلف المجالات، وكما أن هذه الدول تقوم بإستغلال الثروة النفطية وعائداتها في الحياة السياسية والإقتصادية بشكل سلبي مثل إستغلال العائد النفطي من أجل الحفاظ على مقاعد السلطة.

وقد تم تفسير المشاكل التي تصاحب ظهور الدول الريعية النفطية من خلال مجموعة من النظريات التي حاولت الربط بين المشاكل التي تعيشها هذه الدول والعائد النفطي.

ولذا تم دراسة هذه الظاهرة في الدول النفطية بإفريقيا حيث قام العديد من الباحثين بتحديد الدول الريعية النفطية بإفريقيا التي تعاني من هذه المشكلة داخل القارة الإفريقية.

ونرى أن العديد من الدول الريعية النفطية الإفريقية قد إعتمدت على مجموعة من الخطط التنموية من أجل تحقيق التنمية، وكل دولة تختلف عن دولة أخرى من حيث تبني هذه الخطط وهذا بحسب طبيعة ومميزات كل دولة.

و بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا للفصل الثاني ننفي الفرضية الأولى التي مفادها أن الدول الريعية النفطية بإفريقيا لم تتبنى أية مشاريع أو برامج تنموية.

وبعيدا عن مشكلة الدولة الريعية النفطية ، فإن الدول النفطية بإفريقيا تعاني من مشاكل داخلية وخارجية صعبت الوصول إلى تحقيق التنمية.

أما بخصوص دراستنا لواقع التنمية في دولة نيجيريا كدراسة حالة وذلك بإعتبارها دولة ريعية بإمتياز، وإحتلالها المراتب الأولى في عملية تصدير النفط ،فقد تبين من التحليل البنوي لهذه الدولة مجموعة من المميزات حيث نرى أنها عرفت من الناحية السياسية عدم الإستقرار السياسي بسبب الحكم العسكري والإنقلابات في الفترات الماضية وكذا تعدد رؤساء الحكم منذ سنة 1999م إلى يومنا هذا، كما أن دولة نيجيريا قد إتبعّت نظاما فدراليا صعب من توحيد الأقليات، أما من الناحية الإجتماعية فإن دولة نيجيريا قد عرفت العديد من

الإثنيات، حيث إختلف الباحثون في تحديد مجموع الإثنيات الموجودة داخل البلاد، ويجمع معظمهم على وجود 250 إثنية، أما من الناحية الإقتصادية هنا تبرز لنا مظاهر الدولة الريفية النفطية حيث أن نيجيريا كانت تعتمد على الزراعة قبل إكتشاف النفط والغاز، لتصبح دولة مستوردة للمواد الزراعية بعد إكتشاف النفط، وما يؤكد هذا أيضا الوضع الإقتصادي للدولة حيث يمثل النفط 91.6 % من إجمالي صادرات الدولة، وهذا ما يؤكد أنها دولة ريفية نفطية لإعتمادها على المورد النفطي في إيراداتها الخارجية لتكون دولة ريفية نفطية بإمتياز.

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا للفصل الثالث نؤكد الفرضية الثانية التي مفادها أن أثر النفط سلبا على الإقتصاد في نيجيريا.

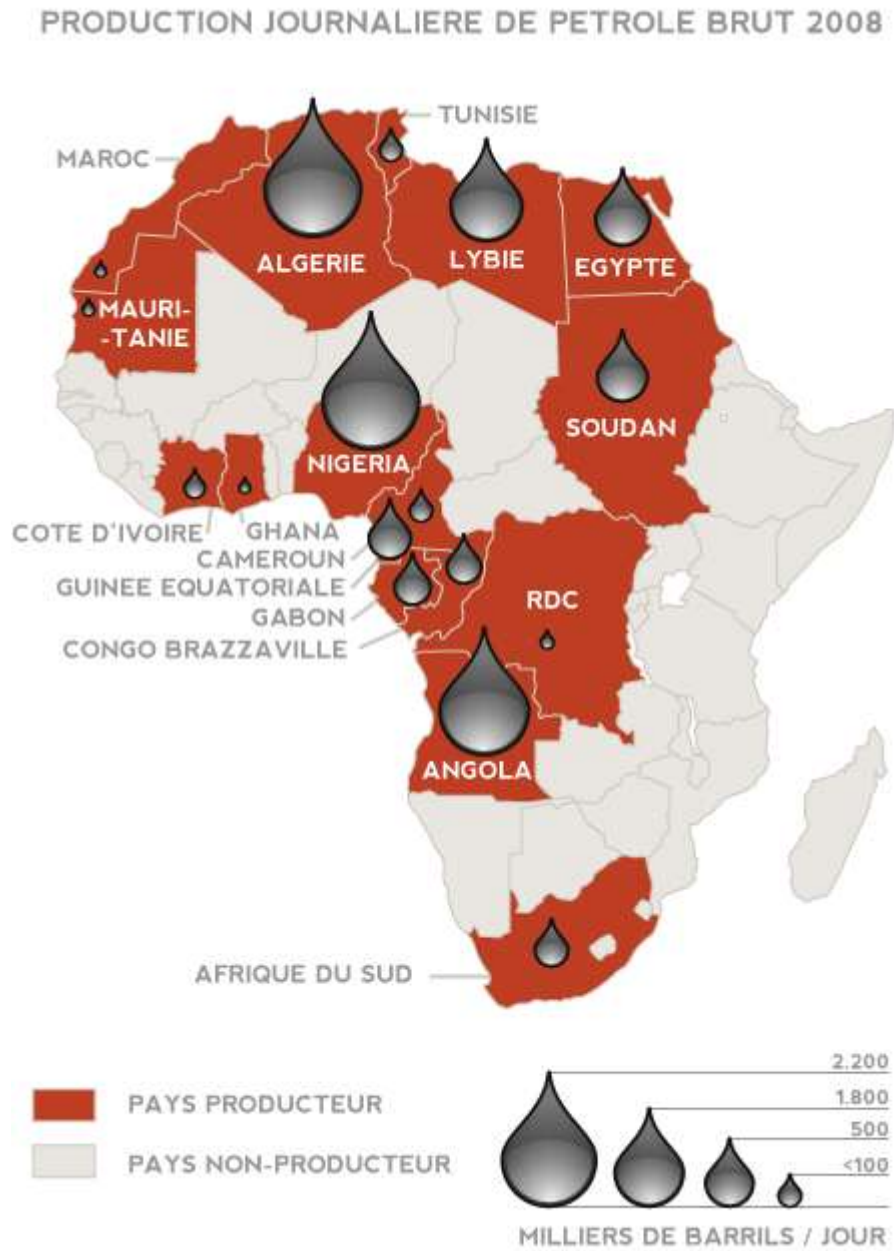
أما بخصوص مشكلة التنمية داخل دولة نيجيريا، فإنها عرفت مسارا من البرامج التنموية والخطط السياسية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، وذلك في مختلف المجالات، ولكن كل هذه البرامج لم تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المرجوة بسبب وجود عدة مشاكل مثلما هي موجودة في الدول النامية عامة كالنقص في التمويل والكفاءات... الخ، وبعض المشاكل الخاصة التي تعرفها دولة نيجيريا المتمثلة في الفساد العالي والصراعات والنزاعات الإثنية التي كانت أهم سبب رئيسي في عدم تطبيق وبلوغ البرامج التنموية داخل الدولة، وقد كان الدور السلبي للدولة الريفية النفطية واضحا في نيجيريا حيث أن النفط كان محور الصراعات والفساد الذي شهدته الدولة، وكذلك طبيعة الدولة الريفية النفطية التي تظهر من خلال عملية توزيع الإيرادات التي كانت دائما وراء نشوب هذه الصراعات داخل الدولة أين السلطة الحاكمة كانت دائما الحاصلة على النسب العالية من الإيرادات النفطية ب 51%.

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا للفصل الثالث نؤكد الفرضية الثالثة التي مفادها كلما إرتفع المردود النفطي في نيجيريا، كلما زادت حدة التوتر والصراعات.

و في الأخير وبناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال فصول دراستنا وبالأخص تلك التي إستخلصناها في الفصل الخاص ببنيجيريا ،نقول أن المشاكل التي تمر بها الدول الريعانية النفطية بإفريقيا في مجال تحقيق التنمية تعود مجملها إلى الدور السلبي الذي لعبه النفط داخل هذه الدول،حيث أنه لم يستغل بشكل عقلاني،كما أن عائداته كانت تستعمل للمحافظة على مقاليد الحكم والسلطة بدل إستعمالها في تحقيق التنمية ،ما أدى إلى تدهور أحوال هذه الدول.

الملاحق

خريطة رقم 1: الدول المنتجة للنفط في إفريقيا



المصدر:

« Essor de la production pétrolière africaine », dossier Energie dans Economie, **Afrique avenir**, 22 juin 2010.

<http://www.afriqueavenir.org/2010/06/22/essor-de-la-production-petroliere-africaine/>

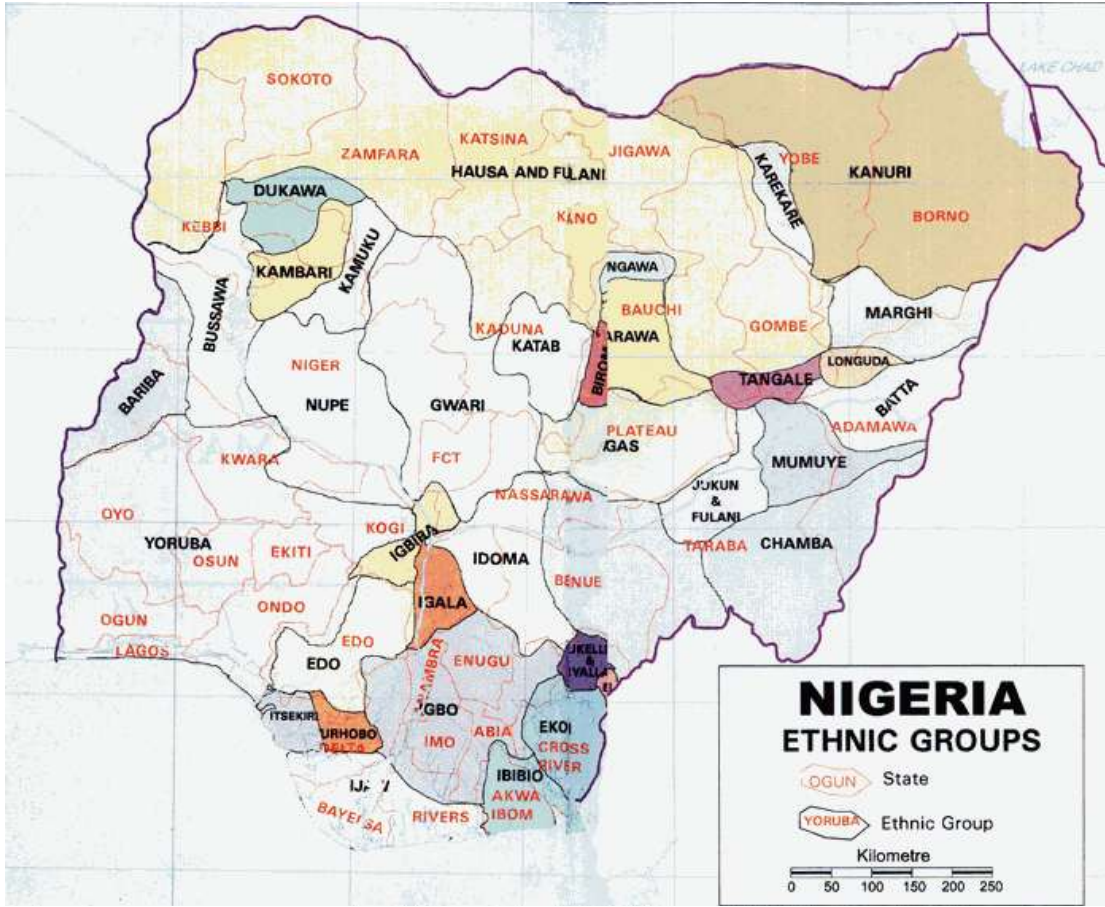
خريطة رقم 2: تقسيم الولايات في نيجيريا



المصدر:

<http://www3.geh.ox.ac.uk/criseweps/workingpaper12.pdf>

مخريطة رقم 3: توزيع الإثنيات في نيجيريا



المصدر:

<http://alternative-économique.fr/blog/girat>

قائمة المراجع

قائمة المراجع العلمية

أ- المراجع باللغة العربية:

أ (الكتب :

- 1) الأسود، شعبان، الطاهر، علم الاجتماع السياسي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م.
- 2) البراوي، راشد، حرب البترول في العالم. ط1، القاهرة: مكتبة أنجلو المصرية ، 1970م.
- 3) العبودي، محمد بن ناصر، قصة سفر في نيجيريا. ط1، السعودية: مكتبة الملك الوطنية، الجزء الأول، 1995م.
- 4) العيسوي، ابراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. ط2، القاهرة: دار الشروق ، 2001م.
- 5) جامع، أحمد، الموجز في الاشتراكية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1970م.
- 6) جناح، قاسم، العملية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية. الجزائر: المطبعة العربية، 2013م.
- 7) حلاوة، حمال صالح، على، مدخل الى علم التنمية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م.
- 8) حجاب، محمد منير، الإعلام والتنمية الشاملة. ط2، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000م.
- 9) محمد البعجة، فتحي، التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي. الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية الى عصر النقط، ط، 1بنغازي: دار النهضة 2006م.

- 10) مصطفى، محمد مدحت، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999م.
- 11) محمد الدليمي، عبد الرزاق، الإعلام والتنمية. ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012م.
- 12) عبد اللطيف، رشاد أحمد، التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية. ط2: الإسكندرية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007م.
- 13) عبد اللطيف، رشاد، أساليب التخطيط والتنمية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية المصرية، 2002م.
- 14) عبد المعطي، عبد الباسط، عادل مختار، الهواري، علم الاجتماع والتنمية. الإسكندرية: دار المعرفي الجامعية، 1985م.
- 15) عبد الرحمان حمدي ، إفريقيا وتحديات عصر النهضة والمستقبل. القاهرة: مكتبة مدبلي للنشر والتوزيع، 2008.
- 16) فياض، هاشم، نعمة، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية والاقتصادية. ط1 بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، فيفري 2016م.
- 17) رشاد، أحمد، إدارة التنمية للدول النامية. القاهرة: مكتبة محبوبلي، 1985م.
- 18) تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، (حامد محمود وحسن حسني محمود)، الرياض. دار المرجع للنشر، 2006م.
- ب) المقالات :**
- 19) أحمد محمد، هيفاء " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، العدد (46)، ب ذ ت ن .
- 20) الخوري، رياض، "إعادة النظر في نظرية الدولة الربعية"، مجلة الإصلاح العربي، ب ذ ع، 2008.

- (21) بن ضيخان، محمد، "الدولة الريعية مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، جريدة الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، العدد (8981)، 2003.
- (22) حاشي، عبد الرزاق عبد الله، "مقومات التنمية الاقتصادية والمحافظة عليها في الهدى الرباني"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد (62)، 2010.
- (23) يوسف، بيبى "الآثار التشابكية للعلاقة بين الربيع والفساد حلة الجزائر"، مجلة إقتصادية الجديد، المجلد (2)، العدد (11)، 2014.
- (24) كربالي، بغداد، " نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضر بيسكرة، العدد (8)، جانفي 2005.
- (25) كريستين، إبراهيم، " المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد (11)، 2003.
- (26) عز العرب، محمد، " الدولة الريعية"، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"، العدد (65)، ماي 2010.
- (27) صالح، ياسر، " النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق"، المركز مؤسسة فريديريتش إيبيرت الأردن والعراق، ب ذ ع ، 2013.
- (28) شانة، أيمن، " النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد "مجلة إفريقيا قارتنا، العدد (2)، 2013.
- (29) خيدر، محمد كريم " مفارقة الوفرة النفطية في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد (6)، فيفري 2015.

(ج) الدراسات غير المنشورة:

(1) مؤتمرات :

(30) "الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار والتجارة، ليبيا، 25-26 سبتمبر، 2010.

(31) مرزا، علي، "العراق الواقع والأفاق الاقتصادية"، المؤتمر الأول لشبكة الإقتصاديين العراقيين، بيروت، 30 مارس-1 أبريل 2013.

(32) نجار، أحمد منير، "الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المؤتمر السابع حول التنمية المستدامة وسوق العمل، الجمعية العمانية الاقتصادية، العمانية مسقط، 2014.

(33) عبيد، زرقين، جباري شوقي، "مشكلة إختيار إستراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2008.

(34) زايري، بلقاسم، "وفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري"، مؤتمر دولي حول تقييم أثار لبرامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال فترة (2001-2014)، جامعة فرحات عباس بسطيف 1، 11-12 مارس، 2013.

(35) شطبي محمود، مريم، "إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري"، مؤتمر حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 14 ماي 2015.

(2) أطروحات جامعية :

- (36) إدريس، أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسات قياسية على الإقتصاد الجزائري(1980-2014)", رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2016.
- (37) العابد، شعيب، " إشكالية بناء الدولة في نيجيريا(1960-2013) " ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية ، تخصص دراسات إفريقيا، 2014.
- (38) نعيمة ، أم الخير ، "سلم الاجتماعي وأزمة الدولة الريفية:دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسي وإداري، سنة 2016.
- (39) بن مرسل، رفيق، " الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
- (40) بن نعوم، عبد اللطيف، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مصطفى أسطنبولي بمعسكر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص إقتصاد التنمية الجهوية، 2016.
- (41) زواوي، نعيمة، " الصراعات الإثنية والدينية في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، تخصص دراسات دولية، 2015.

42) محمد كريم، خيدر، "الصراعات على موارد الطاقة في العالم حالة النفط_الإفريقي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2014.

43) فريمش، مليكة، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، 2012.

44) شايب مجدوب، بشير، "مستقبل الدولة الفيدرالية في إفريقيا في ضل صراع الأقليات نيجيريا نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2011.

45) خير الدين، وحيد، " أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، 2013.

د) تقارير:

46) هيئة الأمم المتحدة، تقرير حول موجز الأهداف الإنمائية للألفية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، 2015.

47) عبد الله الملا، علي حامد، تقرير حول النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء قطر، 16 أكتوبر 2014.

48) مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا لفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، جنيف:الدورة الرابعة، 2-13 فيفري 2009.

هـ) وثائق إلكترونية:

49) قاموس المعاني، " تقرير حول تعريف ومعنى الربيع"، من الموقع الإلكتروني:
[https://www.almaany.com/ar/dict/ar-](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B1%D9%8A%D8%B9)
[/ar/%D8%B1%D9%8A%D8%B9](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B1%D9%8A%D8%B9)، يوم 2017/04/16، على الساعة 13:30.

50) جامعة بابل ، " تقرير حول سمات الدولة العربية الريفية، من الموقع الإلكتروني:-[related:iraqieconomists.net/ar/wp-](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-2012.pdf)
[content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-state-](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-2012.pdf)
[edited-version-12-11-2012.pdf](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-2012.pdf) المرتبطة بالدول الريفية ذات الوفرة النفطية،اليوم الثلاثاء 2017/04/22 ، الساعة 15:15.

51) بدر محمد بدر، " تكالب على نفط إفريقيا"، من الموقع الإلكتروني:
[http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2014/11/17/%D8](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2014/11/17/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7)
[%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%81%D8%B7-](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2014/11/17/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7)
[%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2014/11/17/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7)
يوم الاثنين 2017/08/07 على الساعة 15:15

52) دانيال وركمان ، " أعلى عشرة صادرات لنيجيريا"،منظمة العالم لأعلى الصادراتwtex ، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.worldstopexports.com/nigerias-top-10-exports>،يوم 2017/08/13 على الساعة 16:15.

53) منظمة الإقتصاد التجاري، " تقريرحول الميزان التجاري لنيجيريا"،من الموقع الإلكتروني: <https://tradingeconomics.com/nigeria/balance-of-trade> ، يوم 2017/08/13 على الساعة 14:14.

54) دانيال وركمان ، " أعلى عشرة واريادات لنيجيريا"، منظمة العالم لأعلى الصادراتwtex ، من الموقع الإلكتروني: <http://www.worldstopexports.com/nigerias-top-10-imports/>، يوم 2017/08/13 على الساعة 15h:45.

55) محمد عبد العاطي، " النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد"، من الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/dd3022de-db4c-4c8b-a4e8-96ec72bb6c6c>، يوم 15 جوان 2017 على الساعة 15h.

II – المراجع باللغة الأجنبية .:

A)books

56) - Bellawi ،Hazem, **The Renter State in the Arab World** (HazemBelawi-12 and Giacomo Lucian), **The Renter State**. London: Groom helm, 1987.

57)- Kamia، Victor de Cvalbo, V*Luciano Chianeque and Albertina Delgado, **Tearin us a part, Inequalities in Southern Africa (Inequality in Angola)**, July 2013.

58) –Phiil، D،**conflict and safeguards in Nigeria** : impact on development prospect and lives of makes, conflit and rebellion in Nigeria by obadia mellavia, 2012.

- Journal:

59)- **African social and educational journal**, Nigeria edition, faculty of business administration, IMO state university, vN°1, vol 03, april 2014.

60)- Ghono, Omar, "corruption and economic development evidence from Nigeria", **journal arab of business administration and administrative review**, vol 3, N°2, October 2013.

61)- "group de la banque africaine de développement, république fédérale du Nigeria", document de stratégie pays, département Orwa, janvier 2013.

62)- "national development in Nigeria: issues challenges prospects", **journal of republic administration and policy research**, vol.3 (9), November 2011.

63) - Netto, Adriano and Ganba, Eilde, Economic Reforms in Angola in the Overall Context of Africa, **Journal Oised on Budgeting**, Vol 06, N°02, 2006.

64) - Ogbeidi, Michel M., **Political leadership and corruption in Nigeria since 1960** : A socio-economic Analysis, Journal Of Nigeria Studies, Vol 1, N°2, Fall 2012.

65) - Ogunlaye, Eric K, **Global Value chaine devlopement and structural transformation in Nigeria**, Africa economic brief, v5, issue 2, 2014.

66) –oye ademyi, Joseph, **national development strategies : challenges and options**, department of sociology landmark university, Onu-araw, pmb 1001 kawara state, Nigeria, april 2014.

67)- sen ,yumia, **challenge and prospecties of Nigeria's development at 50**, golden/1 jublée symposium paper at lanelton university, Ottawa, Canada, 30, September 2010.

68) -soli, gafforo Gawaba, rural economic development implantation of policies in Nigeria, **international journal of academic research in business and social sciences**, vol03, n°02, February, 2013.

69) -Soli, Jafafro, **international journal of academic_research in business and sciences**, department of business administration, koji state/1 university Angela, France, vol 03, N°02 . February 2013.

70) –Stephanie, Hanson, « Angola's Political and Economic Development», **Journal of Council Foreign Relations**, July 17, 2008.

71)- Tolo ,Loweli and Abi ,Olawatoyen, "national development in Nigeria 1 issues and challenges and prospects", **journal of public administration and politicuy research**, vol. 3, November, 2011.

– **Site internet :**

72) La constitution de la république fédérale du Nigeria, article 2 (5)
Disponble sur le site internet : <http://www.nigeria-law.org/constitutionofthefederalerepubliqueofnigeria.html> , consulté le : 29 avril 2017, à 12 :57.

73) "Eessor de la production pétrolière africaine", dossier Energie dans Economie, **Afrique avenir**, 22 juin 2010.

<http://www.afriqueavenir.org/2010/06/22/essor-de-la-production-petroliere-africaine>

74) **M.K. Suleiman, N.R. Bhat, S. Jacob and R.R. Thomas** ،

"Germination Studies in *Ochradenus baccatus* Delile., *Peganum harmala* L. and *Gynandris sisyrinchium* Parl "، science

alert.disponible sur le site: :

<http://scialert.net/fulltext/?doi=rjss.2011.58.6> ،le 04/06/2017 a 14h

الفهرس

1.....	مقدمة
--------	-------

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية ونظرية للتنمية

14	المبحث الأول: تعريف التنمية والمفاهيم التي لها علاقة
14	المطلب الأول: تعريف التنمية
17	المطلب الثاني : المفاهيم التي لها علاقة بالتنمية
20	المبحث الثاني: نظريات التنمية
20	المطلب الأول: النظريات الاقتصادية
26	المطلب الثاني : النظريات الاجتماعية
28	المبحث الثالث: أنواع وأبعاد وإستراتيجيات التنمية
28	المطلب الأول: أنواع التنمية وأبعادها
30	المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية
35	المبحث الرابع: مؤشرات وأهداف التنمية
35	المطلب الأول : مؤشرات التنمية
40	المطلب الثاني: أهداف التنمية :
43	خلاصة الفصل

الفصل الثاني

واقع التنمية في الدول الريعانية النفطية بإفريقيا

المبحث الأول: التعريف بالنفط.....	46
المطلب الأول: تعريف النفط والمفاهيم التي لها علاقة.....	46
المطلب الثاني: نشأة النفط وأنواعه.....	51
المطلب الثالث: دور النفط في التنمية.....	54
المبحث الثاني: التعريف بالنفط الإفريقي.....	58
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نفط إفريقيا.....	58
المطلب الثاني: دول إفريقيا النفطية.....	60
المطلب الثالث: مميزات النفط الإفريقي.....	63
المبحث الثالث: التعريف بالدول الريعانية النفطية بإفريقيا.....	65
المطلب الأول: تعريف الدولة الريعانية النفطية.....	65
المطلب الثاني: خصائص الدولة الريعانية النفطية.....	72
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للدولة الريعانية النفطية.....	75
المطلب الرابع: تعريف الدول الريعانية النفطية بإفريقيا.....	79
المبحث الرابع: مسار التنمية في أهم الدول الريعانية النفطية بإفريقيا.....	81
المطلب الأول: مسار التنمية في الجزائر.....	81
المطلب الثاني: مسار التنمية في أنغولا:.....	84
المطلب الثالث: عقبات التنمية في الدول النفطية الإفريقية.....	86
خلاصة الفصل:.....	90

الفصل الثالث

إشكالية التنمية في نيجيريا-دراسة حالة-

المبحث الأول: السياق السياسي والإجتماعي والإقتصادي لنيجيريا.....	93
المطلب الأول: البناء السياسي لنيجيريا.....	93
المطلب الثاني: البناء الإجتماعي والثقافي لنيجيريا.....	97
المطلب الثالث: البناء الإقتصادي لنيجيريا	100
المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية في نيجيريا وأسباب فشلها	107
المطلب الأول: إستراتيجيات التنمية في نيجيريا	107
المطلب الثاني: أسباب فشلها	111
المطلب الثالث: دور النظام السياسي والنفط في مشاكل التنمية بنيجيريا	116
المبحث الثالث: إقتراحات تفعيل التنمية في الدول الريعانية النفطية بإفريقيا	121
المطلب الأول: إقتراحات تفعيل التنمية في دولة نيجيريا.....	121
المطلب الثاني: إقتراحات تفعيل التنمية في الدول الريعانية النفطية بإفريقيا	124
خلاصة الفصل:	127
الخاتمة	128
قائمة المراجع	137
الملاحق	133
الفهرس	149